الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(481)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	24
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	35
حقوق الإنسان فى العالم	105

حقوق الإنسان تلاحق مشغلي الأطفال في ورش السيارات

جولات ميدانية في المواقع التي يتوقع وجود مخالفين فيها

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=216667&CategoryID=3

المدينة المنورة: صالح الشيخ

في الوقت الذي يعمل فيه مجموعة من الأطفال تراوح أعمارهم بين 6 إلى 15 عاما داخل ورش السيارات في المدينة المنورة، أوضحت المشرفة العامة على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي أن مراقبة تشغيل الصغار من مهمات حقوق الإنسان في المملكة، بناء على الاتفاق الذي وقع عليه في ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بعدم تشغيل الأطفال فيمن هم دون الـ18.

وأكدت القرافي لـ"الوطن" أن "الجمعية تتعامل بجدية مع موضوع تشغيل الأطفال، كونه خرقا لما جاء في حقوق الطفل، ويتسبب في حرمانه من التعليم، واستغلاله للاستفادة من تشغيله دون السن القانونية"، مشيرة إلى وجود جولات ميدانية يقوم بها المكتب والجهات الحكومية الأخرى في المواقع التي يتوقع وجود مخالفين فيها.

ولفتت إلى أن "ظاهرة عمالة الأطفال تعزى إلى عوامل اقتصادية واجتماعية، منها مساعدة الآباء على تلبية متطلبات الحياة، فضلا عن عامل الفشل المدرسي، والتفكك الأسري، ولها الكثير من الآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع بشكل عام، وعلى الأطفال بشكل خاص، وأخذت هذه الظاهرة أشكالا عدة أهمها تسخيرهم في أعمال غير مؤهلين جسديا ونفسيا للقيام بها، وتمثل خطورة على حياتهم، وتحرمهم من حقوقهم الأساسية التعليمية والصحية والترفيهية، ناهيك عن تعريضهم للاستغلال في مكان العمل، وهذا يمثل انتهاكا لحق الطفولة في الحياة الآمنة، ومخالفة صريحة للأنظمة والاتفاقات، حيث إن عددا من الاتفاقات الدولية قد جرمت بدورها الاستغلال الاقتصادي للأطفال"، مشيرة إلى أن قانون الاتجار بالبشر يحارب هذه الظاهرة.

وأضافت أن "قانون مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص يكافح كل أشكال استغلال بالبشر بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة، وهو لا يعتد برضا الضحية، فالمسؤولية الجنائية تقوم في حق الفاعل، وغالبا ما يكون في هذه الحالة أحد أفراد الأسرة، حتى ولو رضيت الضحية بما وقع عليها من استغلال".

وأكدت المشرفة العامة على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة أن "المادة الثانية من القانون نصت على حظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إكراهه، أو تهديده، أو الاحتيال عليه، أو خداعه، أو خطفه، أو استغلال الوظيفة، أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية، أو مزايا، أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل، أو الخدمة قسرا، أو التسول، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه".

وطالبت جميع الجهات باستشعار المسؤولية الاجتماعية تجاه الأطفال، وتوفير الحماية لهم من الاستغلال بكل أشكاله، والتعاون في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل هذه الحماية.

ولفتت القرافي إلى أن "الجمعية تبذل جهودا في نشر ثقافة حقوق الطفل المكفولة لهم بموجب الشريعة الإسلامية السمحة، والاتفاقات، والمعاهدات، والأنظمة. كما ترصد وتوثق الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، وترفع بذلك إلى الجهات ذات الاختصاص، وتعمل على معالجة الحالات وتوفير المساندة القانونية".

يذكر أن مجموعة "شباب الأمان" في برنامج الأمان الأسري أطلقت حملة وطنية ضد تشغيل الأطفال مطلع شهر نوفمبر الماضي، بمسمى "كرت أحمر"، تهدف إلى تسليط الضوء على قضية "عمالة الأطفال" وتوعية المجتمع بالآثار السلبية لتفاقم مثل تلك الظاهرة، ليس على الأطفال وحسب، وإنما على المجتمع بكامله.

أمل السعوديات في "الحقوق الكاملة"

المصدر: جريدة العربى الجديد السبت 16 جماد الاول 1436هـ - 7 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض ـ خالد الشايع

تأمل السيدات السعوديات أن يكون عام 2015، هو العام الذي يتم فيه اتخاذ خطوات مهمة، نحو منح المرأة السعودية حقوقها الكاملة.

ومع حلول اليوم العالمي لحقوق المرأة، يتوقعن أن تكون الخطوات، نحو حصول المرأة السعودية على حق المواطنة الكاملة، أقرب من أي وقت مضى، بخاصة بعد المميزات الكبيرة التي حصلت عليها المرأة السعودية، في السنوات الخمس الماضية.

ورغم دخول النساء مجلس الشورى، وحصولهن على حق الترشح والانتخاب للمجالس البلدية، ومجالس الغرف التجارية، ووصول سيدة لمنصب وكيل وزارة، تؤكد حقوقيات وناشطات في مجال المرأة، على أن الهدف الذي يسعين إليه أكبر من ذلك.

وتؤكد أستاذة تاريخ المرأة بجامعة الملك سعود، الدكتورة هتون أجواد الفاسي، على أنهن كناشطات سعوديات متفائلات بالمستقبل، وتقول لـ"العربي الجديد": "نحن متفائلات بأن تستمر الخطوات التي بدأت في عهد الملك عبد الله، نحن متفائلات بذلك، وأن تكون الأمور أفضل حتى".

وتضيف: "نأمل أن تستمر المشاريع التي بدأت، وأن يكون سقفها أعلى في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، وأن يتم البت في الملفات التي لم يبت فيها حتى الآن، وعلى رأس تلك الملفات منح المرأة السعودية حق المواطنة الكاملة، ويتدرج منه رفع الوصاية الرسمية من الرجل

"د. هتون: متفائلون بأن يكون عهد الملك سلمان، هو عهد تحرير المرأة من القوانين المميزة ضدها

"عليها، وأيضا رفع كل القوانين والقيود التي تميز ضد المرأة السعودية".

وتشدد الدكتورة الفاسي، على أنهم ينظرون للمستقبل بثقة، وتضيف: "نحن متفائلون خيرا بعهد الملك سلمان، وعهد الشباب الذي ينظر للمستقبل بكثير من الاهتمام، والرغبة الجادة بالتطوير".

بعض الثقة

وتبدي الدكتورة سمر السقاف، أستاذة علم التشريح والأجنة، والتي احتلت مناصب قيادية في كلية الطب بجامعتي الملك سعود في الرياض، والملك عبد العزيز في جدة، تفاؤلها بمستقبل المرأة السعودية، وترى أنه واعد.

وتقول: "نعم أنا متفائلة بمستقبل المرأة السعودية، التحركات التي أراها الآن ستقود إلى طفرة في مستقبل المرأة السعودية، وسيكون للأفضل"، وتشدد السقاف على أن الحراك العلمي والبحثي، ودعم الدولة وتسليحها بالتدريب في أفضل الجامعات يدعو للتفائل، وتضيف: "عندما تعود السعوديات المبتعثات إلى بلادهن، سيحدثن التغيير وينقلوننا نقلة نوعية".

وتؤكد السقاف على أن "كل ما تحتاجه المرأة السعودية، أن يؤمن المجتمع بها وبقدراتها وأنها تستطيع"، وتتابع: "تضايقني النظرة القاصرة لدى بعض فئات المجتمع ضد المرأة، من يقل إن المرأة لا يجب إلا أن تدير بيتها فقط، يرد كلامه عليه، ولديه قصور في فهمه للتاريخ وعليه أن يقرأه بشكل أفضل".

تفاؤل كبير

من جهتها، تأمل الناشطة الحقوقية وعضو جمعية حقوق الإنسان السعودية، الدكتورة سهيلة زين العابدين، أن يكون عام 2015 بداية تحقيق طموحات وأمال النساء السعوديات، بصدور الأنظمة التي تمنحها حق المواطنه الكاملة، عبر إلغاء القوانين التي تنتقص من أهليتها، وتقول لـ"العربي الجديد": "نحن متفائلات كنساء أن يكون عام 2015 عام المرأة السعودية، وأن تصدر فيه قرارات مهمة تنصف المرأة".

وترى الحقوقية السعودية، أن "أهم القرارات المطلوبة هي إلغاء جميع الأنظمة والقوانين التي تنتقص من أهلية المرأة، ومنحها حق استخراج جواز السفر، دون موافقة ولي الأمر، وحق السفر دون شرط الموافقة والمحرم، فالمرأة السعودية

حاليا لا تستطيع أن تسافر إلا بموافقة ولي أمرها، ولا تستخرج أو تجدد جواز سفرها إلا عن طريق ولي الأمر، يجب أن تكون المرأة مثل الرجل، وتلغى كل هذه الشروط والمتطلبات، وأن تكون هي ولية أمرها".
وتتابع: "الأمر
" د سهيلة زين العابدين: أهم القرارات المطلوبة إلغاء جميع الأنظمة والقوانين التي تنتقص من حق المرأة
"الثاني أن تصبح المرأة السعودية كاملة المواطنة، وأن تُمنح حق منح جنسيتها لأولادها، عندما تكون متزوجة من غير سعودي، وأن تمنح زوجها غير السعودي الجنسية تماما مثل الرجل".
وتشير زين العابدين إلى أن هناك مؤشرات جيدة للمستقبل، فخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، أعطى للمرأة حق مبايعته في نفس اليوم الذي بايعه فيه الرجال، عندما استقبل سيدات مجلس الشورى، تضيف: "هذا حق سياسي مهم مُنح للمرأة السعودية".
وبحسب عضوة الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، خطت المرأة السعودية في السنوات الأخيرة خطوات مهمة، كونها وصلت لمجلس الشورى وسُمح لها بحق الترشح والانتخاب للمجالس البلدية وللغرف التجارية، ووصلت لمنصب وكيل وزارة، وتتابع: "نأمل أن نراها وزيرة قريبا".
وتضيف: "بقية الحقوق ستحصل إليها المرأة بالتبعية، فعندما تُعامل المرأة مثل الرجل، وتلغى جميع الأنظمة والقوانين التي تحد من خياراتها، فستمارس حقوقها الأخرى بشكل طبيعي، مثل قيادة السيارة"، موضحة أن "هناك تناقضاً، فالمرأة وصلت لعضوة في مجلس الشورى، ومع ذلك لا تستطيع السفر إلا بموافقة ولي أمرها، الذي قد يكون ابنها الصغير".
وتشدد الناشطة السعودية على أنه، ورغم كل هذه العقبات التي تواجه المرأة السعودية، حقق الكثير من السعوديات انجازات عالمية لم يحققها الرجال، وتضيف: "للأسف كثير من الفتيات حُرمن من الابتعاث لعدم توفر شرط المحرم، فقد لا يتوفر لها محرم، وبالتالي لا يحق لها إكمال دراستها حتى ولو رافقتها أمها، فالأنظمة تشترط أن يكون المحرم رجلا، وهذا الأمر حرم الكثير من الفتيات من حق إكمال التعليم".

نفذها بجازان مركز الملك عبدالعزيز للحوار بالتعاون مع وزارة التعليم

ورشة عمل ٠ زواج القاصرات" تؤكد أن الحل بيد الأسرة.. والتأهيل قبل الزواج ضرورة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028096

جازان - عافية الفيفي
نفذ مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالتعاون مع وزارة التعليم يوم الخميس بفندق ماريوت جازان ورشة عمل "زواج القاصرات" افتتح الورشة د.عبدالعزيز اليحيى واستعرض بعده الدكتور محمد الضويان الجانب النظري والتطبيقي للدراسة الميدانية التي أجريت على شريحة من كل مناطق المملكة تلا ذلك نقاش ومداخلات الحضور من الدعاة والحقوقيون والاطباء والمختصين في علم النفس وعلم الاجتماع والارشاد الأسري والاعلاميين واولياء الامور والذي هدف لإعطاء المرئيات حول الدراسة وتقديم مقترحات تدعم نتائجها وبالتالي نجاح خطة العلاج التي ستصدر لاحقا بناء عليها .

بداية طالبت شقراء محمد المدخلي بضرورة اعطاء تعريف واضح ومحدد لمفهوم "القاصرة" واضافت بأن اختلاف المجتمع في فهم المصطلح يسبب تباينا في الآراء وبالتالي خلل في النتائج.
وذهب د. أحمد بن يحيى البهكلي رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بجازان الى انه لا يمكن مخالفة الحكم الشرعي بتحديد سن ادنى لزواج الفتاة وقال بأننا لا نغفل بأن الزواج ستر للفتاة وحصانة اذا كانت معرضة للانحراف الاخلاقي وأكد على ان الفيصل في ذلك كله دفع الضرر عنها وعن أسرتها ففي المجتمع الذي تمتهن فيه الفتاة الانحراف يكون تزويجها وسترها هو الحل الأمثل.
وشددت د. فاطمة عبدالعزيز عقيلي على أهمية تضمين ادوات البحث الاجرائي دراسة حالات ميدانية لبعض القاصرات بحيث يتم الوقوف عليها ودراسة واقعها وما آلت آليه من نجاح او فشل بهدف الاستفادة منها في إعطاء نتائج دقيقة وواقعية للدراسة.
وخلال استعراض الدراسة لفتت وجدان الحبيب "طبيبة امتياز" إلى إغفال الدراسة لجانب الاستفادة من البحوث الطبية في هذا المجال.
وقالت الناشطة في حقوق الانسان بجازان نورة أحمد بابقي أن متابعة الاسرة للفتاة بعد تزويجها سيسهم بشكل كبير في نجاح زواجها حتى لو كانت صغيرة وسيقدم لها الحماية اللازمة من أُسرتها في حين تعرضها للعنف والضرر على اختلافه.
وأكدت مشرفة التوعية الإسلامية بإدارة التعليم بمنطقة جازان نعمة محمد عبده على ضرورة تأهيل الزوج والزوجة قبل إتمام عقد القران وذلك من خلال البرامج التوعوية والتدريبية التي تؤهلهم لدخول الحياة الزوجية بنجاح، وقالت بأن ذلك سيحقق التوافق ويحد كثيراً من المشاكل والخلافات التي قد تحدث بينهم، وافقتها في ذلك المستشارة السرية شقراء ال بشير واقترحت على المركز دراسة ظاهرة عضل الفتيات ومنعهن من الزواج مما يتسبب بشكل كبير في ارتفاع نسبة العنوسة.
وقالت سلمى علي منصور مديرة الثانوية الثانية بجازان:بغض النظر عن عمر الفتاة صغيرة كانت او كبيرة فإن نجاحها في حياتها الزوجية يتوقف على تربية اسرتها لها وبالذات الأم فتربيتها وتأهيلها وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تتعرض لها قبل الزواج وبعده يعمل على انجاح زواجها.
وفي نهاية الجلسة أوضح فريق الدراسة ان جميع الآراء والمداخلات المطروحة ستؤخذ بعين الاعتبار قبل إعلان النتائج النهائية للدراسة.

حقوق الإنسان ترصد 181 قضية عنف ضد الأطفال

مفلح القحطاني: اطلعنا على لائحة الحماية المخصصة لهم.. وستصدر قريبا

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=216759&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
كدت جمعية حقوق الإنسان أن عدد قضايا العنف ضد الأطفال من أحد الأبوين أو من يقوم برعاية الطفل وصلت إلى 181 قضية خلال عامين، إذ تنوعت تلك الحالات ما بين إيذاء جسدي يتمثل في الضرب والكي بالنار والتعذيب وعنف لفظي، إضافة إلى قضايا قتل يكون ضحيتها الطفل ولكن لا تحول جميعها إلى الجمعية، ففي الغالب يتم إحالة هذه القضايا إلى الجهات الأمنية، ويتم تحويل أشقاء الطفل المتوفى إلى دور الحماية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية للحفاظ على سلامتهم.
وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في تصريحات إلى "الوطن" أمس، إن الجمعية اطلعت أخيرا على لائحة حماية الطفل من الإيذاء التي أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية بالمشاركة مع جهات ذات الاختصاص، إذ

تضمنت عددا من الإجراءات التفصيلية والتنفيذية لتمكين الجهات الأخرى من القيام بدورها، وتمكين الطفل وحمايته من الإيذاء والضرب وشتى أنواع العنف، التي يتعرض لها داخل محيط بعض الأسر، كذلك تضمنت اللائحة إعطاء الطفل حقوقه وحمايته من إيذاء أبويه له، لافتا إلى أن لائحة النظام تم الانتهاء منها وستصدر قريبا، الأمر الذي سيعطي الطفل كل حقوقه وتجريم من يرتكب عنفا ضده ضمن البنود التي تضمنتها اللائحة، والعقوبات الرادعة التي تتضمن السجن والغرامة لكل من لا يخبر عن حالة عنف تعرض لها طفل من أي جهة حكومية سواء في المستشفيات أو المدارس أو الجمعيات.

وأضاف أن قضايا العنف ضد الأطفال التي تنتهي بالقتل نتيجة التعنيف تحول إلى الجهات الأمنية، بينما يتم إيداع أشقاء المعنف إلى دور الحماية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية حفاظا على سلامتهم.

وعن حالات العنف التي تستقبلها جمعية حقوق الإنسان، أوضح القحطاني أن عدد حالات العنف ضد الطفل تختلف من عام إلى آخر، كاشفا أن الإحصاءات التي تصدرها الجمعية ليست جميعها تحتوي قضايا العنف التي يتعرض لها الأطفال، بل هناك قضايا لا يتم توثيقها لأنها تنتهي في مرحلة مبكرة بحيث يعترف المعتدي بخطئه، ويتم إيجاد حلول إيجابية لحماية الطفل والتأكد من عدم تكرار ذلك العنف ضد الضحية، وهناك قضايا لم تصل إلى الجهات الأمنية ولم يبلغ عنها.

وقال القحطاني: "من خلال الحالات الواردة إلينا من قضايا العنف ضد الأطفال التي يكون نتيجتها أن يلقى الطفل حتفه على أيدي أحد الأبوين نتيجة الإيذاء الذي لحق به، وجدنا أن هناك أسبابا تدفع الآباء إلى ارتكاب تلك الجرائم، وذلك لأسباب عدة منها: الاضطرابات النفسية نتيجة ضغوطات اجتماعية أو ربما يكون أحد الأبوين مصابا بمرض ولا يخضع إلى العلاج".

وأشار إلى أن هناك أسبابا اقتصادية وراء العنف ضد الأطفال، نتيجة تدهور الحالة المادية للأسرة، ما ينعكس ذلك على الأبوين فيصبحان أكثر عنفا ويتوجه عنفهما إلى الأبناء، إما بالضرب أو التعذيب وربما يصل الأمر إلى القتل.

وطالب القحطاني بأهمية ترابط كل الجهات المعنية بحماية الطفل، بحيث لا يقتصر أمر الحماية على وزارة الشؤون الاجتماعية، فهناك جهات عدة لا بد من القيام بدورها.

عقود زواج يومياً تربط سعوديات بأجانب7

المصدر: جريدة الشرق الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/03/08/1306719

وصل معدّل عقود زواج السعوديات من أجانب إلى 7 عقود يومياً خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، طبقاً لإحصاءات وزارة العدل. وفي المدة الزمنية نفسها؛ سجّلت المحاكم 269 قضية نزاع حول الحضانة، إلى جانب 141 قضية رؤية صغير، و 252 قضية نفقة. وتضمنت الإحصاءات تسجيل 66 قضية نُشوز زوج مقابل 9 قضايا نشوء زوجة.

وناشدت عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهلة زين العابدين بإغلاق ملف معاناة أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، وإعادة النظر في شروط حصولهم على الجنسية، مبينة أن من حق المواطنة تجنيس أبنائها فور ولادتهم كما هو الحال بالنسبة للمواطن السعودي المتزوج من أجنبية.

وعن أحوال المرأة في يومها العالمي، أكدت زين العابدين أن هناك جوانب إيجابية ونقلة نوعية للمرأة في الأمور العدلية وقضايا الأحوال الشخصية، ومجال التقاضي، فقد اختصرت قضايا الحضانة والنفقة في قضية واحدة ينظر إليها خلال أسبوع بعد أن كانت تمتد سنين طويلة، وأصبح الأب الذي يحرم الأم من رؤية صغيرها مهدداً بالحبس، وبمقدور الزوجة التقدم بدعوى من مقر إقامتها بعد أن كان يتوجب عليها رفع قضية من مكان مقر الزوج.

في اليوم العالمي للمرأة

أبناء السعوديات يعاملون معاملة المُقيمِين

558889

حقوق الإنسان في الصحافة

الدمام – ياسمين آل محمود
النظام منحهم ق الجنسية .. والشركات تخالف
1114 سعودية تزوجن من أجانب في 5 أشهر
التابعية لم تصدر إلا في الخمسينات الهجرية ولا أوراق لمن وُلد قبل ذلك
سجلت محاكم المملكة 1114 عقد زواج لسعوديات بأجانب خلال الشهور الخمسة الأخيرة منذ بداية عام 1436هـ، وذلك بحسب إحصائية وزارة العدل. ومن هذا المنطلق تناشد عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهلة زين العابدين بإغلاق ملف معاناة أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، وإعادة النظر في الشروط الموضوعة لحصولهم على الجنسية، مبينة أن من حق المواطنة تجنيس أبنائها فور ولادتهم كما هو الحال بالنسبة للمواطن السعودي المتزوج من أجنبية.
نقاط التجنيس
وعن اشتراط وجود أوراق ثبوتية لجد الأم لاحتسابها في نقاط التجنيس، تقول زين العابدين «التابعية لم تصدر إلا في الخمسينات الهجرية ومن المستحيل إيجاد أوراق لمن وُلد قبل ذلك، إلا أن هناك مادة تقول إن من وُلد في عام 1332هـ إبان الحكم العثماني يعتبر سعودياً بحسب المادة الثامنة»، وأضافت «إن كان بعضهم يتعذر في عدم منح أبناء السعودية الجنسية بكون رابطة الدم تخص الأب، فهذا نظام بائد كان يعتد به في الدول الغربية وتم إلغاؤه من الدستور في تلك الدول بعد صدور قوانين حقوق الإنسان ليكون من حق كل مولود الحصول على جنسية والده أو والدته فور ولادته». وأضافت أن زواج السعودية من شخص «بدون» يجعل أبناءها من مجهولي الجنسية.
تناقضات
وأضافت أنها وقفت على مأساة ابنة مواطنة طبيبة، توظفت براتب شهري 3 آلاف ريال، ما يعني أن بعض الجهات لا تطبق فعلياً نظام احتساب أبناء المواطنين كسعوديين، وقالت «في حال تورط أحد أبناء المواطنة في مشكلة فإنه يرحل لأنه يعامل كوافد، وهناك تناقضات في البطاقة الممنوحة لأبناء السعودية، فهي تؤكد معاملتهم كسعوديين، وفي المقابل يدون فيها «لا يسمح لهم بالعمل»، والمشكلة العظمى في حال وفاة الأم، فإن مصير الأولاد يكون مجهولاً. ويحرم جميع أبناء المواطنات من الابتعاث، والبنت تُحرم من الزواج من فئات معينة من الشعب باعتبارها أجنبية. وشددت زين العابدين على النظر بشكل جاد إلى حقوق ما يزيد عددهم على نصف مليون، وستتزايد هذه الأعداد، ما يعني تراكم المشكلات في المستقبل.
نقلة نوعية
وعن أحوال المرأة في يومها العالمي، أكدت زين العابدين أن هناك جوانب إيجابية ونقلة نوعية للمرأة في الأمور العدلية وقضايا الأحوال الشخصية، ومجال التقاضي، فقد اختصرت قضايا الحضانة والنفقة في قضية واحدة ينظر إليها خلال أسبوع بعد أن كانت تمتد سنين طويلة، وأصبح الأب الذي يحرم الأم من رؤية صغيرها مهدداً بالحبس، وبمقدور الزوجة التقدم بدعوى من مقر إقامتها بعد أن كان يتوجب عليها رفع قضية من مكان مقر الزوج، وأصبح بإمكان الأم تسجيل ابنها المولود وتسميته، ولكنها ما زالت غير قادرة على تسجيل الوفاة. وعن تعنُّت أولياء الأمور في تسلُّم بناتهم المسجونات بعد انقضاء فترة الحكم، قالت «أصبح بمقدور القريب المؤتمن على الفتاة تسلُّمها بعد إنهاء الإجراءات الخاصة بذلك، وهذا يعتبر انتصاراً كبيراً للمرأة ضد قيود كانت تكبلها سنين عديدة».

ملف المرأة السعودية فى عيد المرأة العالمى.. ملف

المصدر: جريدة البشاير الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://elbashayeronline.com/news-476693.html

سلطت الصحافة السعودية الضوء على وضع المرأة السعودية فى المجتمع والنساء على وحه عام فى العالم بمناسبة عيد المرأة العالمى وافردت لها الكثير من الصفحات
وفيما يلى ننشر التقارير التى صدرت على الحو التالى :
- حقوقيات يطمحن لمقاعد الشورى ومجلس أعلى للمرأة

- ناشطات وحقوقيات يطالبن بتفعيل بعض الأنظمة التي تختص بالجانب الاجتماعي
- ورشة عمل (زواج القاصرات) تؤكد أن الحل بيد الأسرة.. والتأهيل قبل الزواج ضرورة
- 30 % من الفتيات مرفوضات من أسرهن بعد انتهاء محكومياتهن
- 7 عقود زواج يومياً تربط سعوديات بأجانب
- هكذا يصطاد داعش فرائسه من الفتيات
- نساء داعش.. واقع مهين للمرأة المغلوب على أمرها

حقوقيات يطمحن لمقاعد الشورى ومجلس أعلى للمرأة

أحلام الزعيم - الرياض

تنوعت طرائق موظفات حقوق الإنسان في تحديد رؤيتهن لمستقبل قضايا المرأة بالسعودية، فشملت تطلعات لمقاعد أكثر في مجلس الشورى تمكن العضوات من طرح قضايا المرأة بشكل أكثر وضوحا، واستحداث جهاز مستقل يختص بتوظيف المرأة إلى جانب مجلس أعلى للمرأة يتناول مشكلاتها.

كما اتفقن في دراسة قدمتها أمل السديري عن مستقبل قضايا المرأة السعودية من وجهة نظر العاملات في حقوق الإنسان على ثقل الوصاية على المرأة في إدارة الأملاك والتوظيف والتقاضي والسفر، إضافة إلى استغلال القطاع الخاص لعمل المرأة بخفض راتبها وقلة النساء في السلك الدبلوماسي.

وتناولت دراسة السديري الصادرة عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ثلاثة محاور خصصت الأول منها للقضايا الموضوعية للمرأة السعودية كاختيار الزوج وقضايا الطلاق والنفقة واستخراج الهوية الوطنية، فيما خصص المحور الثاني لمناقشة أربعة تحديات تواجه المرأة السعودية والثالث لرؤية موظفات حقوق الإنسان لمستقبل قضايا المرأة السعودية.

83.6% : النساء يتعرضن للعنف

كشفت الدراسة عن أن 39.2% من العينة موافقات بنسبة عالية على أن المرأة تمارس حقها في اختيار الزوج و 57.4% موافقات بدرجة متوسطة و3.3% غير موافقات.

و11.4% موافقات بنسبة عالية على أن المرأة تعرف حقوقها في المعاملات المدنية و50.8% موافقات بدرجة متوسطة، و37.7 % غير موافقات.

واتفق 8.2% فقط بنسبة عالية على أن المرأة تتمكن من ممارسة حقها كشخصية قانونية على أساس متساو مع الرجل، و49.1% موافقات بدرجة متوسطة في حين أن 42.6% غير موافقات.

وأيدت 4.9% بنسبة عالية طرح أن المرأة المطلقة تنال حقوقها الشرعية في النفقة، و 23% موافقات بدرجة متوسطة، 72% غير موافقات.

ووافقت 8.2% فقط بنسبة عالية على وجود صعوبات تواجه المرأة في استخراج الهوية الوطنية، و 32.8% بدرجة متوسطة و59% غير موافقات.

ووافق 41% من عينة البحث بنسبة عالية على ما إذا كانت المرأة تتعرض للعنف الجسدي، و 42.6% موافقات بدرجة متوسطة، و16.4% غير موافقات.

ووافق 70.5% بنسبة عالية على حقيقة أن القطاع الخاص يستغل حاجة المرأة للعمل بتخفيض أجرها و 26.2% موافقات بدرجة متوسطة، و3.3 % غير موافقات.

96.7%: المرأة مقيدة اقتصاديا

وخلصت الدراسة إلى أن 27.8 % من المستطلعات يرين بنسبة عالية أن لعمل المرأة خارج المنزل آثارا سلبية على الأسرة، و50.8% موافقات بدرجة متوسطة و21.3 % غير موافقات.

ووافق 31.1% بنسبة عالية على أن العادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة في الندوات والمهرجانات الثقافية، و52.2% موافقات بدرجة متوسطة و16.4%غير موافقات.

واتفق 67.2% بنسبة عالية على أن الحد من إدارة المرأة لأملاكها يقيد نشاطها الاقتصادي و 29.5% موافقات بدرجة متوسطة، و3.3 % غير موافقات.

ورأى 77.1% بنسبة عالية قلة فرص عمل المرأة بالسلك الدبلوماسي و21.3% موافقات بدرجة متوسطة، و 1.6% غير موافقات.

ووافقت 80.4% بنسبة عالية على أن الحاجة للمعرف تحد من مشاركتها المجتمعية، و 14.8% موافقات بدرجة متوسطة، و4.9 % غير موافقات.
وأجمع 98.4% من المستطلعات على أن إلزام المرأة بوجود وصي في الوظيفة يعيق عملها. و 96.6% يؤثر في الحصول على حقوقها عند التقاضي.
100% يجمعن على تغيير القوانين المقيدة لمشاركة المرأة
واتفق 100% على أن المرأة تطمح للوصول إلى مناصب عليا في مختلف الوزارات السيادية.
وكذلك اتفقت 93.3% من المستطلعات على ضرورة زيادة مشاركة المرأة في مجلس الشورى.
وأجمعت 96.7% من العاملات بحقوق الإنسان على ضرورة وجود جهاز مستقل يعنى بتوظيف المرأة.
و100% اتفقن على ضرورة إعادة النظر بالقوانين السعودية التي تحد من المشاركة الاجتماعية للمرأة، و 95.1% أجمعن على الحاجة الماسة لمجلس أعلى للمرأة.

قرارات تنتصر للسعوديات.. وتحسم قضاياهن

جدة: نجلاء الحربي
حظيت حقوق المرأة السعودية في السنوات الأخيرة باهتمام واضح خاصة في الجانبين الحقوقي والاجتماعي، وهو ما اتسمت به بعض الإجراءات القانونية التي من شأنها حماية حقوق المرأة سواء على المستوى الأسري أو التعليمي أو الاجتماعي.
ومن تلك الملفات التي طالما أرقت المرأة السعودية في أروقة المحاكم، ملف الحضانة والنفقة، وكذلك استخراج الأوراق الرسمية، وكذلك نظام الحماية من الإيذاء على الرغم من أن هذا النظام يكفل حق الجميع ومن ضمنهم النساء في حماية أنفسهن من العنف والإيذاء وإعطائهن الحق في الحماية والتقاضي ضد من يمارس ضدهن أي نوع من أنواع العنف.
وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة تحدث عدد من الأكاديميات والحقوقيات وسيدات الأعمال إلى "الوطن" وسردن بعض الإنجازات فيما يخص الملف الحقوقي للمرأة في المملكة.
الحضانة والأحوال الشخصية
تقول المحامية بيان زهران إن من أهم القرارات التي صدرت من مجلس القضاء الأعلى قرار تمكين المرأة التي صدر لها حكم شرعي بحضانة أبنائها، من التصرف نيابة عنهم أمام الجهات الرسمية، وإنهاء ما يخص "المحضون" من إجراءات فيما عدا السفر.
وأضافت أن ذلك كان بمثابة طوق نجاة للمرأة الحاضنة التي طالما عانت من تعسف وظلم الزوج ويعتبر هذا القرار من القرارات الجريئة التي تصب في مصلحة المرأة ووضع حلول لما كانت تعاني منه الأم المطلقة في رؤية أبنائها.
وأكدت زهران أن المحاكم الشخصية التي أقرت في آخر عامين أسهمت في حل الكثير من القضايا العالقة بالنسبة للنساء، وحسب وزارة العدل فإن محاكم الأحوال الشخصية تنهي أغلب القضايا الأسرية مثل الطلاق، والحضانة، والنفقة، وغيرها في أسبوع، ما عدا ما يتطلب تأخيرها نظاما.

وسجلت معظم محاكم البلاد انخفاضا كبيرا في المواعيد وإنجاز الكثير من القضايا بسبب دعم المحاكم بقضاة وتخصيص المحاكم وتدريب الموظفين والقضاة تدريبا مكثفا وإعادة الهيكلة الإدارية في بعض المحاكم.
وأضافت زهران: "على الرغم من كل ذلك، إلا أن القانون منع المطلقات من السفر برفقة أبنائهن خارج المملكة، ولا يزال هذا الأمر يورق العديد من السيدات اللاتي أصبحن لا يستطعن أخذ أبنائهن حتى في الإجازات إلا بموافقة الأب، ما يدخل المرأة في جدال آخر مع الطليق الذي يفرض شروطه على طليقته حتى تتمكن من أخذ موافقة منه لسفر أبنائها معها إلى الخارج، وفي كثير من الأحيان يرفض هؤلاء الأزواج إعطاء مطلقاتهن الموافقة بالسماح بسفر الأبناء لوجود الخلافات بينهم".
مراكز وتصنيفات
في الأعوام الأخيرة، أولت الكثير من وسائل الإعلام اهتماما بالمرأة السعودية، وكان ذلك جليا من خلال مشاركة السعوديات في الأنشطة الاجتماعية والثقافية. وترى مديرة العلاقات في إحدى شركات الدعاية والإعلام إلهام بافرط أن ما تحققه المرأة في المملكة من إنجازات سواء على المستوى الشخصي والاجتماعي ينتشر بسرعة نظرا للثورة التقنية، ما جعلنا نشعر أن المرأة السعودية أصبح لها تأثير وذلك من خلال ما تنشره بعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية عن مستوى التأثير الذي قد تحدثه أي شخصية نسائية.

وأضافت أن ما تحقق للمرأة في زيادة عدد البعثات للطالبات السعودية يعد إنجازا أسهم في تمكين المرأة من إكمال تعليمها في تخصصات نادرة، كذلك تبوأ البعض منهم مناصب مهمة في بعض المجالات. وقالت إن المرأة السعودية دخلت ضمن قائمة الأكثر نفوذا، حيث احتلت نائبة وزير التعليم نورة الفايز المركز 11، كذلك لمعت أسماء كبيرة في مجالات عدة واستطعن العمل في مجالات لم يكن بمقدورهن دخولها.

وأضافت "لنا في قرار تأنيث المحال النسائية أكبر دليل على حرص الدولة أن تعمل المرأة فيما يخصها وهو قرار وفر الآلاف من فرص العمل وجعل النساء يعتمدن على أنفسهن في كسب الرزق، هذا إضافة إلى الاهتمام الواضح بأنشطة الأسر المنتجة وعرضها وبيعها في الأسواق ما أثمر عن دخول المرأة كشريك أساس في عملية التنمية".

ومن الأمثلة التي أكدت على تفوق المرأة في مجالات عدة المنصب الذي احتلته الدكتورة ثريا أحمد عبيد حيث أصبحت نائبا للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الإسكان واللاجئين من عام 2000،

وهي أول عربية تتبوأ هذا المنصب، وكذلك البروفيسورة غادة بنت مطلق بن عبد الرحمن المطيري، التي نالت جائزة الإبداع العلمي من أكبر منظمة لدعم البحث العلمي في الولايات المتحدة الأميركية، والدكتورة حياة بنت سليمان سندي في جامعة هارفرد الأميركية وهي مبتكرة لجهاز يعني بكشف الأمراض.

قرارات ثمينة

من جهتها، أكدت سيدة الأعمال غادة غزاوي أن ما تحقق للمرأة السعودية في مجال الأعمال ينم عن السياسة الرامية لتمكين المرأة اقتصاديا، فالعمل في محال المستلزمات النسائية واقتحام مجال العمل في القطاع الخاص بكل قوة ودعم المرأة من خلال كثير من البرامج كحافز وغيرها أدلة على الحرص على المرأة وتعديد القنوات الاقتصادية بالنسبة لديها.

وأضافت غزاوي "دخلت المرأة السعودية مجلس الشورى لتسهم في صناعة القرار، وهذا الأمر عزز من مكانتها، وكذلك هي مرشحة بقوة للعمل في المجالس البلدية، ومن الأمثلة التي نذكرها الدكتورة خولة الكريع وما حققته من إنجاز، وقد منحها خادم الحرمين الشريفين وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى، وكذلك الدكتورة هيفاء جمل الليل، رئيسة جامعة عفت في جدة، وهي تعد أول تجربة أهلية نسائية سعودية في مجال التعليم العالي الأهلي".

تفعيل بعض الأنظمة

من جانبها، أكدت الحقوقية سميرة الغامدي أن الأنظمة الأخيرة التي أصدرتها الدولة فيما يتعلق بإيقاف العنف ضد المرأة وكذلك العنف ضد الطفل تعد من الإنجازات التي حققت الحماية للمرأة، لكن لا يزال نظام الحماية من الإيذاء يحتاج لتفعيل بشكل أكثر. وأضافت "لا تزال هناك سيدات معنفات

أو أطفال معنفين يعانون من عدم وجود مقرات لإيوائهم فكثير من دور الإيواء التابعة للشؤون الاجتماعية والمعرفة بدار الحماية لا تستوعب كافة الحالات مما يدفع الجهات الأمنية لتسليم المعنف لولي أمره ما يزيد الأمر سوءا، كذلك لابد من وجود ترابط بين جميع الجهات المعنية لتطبيق نظام الحماية من الإيذاء، حيث إن اللائحة الصادرة لهذا النظام تعد قيمة لكن لا يوجد تطبيق على أرض الواقع لها".

على المستوى التعليمي، لم تجد المرأة في المملكة أي عقبات تعليمية خاصة أن المملكة اهتمت بهذا القطاع منذ عام 1379هـ، حيث يوجد الآن أكثر من 2.5 مليون طالبة يدرسن في مختلف مراحل التعليم العام، ويتلقين تعليمهن على يد 300750 معلمة في 18710 مدارس للبنات في محافظات ومناطق المملكة،

كما يدرس منهن 515192 طالبة في مرحلة البكالوريوس و 24498 طالبة في الدراسات العليا موزعات في أكثر من 300 كلية ومعهد عال في المملكة، وتمثل المرأة ما نسبته 51.8 % من إجمالي طلبة الجامعات الحكومية و 49 % من طلبة الجامعات الأهلية، وأكثر من ثلث مبتعثي برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي، بحسب إحصاءات وزارة التعليم.

ورشة عمل «زواج القاصرات» تؤكد أن الحل بيد الأسرة.. والتأهيل قبل الزواج ضرورة

جازان - عافية الفيفي

نفذ مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالتعاون مع وزارة التعليم يوم الخميس بفندق ماريوت جازان ورشة عمل "زواج القاصرات" افتتح الورشة د.عبدالعزيز اليحيى واستعرض بعده الدكتور محمد الضويان الجانب النظري والتطبيقي للدراسة الميدانية التي أجريت على شريحة من كل مناطق المملكة تلا ذلك نقاش ومداخلات الحضور من الدعاة والحقوقيون والاطباء والمختصين في علم النفس وعلم الاجتماع والارشاد الأسري والاعلاميين واولياء الامور والذي

هدف لإعطاء المرئيات حول الدراسة وتقديم مقترحات تدعم نتائجها وبالتالي نجاح خطة العلاج التي ستصدر لاحقا بناء عليها .
بداية طالبت شقراء محمد المدخلي بضرورة اعطاء تعريف واضح ومحدد لمفهوم "القاصرة" واضافت بأن اختلاف المجتمع في فهم المصطلح يسبب تباينا في الآراء وبالتالي خلل في النتائج.
وذهب د. أحمد بن يحيى البهكلي رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بجازان الى انه لا يمكن مخالفة الحكم الشرعي بتحديد سن ادنى لزواج الفتاة وقال بأننا لا نغفل بأن الزواج ستر للفتاة وحصانة اذا كانت معرضة للانحراف الاخلاقي وأكد على ان الفيصل في ذلك كله دفع الضرر عنها وعن أسرتها ففي المجتمع الذي تمتهن فيه الفتاة الانحراف يكون تزويجها وسترها هو الحل الأمثل.
وشددت د. فاطمة عبدالعزيز عقيلي على أهمية تضمين ادوات البحث الاجرائي دراسة حالات ميدانية لبعض القاصرات بحيث يتم الوقوف عليها ودراسة واقعها وما آلت آليه من نجاح او فشل بهدف الاستفادة منها في إعطاء نتائج دقيقة وواقعية للدراسة.
وخلال استعراض الدراسة لفتت وجدان الحبيب "طبيبة امتياز" إلى إغفال الدراسة لجانب الاستفادة من البحوث الطبية في هذا المجال.
وقالت الناشطة في حقوق الانسان بجازان نورة أحمد بابقي أن متابعة الاسرة للفتاة بعد تزويجها سيسهم بشكل كبير في نجاح زواجها حتى لو كانت صغيرة وسيقدم لها الحماية اللازمة من أُسرتها في حين تعرضها للعنف والضرر على اختلافه.
وأكدت مشرفة التوعية الإسلامية بإدارة التعليم بمنطقة جازان نعمة محمد عبده على ضرورة تأهيل الزوج والزوجة قبل إتمام عقد القران وذلك من خلال البرامج التوعوية والتدريبية التي تؤهلهم لدخول الحياة الزوجية بنجاح، وقالت بأن ذلك سيحقق التوافق ويحد كثيراً من المشاكل والخلافات التي قد تحدث بينهم، وافقتها في ذلك المستشارة السرية شقراء ال بشير واقترحت على المركز دراسة ظاهرة عضل الفتيات ومنعهن من الزواج مما يتسبب بشكل كبير في ارتفاع نسبة العنوسة.
وقالت سلمى علي منصور مديرة الثانوية الثانية بجازان:بغض النظر عن عمر الفتاة صغيرة كانت او كبيرة فإن نجاحها في حياتها الزوجية يتوقف على تربية اسرتها لها وبالذات الأم فتربيتها وتأهيلها وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تتعرض لها قبل الزواج وبعده يعمل على انجاح زواجها.
وفي نهاية الجلسة أوضح فريق الدراسة ان جميع الآراء والمداخلات المطروحة ستؤخذ بعين الاعتبار قبل إعلان النتائج النهائية للدراسة.

---

30 % من الفتيات مرفوضات من أسرهن بعد انتهاء محكومياتهن

كشفت مديرة دار الحماية ودار الضيافة الاجتماعية في محافظة جدة ابتسام الظالعي عن رفض 30% من أسر الفتيات استلامهن بعد انقضاء فترة محكومياتهن، فيما تنجح جهودهن في إقناع 70% من الأسر بتسلم الفتيات، مشيرة إلى متابعة الدار للحالات بعد خروجهن، وذلك عبر المكالمات الهاتفية والزيارات الميدانية بهدف الاطمئنان على استقرار أوضاعهن.
ونوهت إلى تعاون الجهات ذات العلاقة كلجان إصلاح ذات البين ولجنة تراحم، في مساعي عودة الفتيات لأسرهن بما يعود عليهن بالنفع، منوهة بالتعاون الذي تجده الدار من مؤسسات المجتمع المدني والدوائر الحكومية في تقديم خدمات للحالات الموجودة به ممثلة في الجمعيات الخيرية، المستشفيات والمستوصفات الحكومية والأهلية،
المدارس الحكومية، المستودع الخيري، المصانع ومعاهد التدريب، مكاتب الدعوة والإرشاد للجاليات الإسلامية، لجنة إصلاح ذات البين، لجنة تراحم، هئية وجمعية حقوق الإنسان، الأربطة الخيرية، سجن بريمان (القسم النسائي)، الضمان الاجتماعي، والأحوال المدنية.
وفي السياق ذاته تحدثت الظالعي عن حزمة من خدمات الرعاية المقدمة للفتيات تتعلق بالإيواء والإعاشة الكاملة والكسوة، وخدمات أخرى تتمثل في خدمات الإرشاد والاستشارة والمعالجة النفسية والاجتماعية للنساء والأطفال، وكذلك تسهيل الحصول على المساعدات الكافية من الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة،
إضافة للخدمات التربوية والتعليمية من خلال التعاون مع وزارة التعليم ومساعدة الأمهات في حل مشاكل أبنائهن المدرسية والسلوكية، إلى جانب الخدمات التأهيلية للفتيات المقبلات على الزواج وتعليمهن الحرف اليدوية والخدمات الصحية، وتسهيل الحصول على العلاج المناسب، فضلا عن الاهتمام بتوفير الأنشطة الترفيهية والتثقيفية والدورات التدريبية ووسيلة المواصلات من وإلى المستشفيات والمدارس والجهات الحكومية.

---

7 عقود زواج يومياً تربط سعوديات بأجانب

وصل معدّل عقود زواج السعوديات من أجانب إلى 7 عقود يومياً خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، طبقاً لإحصاءات وزارة العدل. وفي المدة الزمنية نفسها؛ سجّلت المحاكم 269 قضية نزاع حول الحضانة، إلى جانب 141 قضية رؤية صغير، و 252 قضية نفقة. وتضمنت الإحصاءات تسجيل 66 قضية نُشوز زوج مقابل 9 قضايا نشوء زوجة.
وناشدت عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهلة زين العابدين بإغلاق ملف معاناة أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، وإعادة النظر في شروط حصولهم على الجنسية، مبينة أن من حق المواطنة تجنيس أبنائها فور ولادتهم كما هو الحال بالنسبة للمواطن السعودي المتزوج من أجنبية.
وعن أحوال المرأة في يومها العالمي، أكدت زين العابدين أن هناك جوانب إيجابية ونقلة نوعية للمرأة في الأمور العدلية وقضايا الأحوال الشخصية، ومجال التقاضي، فقد اختصرت قضايا الحضانة والنفقة في قضية واحدة ينظر إليها خلال أسبوع بعد أن كانت تمتد سنين طويلة، وأصبح الأب الذي يحرم الأم من رؤية صغيرها مهدداً بالحبس، وبمقدور الزوجة التقدم بدعوى من مقر إقامتها بعد أن كان يتوجب عليها رفع قضية من مكان مقر الزوج.
في اليوم العالمي للمرأة
أبناء السعوديات يعاملون معاملة المُقيمِين
الدمام – ياسمين آل محمود
النظام منحهم حق الجنسية .. والشركات تخالف
1114 سعودية تزوجن من أجانب في 5 أشهر
التابعية لم تصدر إلا في الخمسينات الهجرية ولا أوراق لمن وُلد قبل ذلك
سجلت محاكم المملكة 1114 عقد زواج لسعوديات بأجانب خلال الشهور الخمسة الأخيرة منذ بداية عام 1436هـ، وذلك بحسب إحصائية وزارة العدل. ومن هذا المنطلق تناشد عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهلة زين العابدين بإغلاق ملف معاناة أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، وإعادة النظر في الشروط الموضوعة لحصولهم على الجنسية، مبينة أن من حق المواطنة تجنيس أبنائها فور ولادتهم كما هو الحال بالنسبة للمواطن السعودي المتزوج من أجنبية.
نقاط التجنيس
وعن اشتراط وجد أوراق ثبوتية لجد الأم لاحتسابها في نقاط التجنيس، تقول زين العابدين «التابعية لم تصدر إلا في الخمسينات الهجرية ومن المستحيل إيجاد أوراق لمن وُلد قبل ذلك، إلا أن هناك مادة تقول إن من وُلد في عام 1332هـ إبان الحكم العثماني يعتبر سعودياً بحسب المادة الثامنة»،
وأضافت «إن كان بعضهم يتعذر في عدم منح أبناء السعودية الجنسية بكون رابطة الدم تخص الأب، فهذا نظام بائد كان يعتد به في الدول الغربية وتم إلغاؤه من الدستور في تلك الدول بعد صدور قوانين حقوق الإنسان ليكون من حق كل مولود الحصول على جنسية والده أو والدته فور ولادته». وأضافت أن زواج السعودية من شخص «بدون» يجعل أبناءها من مجهولي الجنسية.
تناقضات
وأضافت أنها وقفت على مأساة ابنة مواطنة طبيبة، توظفت براتب شهري 3 آلاف ريال، ما يعني أن بعض الجهات لا تطبق فعلياً نظام احتساب أبناء المواطنين كسعوديين، وقالت «في حال تورط أحد أبناء المواطنة في مشكلة فإنه يرحل لأنه يعامل كوافد، وهناك تناقضات في البطاقة الممنوحة لأبناء السعودية، فهي تؤكد معاملتهم كسعوديين،
وفي المقابل يدون فيها «لا يسمح لهم بالعمل»، والمشكلة العظمى في حال وفاة الأم، فإن مصير الأولاد يكون مجهولاً.
ويحرم جميع أبناء المواطنات من الابتعاث، والبنت تُحرم من الزواج من فئات معينة من الشعب باعتبارها أجنبية.
وشددت زين العابدين على النظر بشكل جاد إلى حقوق ما يزيد عددهم على نصف مليون، وستتزايد هذه الأعداد، ما يعني تراكم المشكلات في المستقبل.
نقلة نوعية
وعن أحوال المرأة في يومها العالمي، أكدت زين العابدين أن هناك جوانب إيجابية ونقلة نوعية للمرأة في الأمور العدلية وقضايا الأحوال الشخصية، ومجال التقاضي، فقد اختصرت قضايا الحضانة والنفقة في قضية واحدة ينظر إليها خلال أسبوع بعد أن كانت تمتد سنين طويلة، وأصبح الأب الذي يحرم الأم من رؤية صغيرها مهدداً بالحبس، وبمقدور الزوجة التقدم بدعوى من مقر إقامتها بعد أن كان يتوجب عليها رفع قضية من مكان مقر الزوج،

وأصبح بإمكان الأم تسجيل ابنها المولود وتسميته، ولكنها ما زالت غير قادرة على تسجيل الوفاة. وعن تعنُّت أولياء الأمور في تسلُّم بناتهم المسجونات بعد انقضاء فترة الحكم، قالت «أصبح بمقدور القريب المؤتمن على الفتاة تسلُّمها بعد إنهاء الإجراءات الخاصة بذلك، وهذا يعتبر انتصاراً كبيراً للمرأة ضد قيود كانت تكبلها سنين عديدة».

هكذا يصطاد داعش فرائسه من الفتيات

قدمت أقصى محمود (وهو اسم مستعار) - التي تعرّف نفسها على أنها طبيبة انتقلت للعيش في سوريا، بأكناف الدولة الداعشية – للفتيات اللائي يعبرن عن الرغبة بالسير على خطاها عدداً من "المحفزات"، وذلك في مدونتها "يوميات مهاجرة".

وقالت أقصى "لا ندفع إيجارات هنا، المنازل تعطى مجاناً، لا ندفع فواتير كهرباء أو ماء، ونحصل شهريا على مواد غذائية: معكرونة، معلبات، أرز، بيض".

وتشير صحف غربية إلى أن أقصى محمود وصلت سوريا قادمة من غلاسكو في نوفمبر 2013، وهي واحدة من نحو 550 شابة انتقلن إلى سوريا والعراق، بحسب تقديرات خبراء، بعد أن جذبهن داعش.

داعش يبيع الشبان "يوتوبيا"

وأوضحت مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط للأبحاث في بيروت، لينا الخطيب، لوكالة "فرانس برس" أن التنظيم "يبيع الشبان والشابات يوتوبيا (وهم المثالية) إسلامية على مقاسه، لا علاقة لها طبعا بالدين الإسلامي".

وأضافت "يقول لهم هذه هي الدولة الإسلامية الحقيقية الوحيدة في العالم، ويمكنكم أن تصبحوا أشخاصاً مهمين فيها"، مشيرة إلى أنه "يستهدف شباناً وشابات لم يكوّنوا هوياتهم بعد".

وبحسب الفتاة الداعشية أقصى، فإن "المهاجرين" في دولة داعش يحصلون على الأدوية مجاناً، وعلى مبالغ مالية شهرية للزوج والزوجة ولكل طفل في العائلة.

وتشير المرأة الشابة (عشرينية بحسب صحف غربية تحرّت عن هويتها) إلى أن في إمكان النساء المهاجرات العمل ضمن نطاق اختصاصهن، مثل التدريس والطب والتمريض، وأن من لا ترغب بالعمل تكلّف بالدعوة والتجنيد، وتعيش في غرفة منفصلة ضمن "مقر" تشارك فيه "أخوات" أخريات.

وتشرح أقصى أن الزواج يتم بعد أن يزور العريس الذي يحصل على "سبعة أيام إجازة" حال زواجه، عروسه ويراها مرة واحدة، وإن النساء يخترن مهرهن بأنفسهن، وهن بالإجمال لا يطلبن مجوهرات، بل يخترن الكلاشينكوف".

وفي حفلات الزفاف لا ألعاب نارية، بل "طلقات رصاص والكثير من التكبير"، فيما السير قرب نهر الفرات هو النزهة المفضلة للمتزوجين حديثاً.

ونشرت أقصى على صفحتها صورة رجل ملتح وقربه عروس بنقاب أبيض، مع عبارة "إلى أن تفرقنا الشهادة".

ورداً على سؤال لشابة طلبت منها مساعدتها في اتخاذ قرار مغادرة حبيبها والتوجه نحو سوريا، تقول "أعدك أنه في يوم ما سيحتضنك أحدهم طويلاً، وسيصلح كل ما انكسر في قلبك. نعم، سيكون الزوج الحلال".

وترى الخطيب أن هذه المدوّنة المكتوبة بالإنجليزية "في حال كانت صحيحة، فلا شك أن تنظيم داعش يشرف عليها، إنها أداة من أدوات التجنيد".

وتوصي مجلة "دابق" الإلكترونية الناطقة باسم التنظيم والصادرة بالإنجليزية، الراغبين بالهجرة بألا يقلقوا "حيال المال أو إيجاد مسكن. هناك الكثير من المنازل والموارد المخصصة لك ولعائلتك".

وفي عدد حمل عنوان "دعوة إلى الهجرة" في شهر أغسطس، أكد التنظيم أن "الخلافة بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى خبراء ومهنيين واختصاصيين"، وتحديداً بحسب ما يقول زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي إلى "القضاة وأصحاب الكفاءات العسكرية والإدارية والخدمية والأطباء والمهندسين".

أما الأطفال، فيتلقون تربية عسكرية ودينية متشددة.

وعرض التنظيم في تسجيل فيديو نشر على شبكة الإنترنت لقطات من داخل ما يسميه "معهد الفاروق للأشبال" في محافظة الرقة (شمال)، ظهر فيه عشرات الأطفال بملابس عسكرية وهم يقومون بتدريبات.

ويقول أحد المشرفين إن الأطفال "أشبال مهاجرين وأنصار"، مشيراً إلى أن المعهد يدرس "الجهاد في سبيل الله".

دخول داعش ليس كالخروج منه

إلا أن الوصول إلى "أرض داعش" ليس كمغادرتها، فهذا قرار قد يكلف صاحبه حياته.

ويرى حسن حسن، مؤلف كتاب "تنظيم الدولة الإسلامية: من داخل جيش الرعب"، أن "الفتيات اللواتي ينضممن إلى هذا التنظيم يبحثن عن المغامرة، وبعضهن يعشن في عالم وهمي ويحلمن بالزواج من محاربين".

أما للشبان، فلدى التنظيم "مغريات" ينشرها معتمداً على آلة دعائية ضخمة تشمل وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها: المنزل والمال والسلاح، والطبابة الدائمة، والكهرباء المجانية، أما الأطفال فلهم المدارس والمعاهد الإسلامية التي توفر تنشئة عسكرية ودينية.
ويوضح حسن أن البعض يكتشف بعد وصوله أن "الواقع عكس التوقعات"، ويصطدم "بوحشية" التنظيم الذي يزرع الرعب في مناطق سيطرته وفي العالم.
وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بمقتل 120 شخصاً في سوريا بين شهري أكتوبر وديسمبر الماضيين، لدى محاولتهم مغادرة مناطق سيطرة التنظيم.
وفي السياق، قالت الخطيب، مديرة مركز كارنيغي، إنها أجرت "مقابلات مع شبان عادوا من الرقة ومناطق أخرى، وتبين لي أن لديهم شعوراً بالنقمة بعدما أحسوا بأنهم تعرضوا للغش، لأنهم وجدوا حكماً يقوم على القمع، ويأمرهم بعدم التفكير. لقد شعروا أنهم بيعوا مشروعاً فارغاً".

نساء داعش.. واقع مهين للمرأة المغلوب على أمرها

الرياض، تحقيق - سحر الرملاوي
لا تستهينوا بالامر ولا تقللوا من شأنهم ولا تديروا وجوهاً ممتعضة وتقولوا الحمد لله أنا بعيد وأبنائي وبناتي بعيدون.. إنهم وإنهن هنا على امتداد اليد امام العيون يبرزون بضغطة زر عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر والمدونات الخاصة ويتحدثون بطلاقة ويقدمون للعقول العطشى التي شققها الجفاف وعوداً بالعسل والحور العين.. يتلاعبون بالعواطف والمشاعر، يأججون الفتن ويرسمون الصور الوردية المؤطرة بالبطولة والقوة والشهادة والانتصار للحق وتبني قضية..
هم يقدمون كل هذا فماذا نقدم نحن بالمقابل.. اوقات فراغ طويلة، قوائم محظورات كثيرة، ووسائل ترفيه وتقنية حديثة تخبىء لاولادنا الجمر دون ان ندري وتقدم لهم البديل المفخخ دون ان نشعر فتستقطبهم بقوة الجاذبية ونحن في غفلة.
شباب وشابات يغادرون اوطانهم يهربون من بيوتهم يعرضون انفسهم للخطر ويورثون اهاليهم الحسرة لينضموا الى داعش.. لماذا؟
شابات نشأن في ظل الحرية والمدنية وحقوق الانسان تغريهن تغريدات داعشية تتستر خلف لوحة مفاتيح لتعدهن بالجنة وتدعوهن ان يصبحن زوجات لمجاهدين وأرامل شهداء!
"نساء داعش" اللغز الكبير وعلامات التعجب المقلقة في القوة الارهابية الغاشمة التي برزت للعالم من مجاهيل الكهوف وسفوح الجبال، خليط من كل نساء العالم مثقفات متعلمات وربات بيوت فاعلات امهات وصبايا مراهقات عربيات وغربيات.. تركن طوعاً حياة الحضارة والعصر الحديث وتوجهن بتصميم نحو ارض المعارك والحروب نحو جماعة داعش الارهابية التي تتباهى بجز الرؤوس وحرق النفوس وسبي النساء وبيع السبايا.. لماذا؟
داعشيات.. لماذا؟
رغم ما تتناقله وسائل الاعلام المختلفة من سلوكيات منفرة تتسم بالقسوة والارهاب ضد المرأة من سبي وبيع ورجم ونكاح جهاد وغير ذلك الا ان عدداً من النساء ينضممن او يعلن انضمامهن لهذا التنظيم عربيات وغربيات.. لماذا ؟!
تقول الباحثة الاسبانية ناعومي راميريث دياث من جامعة مدريد والخبيرة بالشؤون السورية: بالنسبة لي، هذه الظاهرة لها علاقة بالهوية، خاصة عند من تربى كمسلم في دول غير إسلامية، أي تلك الدول التي ليست أغلبية السكان فيها من المسلمين، أو عند من اعتنق الإسلام، ويبحث عن إطار يحس به بإسلاميته. وطبعاً هذا له علاقة بما اسماه الاديب أمين معلوف الهويات المتقاتلة، فالشخص الذي يشعر بالانتماء إلى سياقين مختلفين يعاني عادة من نوع من التناقض بينهما فيحاول التخلص منه. وهنا تلعب دعاية داعش دوراً مهماً في جذب هؤلاء إلى ما تُظهره على أنه العودة إلى الهوية الإسلامية الصحيحة والإطار الإسلامي الطاهر. ونجاح هذه الدعاية يعيدنا إلى فترة الهجرة اليهودية إلى الكيبوتس التي رسمتها الآلة الدعائية اليهودية على أنها المكان المناسب لمن يريد أن يعيش حياة مثالية مرتبطة بالهوية اليهودية. هذا طبعاً بشكل عام.
السعودية نادين السياط: نجاح برنامج المناصحة أدى إلى تطبيق برامج مماثلة في بعض الدول
أما الإناث، فلا أظن أن هناك فرقاً بين الرجال والنساء فيما يخص إغراء داعش لهم، فمن ينضم إلى صفوف هذا التنظيم يفعل ذلك للقيام بما يعتبره واجبه الشرعي تجاه المشروع الإسلامي كرجل أو كامرأة، دون معرفة فعلية عم سيحدث له هناك. وفي حالة النساء (خاصة من دول أوروبية)، فأظن (أو أريد أن أحسن الظن) أنهن غير واعيات بالولع الجنسي

الموثّق عند المنتمين إلى داعش (الذي لا علاقة له لا بالمشروع الإسلامي ولا بالجهاد)، وأنهن يتجاهلن العواقب التي ستفرض على حركتهن تحت سلطة ذلك التنظيم. أي، أرى أنهن، في بحثهن عن الهوية، يرون في دعاية داعش الإجابة عن تسؤلاتهن حول دورهن في خدمة ما يسمى المشروع الإسلامي. ولكن، بسبب قلة معرفتهن عن هذا الدين والفقه الإسلامي في الكثير من الحالات، وذلك بسبب تلقيهن دروساً على أيدي بعض الأئمة المتعصبين، فأصبحن مولعات بالدعاية المثالية الداعشية وخاصة تلك التي تديرها النساء أنفسهن في صفوف التنظيم، حيث توجد شبكة من النساء مهمتهن إغراء المسلمات ذوات الأرواح الضعيفة (وكما قلت، خاصة في الغرب، فإن تلك النساء من نفس تلك البلدان ويتحدثن لغتهن) إلى السفر إلى "داعش" ونسيان هويتهن السابقة (ويتمثل هذا النسيان في إحراق أوراقهن) واختيار هوية واحدة، هي الهوية الإسلامية في إطار "داعش". ولذلك، أرى أن الانتماء إلى هذه التنظيمات الإرهابية التي تدعي الشرعية الدينية مرتبطة دائما بالبحث عن الهوية المفقودة أو التي تعتبر تحت التهديد، ويمثل هذا الانتماء، الإجابة السهلة عن السؤال حول الهوية أو القطيعة مع الماضي.

و تضيف ناعومي: أظن أن أغرب ما قرأته في هذا الإطار هو قصة المرأة الغربية التي ذهبت إلى تركيا ومن هنا نجحت في تحرير ابنتها التي انضمت إلى داعش من أيدي التنظيم. وهي قصة أثارت فضولي لأنها تثير التسؤلات حول سهولة المهمة (مقابل صعوبة المفر من هناك للكثير من المواطنين السوريين والعراقيين)، ومن جانب آخر، تظهر الحدود التي تستعد كل أم لعبورها من أجل أطفالها.

ولا يستثني هذا كوني مستغربة بقصص أخرى متعلقة بهذا التنظيم، وذلك بحكم كوني امرأة لا تستطيع فهم كيف تنضم النساء إلى مثل هذا التنظيم الذي يرى النساء بعيون الحيوان الصياد الذي ينتظر فريسته لتلبية رغباته الجنسية والسلطوية (وهذا ما يمثله ما حدث مع النساء اليزيديات اللواتي تم تحويلهن إلى مستعبدات جنسية فقط)

قوية محصنة !

وترى الباحثة في الشؤون الإيرانية والجماعات الإسلامية الإعلامية الكويتية عائشة الرشيد أن أسباب انضمام النساء لداعش ترجع لدور النساء التاريخي في السلفادور واريتريا ونيبال وسيرلانكا وتطوع النساء للقتال في حركات عنيفة وميليشيات مسلحة حيث استطعن في بعض الأحيان الوصول إلى مناصب كبيرة والخبراء يشيرون إلى الجهد الذي يبذله الجهاديون لاستقطاب النساء ويحاولون استخدام أساليب الترهيب والترغيب لدفعهن إلى الانضمام إلى مثل هذه الحركات لمواجهة المخاطر السياسية والدينية التي يتعرضون لها في مجتمعاتهن مشيرة إلى أن سبب انضمامهن لصفوف داعش هو اعتقادهن بأن انضمامهن سيجعلهن محصنات ضد الاعتداءات والعنف وأنه سيعطيهن موقع قوة على سائر النساء وسيعزز ثقتهن بأنفسهن وبأنهن مساويات للرجال..

ومن جانبها تقول نادين السياط الباحثة السعودية الحاصلة على درجة الماجستير في العدالة الجنائية من جامعة كولورادو دنفر في الولايات المتحدة وأول عربية مسلمة تحصل عليها: إن الشخص الذي يختار الانضمام لمثل هذه الجماعات هو شخص لديه خلل في أفكاره ومعتقداته.. حيث يرى أن مثل هذه السلوكيات التي تقوم بها هذه الجماعات هي سلوكيات قادمة من الدين الإسلامي - وهو بالتأكيد بريء من ذلك. بجانب السبب السابق هناك أسباب أخرى دفعت بعض النساء للانضمام لمثل هذه الجماعات الإرهابية مثل: حب المغامرة، الاعتقاد بأن المشاركة بنشاطات الجماعات الإرهابية تدخل في التكفير عن الذنوب، رغبة في محاربة غير المسلمين (من وجهة نظرهم) وغيرها من اسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية.

من جانبها تؤكد الخبيرة السياسية المتخصّصة في شؤون الحركات الجهادية، والعنف السياسي، والتطرّف العنفيّ، والإرهاب بمركز كارنيغي للشرق الأوسط دالية غانم يزبك على أن عنف المرأة ليس جديداً وإن العنف من قبل النساء حقيقة لها اسبابها ودوافعها, ومنها الدافع الاقتصادي حيث أن الانضمام إلى المنظمات المسلحة يؤمن للنساء كسب رزق لا بأس حيث أن جهاديات منظمة الدولة الإسلامية يكسبنّ حوالي 200 دولار شهرياً، وهذا مبلغ كبير في ظل الظروف الراهنة في سوريا والعراق.

وتضيف يزبك: هناك أيضًا أولئك اللواتي ينضممن لأسباب أيديولوجية فعدد كبير من هذه الداعشيات تثير رغبتهن في "تمجيد كلمة الله في الأرض" أو لإثبات "حبهم لله والرغبة في رفع راية الإسلام".

وهناك بالطبع أولئك اللواتي ينضممن إن صح القول "بدون رغبة حقيقية في ذلك" فبعد أن قامت بخدمة ما للجماعة المسلحة، "فضحت" نفسها امام رجال الأمن، وتكون بذلك غير قادرة على التراجع.

الإسبانية ناعومي راميريث:الغربيات يعشن حالة «الهويات المتقاتلة» وينضممن لداعش بحثاً عن هوية!

ولكن يجب الإشارة إلى أن تقدم شخص في جماعة مسلحة عادة ما يكون تدريجياً وعادة ما يكون بطيئاً. حيث يبدأ مع عدد من التجارب الصغيرة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى دور أكثر أهمية. وهذه الخطوات عادة تكون غير عنيفة.

فعلى سبيل المثال "أم عمر" زعيمة كتيبة أمنا عائشة في حلب، في حي صلاح الدين تقول عن نفسها: بدأت بالذهاب إلى المظاهرات، ومن ثم شاركت في مساعدة المصابين. وفي وقت لاحق ساعدت على إعادة فتح المدارس وبعدها شاركت

في الكفاح المسلح، واليوم أنا رئيسة الكتيبة " وبعضهن يشاركن في الكفاح المسلح بهدف "تصحيح" أذى فيحملن السلاح من أجل تجنب التعرض للاعتداءات المحتملة وخاصةً منها "الاغتصاب" فهذه مقاتلة من كتيبة بنات الوليد في حمص تقول: "هدفنا الرئيسي هو حماية أنفسنا ضد بشاعة مجموعات الأسد". كما تؤدي العلاقات الأسرية ومع الأصدقاء أيضاً إلى المشاركة الفعالة للمرأة في الجماعة المسلحة بالإضافة إلى ذلك الزواج القسري أو ذلك الذي يتم بالتراضي يساعد في تعزيز التحالفات، مما يجعل الفرار أكثر صعوبة.

أما لماذا تسعى فرنسية، أو بريطانية او غربية عموماً إلى الانضمام لداعش فإلى جانب كل ما ذكرته أعلاه، هناك أيضا أسباب نفسية فلسفية مثل السعي الذاتي حيث تعب البعض من كونهن "لا أحد" في مجتمع فردي لا يقبل ب"الاختلاف" (مثل فرنسا التي فشلت في التعددية الثقافية)، فهؤلاء في عملية البحث عن الذات. وهناك أيضاً، الإعجاب بصورة "البطل": عن طريق القيام بالهجرة والزواج مع "مجاهد"، تصبح المرأة نفسها "بطلة" .

تطور نسائي مرتقب

سألنا ضيفاتنا: ما الذي تتوقعنه لتطور المرأة الداعشية وتطور تأثيرها خاصة فيما يتعلق بوجود المرأة بينهم فعلا او بوجود فكرهم معها في موقعها ايا كان؟

فقالت الخبيرة السياسية بمركز كارنيغي دالية يزبك: أعتقد أن المرأة ستلعب دوراً أكبر في السنوات المقبلة مع هذه المنظمات الجهادية. خلال الصراع الجزائري مثلاً في التسعينيات، انضمت المئات من النساء إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفيما بعد إلى الجماعات المسلحة مثل الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) وهي إحدى المجموعات الأولى التي قامت بتدريب وحدات تتألف فقط من النساء. كما هو الحال الآن، في كثير من الأحيان انضمت النساء إلى مقدمي الإسعافات الأولية وكممرضات، ولكن تطورت أدوارهن وفقا للظروف ولاستراتيجيات منظماتهم. في الجزائر، مرت النساء في هذا المجال من كونهن ممرضات إلى مقاتلات في الخطوط الأمامية. بعد أن تم تدريبهن على استخدام الأسلحة وعلى تقنيات القتال المختلفة بدأت تشارك في أعمال التخريب والاغتيالات، وغيرها حتى وصلت إلى مناصب رئيسية داخل منظماتهن.

فيما تنفي الباحثة السعودية السياط تطور المرأة الداعشية قائلة لن يكون هناك تطور للمرأة الداعشية لأنها تنتمي لفئة تأسست على جذور خاطئة غايتها التخريب والتدمير، ونهايتها ستكون الفشل والانهيار حتماً ولكن المسألة تحتاج إلى وقت. كما أن مستقبل الفئة الضالة يتطلب منا كمجتمع اسلامي معالجة التطرف بأفضل الوسائل التي تعتمد على الحوار.

الكويتية عائشة الرشيد:استغرب تبرير انضمامهن للاستفادة من مجانية السكن والطعام!

واوضحت الباحثة الاعلامية عائشة الرشيد أن دور المرأة في تنظيم داعش شديد الخطورة حيث تقوم الجماعات الإرهابية بتدريبها بأن تكون همزة الوصل بين زوجات المتطرفين لبث الأفكار المتطرفة وترسيخها في أذهان أزواجهن طوال الوقت وهي مسؤولة عن تنشئة جيل بأكمله من الإرهابيين وتحرص على شحن أفكارهم بالجهاد والقتال لخدمة التنظيم..

وركزت الرشيد على الدور الأخطر لدور المرأة في التنظيم والتي يشتعل قلبها حقدًا وغِلاً ضد المجتمعات الأخرى المتهمة بقتل زوجها الانتحاري لتحصل على لقب أرملة المجاهد الذي ضحى من أجل رسالة التنظيم وهي المسؤولة عن تكملة رسالته المزعومة وتربية أبنائه على نفس المعتقدات والأفكار المتطرفة..

واستغربت الرشيد التبرير الذي يجعل النساء ينضممن لداعش للاستفادة من مجانية المسكن والطعام والبعض الآخر للهروب من التحرش والتمييز!

احصائيات وارقام

لا تشكل الارقام التي تبثها المراكز الاحصائية حول العالم مرجعاً موثقاً لعدد المنضمين والمنضمات الى صفوف داعش نظراً لصعوبة كشف النيات للمسافرين ولوجود طرق سفر ملتوية وغير شرعية يصعب رصدها لكن هناك بعض الاحصائيات التي تعطي دلالة اكثر من كونها تعطي معلومة فقد رصد معهد الحوار الإستراتيجي سفر أكثر من 550 امرأة أوروبية إلى سوريا والعراق بهدف الانضمام إلى صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي خلال العام الماضي..

وقال محللون في المركز الدولي لدراسة التطرف في لندن أن 30 امرأة أوروبية دخلت إلى العراق وسوريا مؤخرا. ووفقًا لوزارة الداخلية الفرنسية، فإن 45% من تحقيقاتها، كانت مع نساء..

وقدرت احدث احصائية صدرت الشهر الماضي أن نحو 5000 مقاتل انضموا إلى تنظيم "داعش" في الفترة من شهر أكتوبر 2014 إلى يناير 2015، ليصبح عدد المنضمين الى التنظيم من 80 دولة قرابة عشرين ألفاً من المسلحين وفقا للمركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي (ICSR).

ويكشف التقرير الموثق بالأرقام، ان الشرق الاوسط توقف عن دعم الداعشيين بالمسلحين في حين تبوأت الدول الغربية مراكز متقدمة في اعداد المنضمين منها الى داعش حيث احتلت فرنسا المركز الاول ب 1200 فرنسي انضموا اليهم

وارتفع عدد المقاتلين الملتحقين بالتنظيم من باكستان من 330 الى 500 مهاجر، أما أفغانستان فقد زاد العدد من 36 إلى 50 مقاتلاً مهاجراً، وفي شمال أفريقيا لم يرصد التقرير أي زيادة بالجزائر 250، وتونس 3,000، والمغرب 1,500، وهي نفس الأعداد المطابقة للاحصائية السابقة.
كما أكدت الاحصائية التقديرية أن أحداً من دول الخليج العربي لم يلتحق بداعش خلال الشهرين الماضيين، باستثناء الإمارات التي ازداد عدد المقاتلين منها مقاتلاً واحداً فقط من (14) إلى (15).
ولم يرصد التقرير أي زيادة في أعداد المقاتلين، خلال هذين الشهرين من الكويت والسعودية والبحرين واليمن والعراق وقطر.
ووفق التقرير، فإن عدد المنضمين لداعش من الكويت 71، ومن السعودية 2500 ومن الإمارات 15، فيما يلتحق بالتنظيم من قطر 15 والبحرين 12، واليمن 110، والعراق 247.
دلالات الارقام
تقول الخبيرة ناعومي: أظن أن كل الإحصائيات الرسمية التي تم نشرها لا تعبر عن الأرقام الحقيقية، وللأسف، أظن أن كل معلومة رسمية في هذا الإطار خطأ أو محاولة لإخفاء ضخم هذه الظاهرة الحقيقي. أي، أعتقد أن الأرقام أكبر مما نشر حتى الآن، وخاصة لأن الحدود في المنطقة تم مسحها منذ فترة، أولاً بفتح الحدود التركية وغض النظر عن مرور المقاتلين والجهاديين من كل مكان وثم، بعض كسر الحواجز بين العراق وسوريا على أيدي تنظيم داعش، الذي له حضور أيضا في دول مختلفة عبر فروع بايعت البغدادي. ومن ثم يجب ألا ننسى أن الكثير من النساء، بدون السفر إلى أي مكان بايعن أيضا الخلافة الحديثة المزعومة، من أجل (وأعيد من جديد) الشعور بالانتماء إلى ما يعتقدون انه أمة مسلمة حقيقية.
ومن جانبها قالت الاعلامية عائشة الرشيد: أن ما يحدث للنساء في تنظيم داعش شيء بشع جدًا فقد تم استغلال المرأة فتحولت من كائن رومانسي إلى قاتل إرهابي مع وعدها بالجنة أو بحثا عن الجنس تحت غطاء الدين وادعاء تطبيق الشريعة فتحولت المرأة من ضحية لجرائم القتل والاغتصاب والزواج القسري إلى أداة لتوفير المتعة الجنسية لعناصر داعش فيما عُرف بجهاد النكاح..
وأشارت إلى أن المجاهدات في تنظيم داعش يأتين من عدة دول في العالم فبالإضافة إلى السوريات والعراقيات توجد القادمات من دول شمال أفريقيا وعلى رأسها تونس كما يأتين من أمريكا ومن دول أوروبا الغربية خاصة من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وهؤلاء من أبناء المهاجرين الذين يحملون الجنسيات الأوروبية..
و تُعد تركيا من المناطق الرئيسية المصدرة للنساء المنضمات إلى تنظيم داعش وغالبًا ما تكون أعمارهن من 18 إلى 21 عاما وهو ما يشكل خطرًا حقيقيًا على الأمن والسلم الاجتماعيين في العالم إلى جانب الضرر الكبير في مجالات السياسة والأمن القومي للبلاد..
وأوضحت أن 10% من عدد السيدات يشكلون نسبة المقاتلين في صفوف داعش ينحدرون من عدة دول غربية وإسلامية وعلى رأسها دول شمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا.. منوهة انه يوجد ما يقرب من 100 إلى 150 امرأة فرنسية في تنظيم داعش..
في بيتنا داعشية صغيرة !
كيف تنتبه الاسر الى وجود داعشية صغيرة بينهم وكيف يمكن مجابهة هذا الفكر بخطوات عملية ؟
تقول الاستاذة الية يزبك: من الصعب جدا اكتشاف هذا النوع من الامور ولكن يمكن ملاحظة التغير في شخصية الفتاة من خلال سلوكها، وطريقة تغيير هندامها، طريقة الحديث عن الدين، عن الوضع في سوريا والعراق.. الخ.
أعتقد أن أفضل طريقة هي الحديث عن الدين، لشرح ما هو الإسلام وخصوصا لخلق "سرد" مختلف عن سرد تنظيم داعش. يجب كذلك إعطاء الفتيات القدرة عل التفكير وحدهن وعلى قراءة القرآن حتى تتمكن من فهمه بدون مساعدة طرف آخر فالتربية والتعليم هما سر هذه المواجهة.
دالية يزبك من معهد كارنيجي:عنف المرأة ليس جديداً.. ونحن بحاجة للتثقيف
ولمحاربة هذا نحن بحاجة لتثقيف أطفالنا إلى فهم أفضل للإسلام، نحن في حاجة إلى مساعدة من العلماء والأئمة، لتطوير سرد مختلف، أيضا، نحن بحاجة إلى إعطاء شبابنا "سبب في وجودهم "، حتى نمنعهم من الإستجابة إلى نداء المتطرفين.
وتقول الباحثة ناعومي: أهم وسيلة لمكافحة هذه الظاهرة هي التربية الصحيحة منذ الصغر والاهتمام بشرح الدين بجوهره المتسامح والمحترم وليس من وجهة نظر التعصب ضد الآخر. وطبعا أفهم صعوبة الأمر بسبب المعاناة المستمرة في الدول الإسلامية منذ عصر الاستعمار القديم إلى عهد الاستعمار الحديث، مرورا بالفترات الطويلة تحت سلطة الاستبدادين "الديني" و"العلماني". وهذا تصنيف تبسيطي لا يعبر عن عمق الحقيقة، ولكنه مفيد للفت الانتباه إلى أن المشكلة لا تكمن في الصراع العلماني-الديني، بل في الصراع بين الاستبداد السياسي والإيديولوجي وحرية المواطن.
وهكذا، أرى أن الحل يبدأ بالجو العائلي والتربوي منذ الصغر، وثانياً بفصل الدين عن السياسة (ولا أقول بالمعنى الذي تم تحقيق ذلك في بعض الدول العربية)، بل بمعنى عدم إدماج الروحي والشخصي، بالإطار السياسي العام، فالمشكلة ليست

في الدين، بل بارتباطه بالسياسة لأهداف سياسية وسلطوية، وبتفسيره المغرض والذي يؤدي إلى فصل الدين عن المتديّن مما يؤدي إلى اختراع "دين" جديد هو التطرف.
وتقول نادين السياط: كمجتمع عربي الأهل هم الأقرب لبناتهم.. لذلك تظهر مسؤولية الأسر في مراقبة اتجاهات وميول بناتهم.. وفي حال وجود أي علامات على بناتهم تشير إلى انحراف ميولهن عن قوانين ومبادئ الدين الإسلامي أو وجود سلوكيات تنافي السلوكيات الإسلامية ينبغي على الأسر اتخاذ إجراء فوري قبل تفاقم الأمر. فإن لم يكن في الأسرة العنصر المؤثر الناصح لهذه الفتاة المنحرفة أو التي تميل للانحراف الفكري لابد أن يتم التواصل مع الجهات المسؤولة لمكافحة الأمر في بدايته، وبشكل عام أعتقد أن المجتمع العربي بحاجة لتكثيف برامج مكافحة الفكر المنحرف. وبما أن رسالتي الماجستير تحدثتا عن برنامج المناصحة المُقام في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في مدينة الرياض ومدى فعالية هذا البرنامج، فقد أثبتت الدراسات نجاح هذا البرنامج وفعاليته على الفئة المتطرفة والمنحرفة.. مما أدى إلى تطبيق برامج مماثلة لبرنامج المناصحة في بعض الدول العربية والغربية.. والسبب الذي أدى إلى نجاح مثل هذا البرنامج وهو أن برنامج المناصحة يعالج الفكر بالفكر من خلال مواجهة أصحاب الفكر المنحرف والضال بحجج وبراهين مستمدة من القرآن والسنة النبوية لتصحيح الفكر الخاطئ الذي يحمله المتطرف.. وبالتالي وجود مثل هذا البرنامج أمر جدا مهم في كل مجتمع لأنه يعالج جذور وأساس المشكلة من فكر أو اعتقاد منحرف. بالإضافة إلى نشر وترسيخ القيم الإنسانية من احترام حقوق الانسان وحسن التعامل مع الآخرين والتسامح والعدالة وغيرها.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

تقرير بيلفيلد طالب بإلغاء الأحكام القائمة على التشريعات الدينية السعودية ترفض توصيات المقرر الأممي المعني بحرية الأديان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/10/article_938706.html

جنيف: واس
عقد مجلس حقوق الإنسان في جنيف اليوم جلسة لمناقشة حرية الدين والمعتقدات، تضمنت حوارا تفاعليا مع مقرر الأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد هاينر بيلفيلد .
ورفض وفد المملكة العربية السعودية ما جاء في تقرير بيلفيلد من توصيات تطالب إحداها بعدم ارتباط الدول بإحدى الديانات أو المعتقدات بشكل حصري لكي تؤدي دور الكفيل ذي المصداقية لحرية الدين والمعتقد، وكذلك التوصية الخاصة بإلغاء الأحكام القائمة على التشريعات الدينية.
وقال عضو وفد المملكة المشارك في أعمال مجلس حقوق الإنسان خالد منزلاوي أن المملكة العربية السعودية ترفض هذه التوصيات جملة وتفصيلا وتعد ذلك أمر غير مقبول لها ، حيث ان المملكة مهبط الوحي وقبلة المسلمين لأكثر من مليار مسلم هي دولة مسلمة تتخذ الشريعة الاسلامية منهاجا ودستورا، وجميع مواطني المملكة مسلمون ولا يوجد مسلم فيها يرفض ان يكون القرآن والسنة مرجعا له في حياته وليس ثمة تمييز بينهم وهم يتمتعون بجميع حقوقهم على قدم المساواة.
وأضاف أن تشريعات المملكة وأنظمتها لا تنضوي على أحكام تمييزية ضد أحد، بل تجرم التمييز وتعاقب عليه، وفقا للمادة (8) من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أن يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.
وأكد ان المقرر الخاص خرج عن نطاق ولايته وفقاً لمدونة قواعد سلوك المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، كما خرج أيضاعن مبدأ السيادة الوطنية للدول.
وأعرب منزلاوي عن إستغراب وفد المملكة من عدم تطرق المقرر الخاص بالشكل الكافي لموضوع استغلال حرية الرأي والتعبير في إهانة وازدراء الدين والمعتقد لأي فئة كانت كونه انتهاك فاضح وصريح لحرية الدين والمعتقد.

كما أكد رفض ربط العنف بإسم الدين لما في ذلك من تضليل في فهم الرسائل السماوية الخالدة التي جاءت بها الأديان السماوية التي تتفق جميعها على إدانة كل فعل يضر بالإنسان وبيئته وحياته أيا كانت عقيدة هذا الإنسان أو طائفته أو جنسيته.
ولفت الانتباه إلى ان العالم اليوم يشهد الكثير من المخاطر والتحديات التي اتخذت من الدين ستارا لها والدين منها براء، مؤكداً ان الإرهاب ظاهرة عالمية تهدد أمن المجتمع الدولي واستقراره ، مايستدعي الحاجة الى الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات.
وأوضح أن المملكة كانت من الدول السباقة إلى الاهتمام بهذا الموضوع من خلال تأسيس مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان في فيينا الذي يبلغ عمره اليوم سبع سنوات،منوها بالمؤتمر الأخير الذي نظمه المركز في نوفمبر الماضي "متحدون لمناهضة العنف باسم الدين" الذي شارك فيه أكثر من 100 قيادة دينية تضامنا لمناهضة العنف باسم الدين، كما حدث في أماكن كثيرة في العالم خصوصا في العراق وسوريا.
أكدت المملكة العربية السعودية أن قضاء المملكة القائم على الشريعة الإسلامية السمحة والسنة النبوية المطهرة قد كفل العدالة التامة للجميع فالكل متساوٍ أمام القضاء والكل له حق التقاضي والحصول على حقه من المؤسسات أو الأفراد ،كما أن القضاء في المملكة يتمتع باستقلالية تامة، ولا سلطان عليه غير سلطان الشريعة الإسلامية.
جاء ذلك في بيان ألقاه سفير المملكة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف فيصل بن حسن بن طراد ردًا على تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ميشيل فورست.
وقال السفير طراد " إن ممارسة حق أي شخص يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، أمر لا خلاف عليه طالما أن الجميع التزم بالقانون والنظام العام ولم يؤد عمله إلى انتهاك حق الآخرين أفراداً أو مجتمعات أو يهدد أمنهم أو سلامتهم أو ازدهارهم أو يفرض عليهم قيماً وثقافات تتعارض مع دينهم أو انتمائهم وهذا ما كفلته ولله الحمد تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة لبني البشر منذ أكثر من أربعة عشر قرنا ولذلك تقوم حكومة المملكة بواجبها في ضوء هذا المفهوم الشامل والواقعي لحماية حقوق الإنسان ، حيث تضمنت المادة (43) من النظام الأساسي للحكم أن مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل شكوى أو مظلمة".
وأضاف يقول إن " من حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشئون . كما تم إنشاء هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، التي عملت خلال السنوات الماضية القريبة لتعديل العديد من أنظمة المملكة لتشتمل على أحكامٍ تقرر وتؤكد هذا التوجه ، مثل نظام الحماية من الإيذاء الذي تضمن أحكاما توجب الإبلاغ عن حالات الإيذاء ، وتهدف إلى حماية المبلغين وضمان سلامتهم.
وتابع السفير طراد " إننا إذ نتفق مع ما ورد في التوصية أ من الفقرة 124 في تقرير المقرر والتي توصى بالحرص على تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بمهامهم، في إطار وطني تدعمه نصوص تشريعية وتنظيمية ملائمة، مع إيلاء الاعتبار للخصوصيات الإقليمية والوطنية . إلا إننا نستغرب توصية المقرر منح السفارات مبالغ مخصصة للمدافعين عن حقوق الإنسان وتيسير وصول هؤلاء المدافعين إلى التمويل الدولي ، في انتهاك صريح لمبادئ السيادة والتدخل في الشئون الداخلية للدول".
ومضى يقول "كما يلاحظ وفد المملكة تسليم المقرر الخاص ضمنًا بصحة بعض الممارسات التي هي محل اختلافٍ واسع، وجعلها تحتل درجة الحقوق المتفق عليها، دونما أي اعتبار لمواقف الدول الرافضة لها وثقافات شعوبها وأن ذلك اتضح في البيانات التي أصدرها المقرر الخاص التي تتعلق بالأشخاص الذين يروجون لما يعرف بحقوق المثليين والمثليات (LGBTI) ".
وأبان أن وفد المملكة العربية السعودية إذ يقدر الجهود المبذولة في إعداد التقرير، فإنه يؤكد مرة أخرى أهمية عدم تجاوز الولايات والاضطلاع بها على نحو موضوعي ومهني من خلال الالتزام بالأسس المعيارية التي تنظم ولايته، لاسيما مدونة قواعد سلوك المكلفين بولايات خاصة.
واختتم سفير المملكة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف فيصل بن حسن بن طراد البيان بالقول إنه مع تقديرنا الكامل لتلك الجهود في تعزيز حماية كل من يدافع عن حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لا يعني أنه صاحب ولاية قضائية تمكنه من تجاوز كل المواثيق الدولية وسيادة الدول. مذكرًا أنه لابد من التعامل مع اللغة العربية بشكل متساوٍ مع بقية اللغات بوصفها إحدى اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة، وأن تكون البلاغات المقدمة للدول الناطقة بالعربية بهذه اللغة ، وضرورة الاهتمام بالترجمة من والى اللغة العربية ، حيث يتكرر الأمر في كل جلسات المجلس ،و لا تتوفر العديد من الوثائق باللغة العربية.

مجلس الغرف يستضيف لقاء نائب رئيس البنك الدولي للنزاهة مع رجال الأعمال

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029329

الرياض - محمد الحيدر
يستضيف مجلس الغرف السعودية السبت المقبل اللقاء الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" لنائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة ليونارد مكارثي، مع رجال الأعمال السعوديين وذلك بقاعة الشيخ راشد بن عبدالرحمن الراشد بالدور الأول بمقر المجلس بالرياض، وسيحضر اللقاء رئيس مؤسسة سعفة القدوة الحسنة ورئيس جمعية حقوق الإنسان وعدد من قيادات "نزاهة" والقطاع الخاص.
ووفقاً للأمين العام لمجلس الغرف السعودية المهندس خالد بن محمد العتيبي فإن اللقاء يأتي في إطار التعاون القائم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والأجهزة المؤسسية للقطاع الخاص ممثلة في مجلس الغرف السعودية والغرف التجارية، ويهدف لحث القطاع الخاص السعودي على تبني خطط وبرامج حماية النزاهة ومكافحة الفساد في سياق تفعيل الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مضيفاً بأن الإستراتيجية أكدت على أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد وحثت الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال والتجار بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره، وإيضاح مرئياتهم حيال الأنظمة المالية والتجارية.
وأضاف العتيبي أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومجلس الغرف السعودية ولتحقيق التعاون المنشود بين القطاعين العام والخاص قاما بتنظيم سلسلة محاضرات بالغرف التجارية في مختلف مناطق المملكة موجهة لقطاع الأعمال السعودي حول جهود مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وكيفية التصدي لهذه الظاهرة في المنشآت الاقتصادية الوطنية ضمن برنامج شامل لتحقيق مشاركة مجلس الغرف والغرف التجارية والقطاع الخاص في جهود محاربة الفساد.
وحول لقاء رجال الأعمال السعوديين بنائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة قال العتيبي إن اللقاء سيكون فرصة سانحة لأصحاب الأعمال في المملكة للتعرف على سياسات البنك الدولي وبرامجه بشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في التعاملات التجارية والمالية.

استخدم مقعد السيارة لارتكاب الجريمة.. ودماء الضحية كشفته "سبق" تكشف تفاصيل قتل سعودي لرضيعه ودهس زوجته بمكة

المصدر: جريدة سبق الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://sabq.org/KN0gde

هادي العصيمي- سبق- مكة المكرمة:
تحقق هيئة التحقيق والادعاء العام بمكة المكرمة وشرطة العاصمة المقدسة، ممثلة بمركز شرطة الشرائع، في قضية إقدام مواطن على قتل ابنه الرضيع وتعرض زوجته لدهس شاحنة صغيرة أثناء هروبها من زوجها بعدما شاهدت زوجها وهو يضرب الطفل على أجزاء المقعد الأمامي على طريق السيل- مكة المكرمة.
وقد استيقظ المجتمع المكي صباح أمس على جريمة مروعة هزت الشارع والرأي العام، بدأت عندما أوقف مواطن في العقد الثالث من العمر، قادماً من الطائف باتجاه طريق السيل- مكة، سيارته مقابل قرية سبوحة ثم سار على الطريق الترابي ومعه زوجته وابنه الذي لم يتجاوز عمره ثلاثة أشهر، مساء أمس الأول.
وقالت مصادر لـ "سبق": "قام المواطن بضرب ابنه على أحد أجزاء المقعدة الأمامية وبعدما شاهدت زوجته المنظر البشع ترجلت من المركبة واتجهت مسرعة إلى الطريق السريع وحاولت الاستنجاد بالمارة، إلا أن شاحنة صغيرة من نوع دينا دهستها، فقام الزوج بقذف ابنه من سيارته وتناثرت أشلاؤه قبل أن يتجه الزوج إلى مكة المكرمة".
وأضافت المصادر: "أثناء قيام دورية أمن الطرق بممارسة عملها المعتاد بتمشيط الطريق السريع بجوار كوبري شرائع النخل؛ استوقفها شخص يقول كلاماً غير مفهوم وبدا أنه غير طبيعي".
وأردفت: "عندما ترجل رجل الأمن ووقف بجانب المركبة التي تخصّ الجاني شاهد الآثار على المقعدة الأمامية ولاحظ أن ملابس هذا الشخص عليها لون الدم ثم عندما حاول رجل الأمن الإمساك بالرجل فرّ هارباً فتم إبلاغ نقطة أمن الطرق بالشرائع".
وتابعت المصادر: "تم نصب كمين للشخص الهارب وإلقاء القبض عليه دون وقوع إصابات، وتبين أنه في حالة هستيرية ويردد عبارة "قتلت الجانّ".
وقالت المصادر: "استنفرت الجهات الأمنية بحضور ومباشرة مدير شرطة العاصمة المقدسة العميد سعيد بن سالم القرني ومدير هيئة التحقيق والادعاء العام، لمتابعة الحادث المروع الذي وقع في الصباح الباكر، كما باشر مدير قسم الشرائع وضابط الاستلام وضباط البحث الجنائي بقسم شرطة الشرائع والأدلة الجنائية الموقع لرفع الآثار والقرائن والبراهين بحضور الطبيب الشرعي".
وأضافت: "استكملت الجهات المعنية جمع المعلومات وشرعت في التحقيق فيما تم التحفظ على الجاني ونقل جثمان الزوجة وجثمان الطفل الذي لم يتبق من جسده إلا أحد أطرافه، إلى ثلاجة الموتى بمستشفى الملك فيصل بالششة".
وتابعت المصادر لـ "سبق": "أثناء انتقال أحد رجال أمن الطرق لموقع الحادث انزلق من أعلى الكوبري وسقط على صبات خراسانية وتعرض لكسر في الحوض وأسعفه الهلال الأحمر وتلقى العلاج اللازم ونُقل إلى مستشفى الملك فيصل بالششة".
من جانبه، قال المستشار القانوني والأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومستشار برنامج "بدون شك"، خالد عبدالرحمن الفاخري: "الحياة الأسرية تقع فيها خلافات طبيعية ولكنها لا تنحى منحى خطراً وتصل إلى حدّ قتل النفس التي حرمها الله في كتابه الكريم وفي سنة نبيه عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم الذي قال "استوصوا بالنساء خيراً".
وأضاف: "يجب أن يتعامل الرجال داخل محيط الأسرة باللين ولا يحمّلون النساء أضعاف طاقتهن ويجب التقارب بينهما والحوار من غير عصبية بما يضمن استمرار المودة والرحمة".
وأردف "الفاخري": "لم تتأخر مملكتنا الحبيبة في وضع ضوابط تحمي أطراف الأسرة من الإيذاء وتنظم وتعاقب وتحافظ على حقوق من يتعرض للإيذاء وتواجه الاستغلال وسوء التعامل داخل الأسرة، حيث وضعت عقوبات مالية وتقييداً للحريات، مع تغليب جانب الود والتفاهم داخل محيط الأسرة".
وتابع: "تم وضع عقوبات لزجر من تسول له نفسه إيذاء وهضم حقوق الآخرين كما حددت نظاماً لحماية الطفل من الإيذاء والتعرض لأي مظهر من مظاهر الانتهاك من قبل ولي أمره أو من يتولى رعايته".
وقال "الفاخري": "جمعية حقوق الأنسان تعلم أن الجهات الأمنية التي تحقق في قضايا الإيذاء وغيرها من القضايا ستتوصل إلى الحقائق وفي حالة عدم إنصاف المتضرر فإن أبواب الجمعية مفتوحة أمام الجميع لاستقبال شكواهم ومتابعتها حتى يتحقق الهدف المنشود للجمعية وهو حفظ حقوق الإنسان".
من ناحيته، قال الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة مكة المكرمة المقدم دكتور عاطي بن عطية القرشي: "بتاريخ 19جمادى الأولى 1436، تمكنت دوريات أمن الطرق بالعاصمة المقدسة من ضبط مواطن في العقد الرابع بعد ورود بلاغ عن تعرض امرأة للدهس".
وأضاف: "وجدت آثار دماء وأشلاء آدمية في عربة الجاني ثم بالانتقال ومعاينة موقع الحادث من خلال المختصين والطبيب الشرعي اتضح تعرض طفل رضيع للدهس في موقع قريب أيضاً من مكان الحادثة".

وأكد المقدم "القرشي" أنه ومن خلال الإجراءات الأولية؛ تبين أن المتهم زوج المرأة ووالد الطفل المتوفى، وقد تم تسليمه إلى مركز شرطة الشرائع وما زال التحقيق جارياً معه، وسيحال مع كامل الأوراق إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحتفي باليوم العالمي للمرأة

المصدر: جريدة عسير نيوز الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
https://www.3seer.net/179745

أبها - صالحة العسيري -عسير نيوز
عقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ندوه بعنوان "حقوق المرأة بين الشرع و التقاليد الإجتماعية " وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 19/5/1436هـ ، على مسرح معهد التربية الفكرية في المحالة .
و رأست الجلسة الدكتورة دولة مانع عسيري عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد و عضو الجمعية وبمشاركة كل من الدكتورة إيمان سليمان ميمش عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد ، و وكيلة العمادة لشؤون عضوات هيئة التدريس و الموظفات ، وعضوة الجمعية الدكتورة نورة الفيفي عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد، و الأستاذة صالحة الثبيت مشرفة تربوية .
حيث اشتملت الندوة على المحاور التالية حقوق المرأة السعودية بين الشرع و العادات والتقاليد،والمرأة في الأنظمة السعودية، وحقوق المرأة المطلقة وقد تم طرح العديد من الأسئلة و المداخلات من قبل الحاضرات.

مواساة ذوي ضحايا المفحط وحقوق الإنسان تتدخل

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=216642&CategoryID=5

خميس مشيط: مسعود آل معيض

نقل محافظ خميس مشيط سعيد بن مشيط، تعازي ومواساة أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، لأسر ضحايا حادثة التفحيط التي توفي فيها ثلاثة شباب وأصيب ثلاثة آخرون.

وقال ابن مشيط لدى زيارته مقر العزاء أمس: "أنقل لكم التعازي وأؤكد لكم حرص الأمير فيصل بن خالد ومتابعته المستمرة للقضية"، مشيرا إلى أن أمير المنطقة وجه بسرعة تقصي الحقائق وإحالة القضية إلى جهات الاختصاص.

في الوقت ذاته، غادر شابان من المصابين في الحادثة المستشفى فيما لا زال الثالث يتلقى العلاج في مستشفى خميس مشيط المدني.

من جهة أخرى، وفي إطار التواصل المشترك والتعاون بين فرع هيئة حقوق الإنسان في عسير والجهات الحكومية في المنطقة، عقد المشرف العام على فرع الهيئة في عسير الدكتور هادي اليامي لقاءً مع محافظ خميس مشيط، اطلعا خلاله على الإجراءات المتخذة في شأن حادثة طريق "المئة" في المحافظة، فيما زار الدكتور اليامي، ذوي المتوفين في الحادثة، وقدم العزاء لهم.

÷الشويرخ× يدشن معرض العنف الأسري بمدينة الملك سعود الطبية

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
اضغط هنا

افتتح الدكتور عبد الرحمن الشويرخ مدير مستشفى النساء والولادة بمدينة الملك سعود الطبية، معرض العنف الأسري الذي نظمته لجنة الحماية ومركز حماية الطفل بالمدينة بمناسبة اليوم العالمي للعنف الأسري تحت شعار "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة و الطفل".

وتجول "الشويرخ" في المعرض الذي ضم العديد من الجهات المشاركة ومن ابرزها ركن لجنة الحماية ومركز حماية الطفل وحقوق المرضى بالمدينة والطب الشرعي وركن هيئة حقوق الإنسان ومستشفى اليمامة ومركز مناعة بالمدينة ومستشفى الايمان وجمعية المرأة والطفل، وركن مدينة الملك فهد الطبية والحماية الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية.

وقال "الشويرخ": "لقد رأيت ماسرني من جهد ملحوظ ومعرض مميز" وأثنى على الشراكة المجتمعية لإخراج المعرض بهذه الصورة الملفته للأنظار.

وأوضحت منيرة المبارك منسقة لجنة الحماية ومركز حماية الطفل بالمدينة بان الهدف من المعرض تفعيل اليوم العالمي للعنف الأسري أيضا توعية وتثقيف العاملين و المراجعين بحقوقهم وكيفية التبليغ عن حالات العنف.

العيبان: المملكة متمسكة بحقها السيادي في تطبيق عقوبة الإعدام

تأخذ بعين الاعتبار مراعاة حقوق الضحايا والجناة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان بندر العيبان رئيس الوفد السعودي المشارك ان المملكة متمسكة بحقها السيادي في تطبيق عقوبة الإعدام وأنها تأخذ بعين الاعتبار مراعاة حقوق الضحايا والجناة.

وقال: في أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان أن تستند في نظامها الأساسي إلى أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وهو الدستور والمنهاج لها في نظامها العدلي وكافة أنظمتها الأخرى، وهي قد كفلت تحقيق العدالة وحفظت الحقوق للجميع.

وبين أننا إذ نجدد التأكيد على احترام الحق في الحياة كونه أحد الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية؛ فإنه لا يجب أن تنسينا دعوات إلغاء أو وقف عقوبة الإعدام؛ حقوق الضحايا التي انتهكت من قبل الجناة، وهذا ما ينبغي أن ينظر إليه بنفس الدرجة من الاحترام، وهو ما جعل الكثير من الدول تستمر في تطبيق هذه العقوبة طبقاً لتشريعاتها وقوانينها، في ظل عدم وجود توافق دولي حول عقوبة الإعدام.

وأضاف إن عقوبة الإعدام في المملكةَ العربية السعودية لا يُحكم بها إلا في الجرائم الأشد خطورة، والتي تهدد أمن وسلامة المجتمع، وحقوق الأفراد، وبالدليل القطعي الذي لا يقبل الشك، وبعد نَظرها من قبل ثلاثة عشر قاضياً عبر ثلاثة مستويات في المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا. وتؤكد المملكة حرصها على تطبيق أقصى معايير العدالة وأهمها المحاكمة العادلة، وبما يتفق مع التزاماتها الدولية.

وختم العيبان تعليقه موضحاً أنه في الوقت الذي تؤكد فيه المملكة ما التزمت به من معاهدات واتفاقيات في مجال حقوق الإنسان، فإنها تجدد تمسكها بحقها السيادي في تطبيق تشريعاتها المتعلقة بعقوبة الإعدام، والتي تأخذ بعين الاعتبار مراعاة حقوق الضحايا والجناة، حيث كفلت الأنظمة العدلية حقوق الجاني والمجني عليه وحقوق المجتمع وسلامته.

العيبان خلال لقائه بالمفوض السامي ورئيس مجلس حقوق الإنسان

المملكة تفخر بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية التي لن تحيد عنها وأي أمر مخالف لها فهو مرفوض

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150309/fe24.htm

لتقى معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك في أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد في مكتب سموه بمبنى الأمم المتحدة في جنيف، ونقل معالي رئيس الهيئة تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- وتمنياته له بالتوفيق في مهام منصبه الذي استلمه أخيراً، وسعادة المملكة لانتخاب سموه لهذا المنصب الدولي المهم. واستعرض معاليه جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -أيده الله- لتطوير أنظمة المملكة وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة بما يحقق حماية وتعزيز حقوق الإنسان والأنظمة القضائية والقانونية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بها، وتقديمها للتقارير الدولية المطلوبة منها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان. وأكد له رفض المملكة في الوقت نفسه للانتقادات الجائرة لتطبيقها الشريعة الإسلامية من بعض الدول أو الهيئات الدولية أو من قبل بعض المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الأهداف المشبوهة، وأكد له أن سلطة القضاء مستقلة، وترفض المملكة أي محاولة للتدخل أو التطاول عليه أو التشكيك في نزاهته واستقلاله، وأن المملكة -ولله الحمد- تفخر بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي لن تحيد عنها، وأن أي أمر مخالف لها فهو مرفوض ولا يمكن النقاش فيه.

كما اجتمع معاليه برئيس مجلس حقوق الإنسان سعادة السفير/ يواكيم روكر، ونقل له تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- وتهنئته بمناسبة انتخابه لرئاسة المجلس وتمنياته بالنجاح لأعمال المجلس، وأكد له تطلع وفد المملكة للتعاون معه لما فيه تحقيق أهداف المجلس نحو تعزيز التعاون الدولي والشفافية على عمل المجلس والفرق التابعة له. وأوضح معاليه بأن المملكة كانت دائماً في طليعة الداعمين للآليات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان بصفتها عضواً فيه، وأضاف معاليه أنه على المستوى الداخلي فإن حكومة المملكة تفخر بتطبيق الأحكام وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وأن الشريعة الإسلامية تضمن حقوق المتهم وترعاها، وتشجع على العفو والتسامح تجاه الجاني، وأن ما توجهه بعض المنظمات الدولية غير الحكومية من اتهامات جائرة ضد المملكة في هذا الشأن أهدافها معروفة، ولن تؤثر في قناعات قيادة وشعب المملكة أو خياراته بشأن نظامه القضائي المستقل أو بقية الأنظمة التي اختارها لتنظيم شئون حياته، والتي يتمتع في ظلها بالأمن والاستقرار والتنمية والازدهار، الأمر الذي يشهد به الجميع.

ومن جانبه قدم السفير روكر شكره للمملكة على مشاعرها وأمنياتها الطيبة له، وأكد أنهم ينظرون لدور المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز باهتمام كبير لما تضطلع به من دور كبير وبناء هو محل تقدير الجميع، وأن دور المملكة له أهميته الكبيرة في إطار التعاون الدولي حول حقوق الإنسان.

بعد ورود بلاغ بتعرضها للضرب على يد والدها
"حقوق الإنسان بعسير" تعيد طفلة معنّفة إلى أمها

المصدر: جريدة سبق الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://sabq.org/240gde

ادية الفواز- سبق- أبها:
تمكنت هيئة حقوق الإنسان بعسير، بالتعاون مع الجهات المختصة ومنها إمارة وشرطة منطقة عسير وإدارة الشؤون الاجتماعية، من إنقاذ طفلة تعرضت لعنف جسدي على يد والدها بمحافظة خميس مشيط، وتقرر ضمّ حضانتها وشقيقها إلى والدتهما المطلقة، وذلك خلال يومين فقط.
وتلقت "الهيئة" بلاغاً يفيد بأن طفلة تبلغ من العمر 11 سنة تعرضت للعنف الجسدي على يد والدها؛ وبعد زيارة الحالة تبين للفريق الذي انتدبته "الهيئة" أن والد الطفلة اعتاد ضربها بعد انفصاله عن والدتها.
وقامت "الهيئة"، فوراً، بمخاطبة الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة إلى أن تكللت الجهود بتسليم الطفلة وشقيقها الأصغر إلى والدتهما.
وقال المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي: "الهيئة تمكنت من تطبيق آلية محكمة في حماية الطفلين وفقا لدورها الذي تمارسه في توفير الأمان الأسري للأطفال وحمايتهم من الاعتداء والتأكد من عدم تعرضهم للعنف".
وأشاد "اليامي" بتعاون الشؤون الاجتماعية والجهات المختصة مع "الهيئة" في هذه القضية.

روى قصة الزيارات لمركز المناصحة وسجن الحائر
"الغيدان" يخص "سبق" بتفاصيل حواراته مع سجناء المباحث

المصدر: جريدة سبق الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://sabq.org/k70gde

عبدالله البرقاوي-سبق-الرياض:
روى لـ"سبق" المذيع التلفزيوني المتخصص في الشأن الاجتماعي صلاح الغيدان تفاصيل زيارته لمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية وسجناء الحائر.
وقال الغيدان لـ"سبق": على مدى ثلاثة أيام، بدءاً من الثلاثاء الخامس من شهر جمادى الأولى ١٤٣٦هـ حتى الخميس السابع منه، كان الانفتاح المُرشّد لجهاز المباحث العامة على وسائل الإعلام والإعلاميين. وابتدأ هذا الانفتاح بندوة تحت عنوان (الأمن والإعلام)، نظمتها أكاديمية نايف للأمن الوطني في مقرّ الأكاديمية بالرياض، واختتمت بزيارتين للوفد الإعلامي، الأولى مساء الثلاثاء، وكانت لمركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، والثانية صباح الخميس، وكانت لسجن المباحث العامّة في الحائر لمقابلة الموقوفين.

وأضاف "كنتُ ضمن هذا الوفد الإعلامي الذي اشتمل على زملاء وزميلات لهم باع طويل في الخبرة الإعلامية الصحفية، ولمست من مشاركة الإعلاميين حضوراً في هذه الندوة والزيارات لغرض الاستماع لما لدينا، والمشاركة بطرح شفّاف ذي همّ وطني دون تحفّظ من الجميع، ولكنّي سأتحدث عن نفسي ورؤيتي التي تخصني؛ فقد شاركت بمداخلة مفادها المختصر يتعلق بمطالبة المدرسة الأمنية - بما أنها تعلو المدرسة الإعلامية - بمراقبة تصريحات بعض المسؤولين الإعلامية، الاستفزازية منها، التي لا يحسب المسؤول لها حساباً، وقد تضرّ بأمن الوطن، والمكذوبة التي ليس لها أصل في الواقع، يُدلي بها المسؤول للإعلام لأغراض مختلفة، لكن يتضح منها التضليل؛ وبالتالي المحافظة على المنصب. وقد أنتجت لنا هذه التصريحات فساداً ثالثاً وجديداً، يدعى فساد التصريحات، ينضم إلى الفساد المالي والفساد الإداري".

وقال الغيدان: "لم أستطع مساء الثلاثاء زيارة مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية مع زملائي الإعلاميين لانشغالي بإدارة لقاء في التوقيت نفسه مع معالي د. علي النملة بمركز الملك سلمان للشباب، لكنّي حظيت صباح الخميس بزيارة سجن الحائر، المكان الشهير ذي الملامح الغامضة".

وفي قصة الزيارة روى الغيدان التفاصيل قائلاً: بدأنا الزيارة باستقبال في قاعة كبيرة، استمعنا خلاله إلى الأنظمة المتبعة في التعامل مع الموقوف منذ إيقافه حتى الإفراج عنه، وما له من حقوق، وما عليه من واجبات، وإخبار ذويه فوراً عنه، وحفظ متعلقاته الشخصية، وخدمات أخرى إضافية مستحدثة من قِبل وزارة الداخلية، تقدَّم للموقوف وأسرته فيما يتعلق بالإعانات الشهرية، والرسوم الدراسية، ورسوم تأشيرات الزيارة للموقوف الأجنبي؛ إذ يتم استقدام عائلته على نفقة الوزارة لمدّة شهر مدفوعة التكاليف، وتمكينهم من مقابلة ذويهم الموقوفين، وتمكينهم في نهاية المقابلة من أداء العمرة، ومن ثَمّ إعادتهم إلى بلادهم.

وقد تم الكشف لنا عن عدد الموقوفين داخل سجون المباحث العامّة الخمسة على مستوى مناطق السعودية في كل من (الرياض وجدة والدمام وبريدة وأبها)، الذين بلغ عددهم حتى نهاية عام 1435هـ نحو 3400 موقوف، منهم نحو 800 موقوف في سجن الحائر.

أما بالنسبة للنساء فقد بلغ عددهنّ 24 موقوفة من جنسيات مختلفة (سعوديات وسوريات وإريتريات ومغربيات وإندونيسية واحدة)، ومستواهنّ التعليمي بين المرحلة الثانوية والجامعيّة. ولفتوا أنظارنا إلى نافذة تواصل الإلكترونية التي تُحَدَّث باستمرار، وتنشر أعداد الموقوفين في سجون المباحث العامّة.

والجديد في الأمر أنه بحسب إفادة مسؤول السجن، فإن الموقوفين في سجن الحائر ليسوا جميعهم موقوفين في قضايا فكرية، بل تتنوع القضايا بين (قضايا فكرية، وقضايا مخدرات كبيرة جداً لها علاقة بتنظيمات إرهابية، وقضايا اختلاس). وعند الحديث عن نسبة الانتكاسة، ومن يعود لفكره السابق بعد إطلاق السراح في القضايا الفكريّة، اتضح أن نسبتهم بلغت نحو 12 %.

ثم جاءت لحظة الحدث المنتظر، مقابلة الموقوفين. وقبل دخولنا للأجنحة مررنا بمبنى يضمّ مكاتب لأغلب الأجهزة الحكومية، كوزارة العدل ووزارة التعليم (لمساعدة الموقوف الراغب في إكمال الدراسة) ووزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعيّة (لصرف مستحقات الضمان الاجتماعي وغيرها) وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التحقيق والادعاء العام، وقابلنا ممثل كل جهة من هذه الجهات، لكنّ أهم سؤال طُرح كان موجهاً إلى موظف هيئة حقوق الإنسان، وقد أجاب حينما سئل عن أحوال الموقوفين من الناحية الإنسانية فقال: "والله إني لا أرى خلال فترة عملي بالسجن منذ ثلاث سنوات أن هناك حاجة لوجود الهيئة في سجن الحائر".

وكانت الثقة تكسو محيّاه وهو يجيب، لكنّ وجوه زملائي الإعلاميين كستها الدهشة من هذه الإجابة.

دخلنا إلى أجنحة الموقوفين، وصادف وقت دخولنا توقيت زيارة الأهل لأبنائهم، ورأينا مجموعة من الإخوة الموقوفين، وتمكنا من التحدث إليهم مباشرة دون حواجز أو (كلبشات). وهنا سأصنّف الموقوفين الذين شاهدتهم وتحدثت إليهم قرابة أربع ساعات إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: لا يعترف بنا نحن الإعلاميين في الأصل، ويصفنا بعضهم بعملاء الدولة، ولا يعترف بالمحكمة، ولا بالقضاء، ولا بالقضاة، ولا يسمع ولا يرى إلا ما يعبر عن فكرهِ فقط، ومن زاويته التي يرى أن فيها إنقاذاً للمظلومين والمضطهدين، ويصف المواطنين بالمخدوعين، وأنه يجب تحريرهم وتنويرهم فوراً من طغيان الحكومة - بحد تعبيره -.

وفي النقاش يرفع صوته إلى مستوى عال جداً، ويستخدم يديه كعامل مساعد للإقناع، ويتحدّث عن علاقة السعودية بأمريكا! الخلاصة أننا عرّفناهم بأنفسنا بأننا لسنا لجنة مناصحة، ولا علماء دين، ولا فريق مناظرات، بل إعلاميين، لدينا فضول وحبّ استطلاع للوقوف على حياة الموقوفين داخل السجن، خاصة بسجن شهير جداً كسجن الحائر التابع لأهم جهة أمنية في السعودية، هي المباحث العامة، ونحن مستعدون لنقل ما يدور داخل السجن. فقال أحدهم "أنتم عملاء، وانقلوا عني، وستُسألون أمام الله يوم القيامة، ووالله إني لن أسامحكم في حال صمتكم. الدولة غير شرعية، وهي عميلة لأمريكا،

وظالمة، ولا تقيم شعائر الإسلام الصحيحة". إلى غيرها من العبارات الكثيرة التي سمعناها منهم، عنوانها الأبرز التشدّد في السلوك قولاً وفكراً.

الصنف الآخر: مجموعة من الإخوة الموقوفين طلبوا التحدّث إليّ، فقابلتهم بشكل منفرد؛ ما أزعج مدير السجن لطول المدّة التي قضيتها معهم، وأخرتني عن الركب، وحملوني أمانةً لنقلها للمسؤولين، دون الحاجة للنشر في الإعلام، فقلت: أي مسؤول تقصد؟ فقال الملك سلمان، أو الأمير محمد بن نايف، أو مدير المباحث العامة "تكفى، الله يوفقك ودنا يعيدون النظر في ملفاتنا، خشية ألا يضيع الوقت إما في انتظار قائمة ستطول أو السقوط سهواً. نعم، ارتكبنا أخطاء متفاوتة، ونحن الآن نادمون، والابن يخطئ دائماً، والأب يعفو، وبما أنك أتيت فأرجوك هذه أسماؤنا، الفت النظر لنا". قلت لهم: أبشروا.

أما الصنف الثالث فمجموعة تتمتّع بأريحيّة في الطرح الهادئ، بعضهم متورطون في قضايا اعترفوا بأنها كبيرة، ولمحوا بأن الحديث في الماضي نقصان في العقل - بحسب تعبيرهم-، وقد اجتمعنا في جلسة وديّة حميميّة في مكان التشميس، وصلينا صلاة العصر سوياً، وقام بإمامتنا في الصلاة أحد الموقوفين في قضيّة تمويل، وصاحبها دكتور أكاديمي في إحدى الجامعات، وطرحوا أفكاراً حملونا أمانة نقلها وإيصالها مع أصواتهم للمسؤولين، أو نشرها في وسائل الإعلام، مع طلبهم إعادة النظر في القضايا العالقة في التمييز، وقد تفهموا موقفنا بأننا مجرّد إعلاميين ننقل الأصوات، ونرفع صوت الناس.

والأفكار التي طرحوها تتمثل في النقاط الآتية:

- المسارعة في إصدار الأحكام وتطبيقها.
- تفعيل العفو. ويعلّق أحد الموقوفين قائلاً "خاصّة أن للدولة السعودية تاريخاً مشرّفاً في العفو والتسامح".
- تفعيل البدائل، كحفظ القرآن الكريم.
- إطلاق السراح المشروط، أو غيره من البدائل الآمنة التي لا تمثل خطراً على الأمن.
- تقليص مدّة التوقيف إلى ربع المدّة في حال تحلّى الموقوف بحسن السيرة والسلوك خلال فترة محكوميته.

أما فيما يتعلق بعلاقة بعض أفراد هذه المجموعة - وهم الصنف الثالث - مع مسؤولي السجن فقد لاحظت موقفاً أدهشني، وأدهش الزميل أ. علي الزيد رئيس تحرير صحيفة مكة، الذي كان يتابع معي الحدث بدقّة. وتفاصيل الموقف أننا صادفنا رجلاً خمسينياً، ثوبه أبيض، متوسط القامة، ممتلئ الجسم، ملتحياً، ويلبس طاقية، ذا بشرة حنطية، وبيده عصا يتكئ عليها، ويرحب بقدومنا بحرارة.

كنت أظنه أحد المنظمين للزيارة، وسيأخذنا إلى مكان آخر، وإذا به أحد الموقوفين. اقترح أن نتحاور في مكان التشميس بدلاً من الغرفة، وجلسنا جميعاً في مجلس مربع، في الهواء الطلق، وسرعان ما خرج إلينا كثير من الإخوة الموقوفين من الجناح نفسه، على سماع صوت صاحبهم الجهوري، المليء بالحكم والأمثال والاستعارات الجذابة، واكتفوا بمشاركة صامتة تشاهدنا وهم واقفون.

سألته بإعجاب عن هذه الألفة بينه وبين مسؤولي السجن وكم عمرها، فقال: "أنا هنا - الله يطوّل عمرك - منذ 12 سنة، وبيننا عيش وملح وصحبة". ثم يكمل: "وعدد أيام الأسبوع سبعة، يوم نغلب فيه هذا الرجل - ويشير إلى مسؤول السجن - ويوم هو يغلبنا، أما بقية الأيام فأصحاب، نجلس سوياً، ولا يوجد بيننا شيء، والحمد لله". ثم استطرد قائلاً: "إن مشكلتي ليست مع السجن ولا مع الداخلية، بالعكس، شوفة عينك نأكل ونشرب ومبسوطين مع ذا الوجيه الغانمة (يقصد الموقوفين ومسؤولي السجن).

أنا مشكلتي مع التمييز، وتأخير المعاملات". وبدأ في شرح معاملته، وأطلعنا على أوراقه وصكّ الحكم، ثمّ دوّنتُ اسمه مع الأسماء التي سجلتها في القائمة، لإيصالها للمسؤول الذي حددوه من باب الأمانة، وإبراءً للذمّة.

أما بعض إخواني الموقوفين فقد تحدّث إليّ عدد منهم على انفراد بملابسات وضعه وقضيته ومطالبه التي يودّ أن تصل بعيداً عن كشف الأسماء في الإعلام، وأحدهم قال لي بما نصّه: "لو يبون خمسين كفيل مستعدّ أجيبهم يكفلوني بس يطلعوني". والآخر يقول: "حتى لو إقامة جبرية ولكن نخرج من هذا المكان، عندنا عيال وأسر، وودنا نكمل معهم بقية الحياة". وقال آخر: "لو يعطوني سوارة حديدية تثبت في قدمي". وقال آخر بما نصه: "هذا ديننا ووطننا ولا نزايد عليهما".

ودّعنا الموقوفين بشيء من الحميميّة، وخرج الوفد إلى مكان السيارات وأنا باقٍ بينهم نتبادل الأحاديث، وأسمع القصص، وأدون ملاحظاتهم حتى كاد الوفد يذهب بدوني. وفي هذه الأثناء مررت بغرفة في أحد الأجنحة، ولفتت نظري لوحات منصوبة، تحتوي على رسومات للملك سلمان بن عبدالعزيز، ولولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز، والثالثة للأمير محمد بن نايف ولي ولي العهد وزير الداخلية، وتحت كل لوحة مكتوبٌ بفرشاة الرسم: "نبايعكم على السمع والطاعة"، واكتشفت أنها أعمال موقوفين داخل السجن.

من هذا الجناح انتهت الزيارة للموقوفين، ولكن لا أنسى أن أذكر أن أحد مرافق سجن الحائر وأبرزها مستشفى كبير، يضمّ عدداً من التخصصات الطبية، ويحتوي على غرف تنويم، وأخبرونا بأن المستشفى الجديد سيفتتح قريباً، وهو أكبر من هذا بثلاث مرات. لم نلاحظ تحفظاً في فتح أي غرفة لزيارة المريض الذي بداخلها، وعند طلبنا فتح غرفة معيّنة أمر

مسؤول السجن الحارس بفتحها، ثمّ سلم على الموقوف المريض، وقال له: لديك زوّار هل ترحب بهم؟ وإذا بإشارته لنا إيذاناً بالدخول، فدخلنا على هذا الموقوف المصاب بإعاقة (شلل نصفي) بسبب مواجهة أمنية قبل أكثر من عشر سنوات، نُقل إثرها إلى مستشفى السجن منذ ذلك الحين، وردّ على أسئلتنا بكل أريحيّة، وبصوت هادئ. ومن الواضح عليه أثناء حواره مع زملائي تغيّر مواقفه السابقة للأفضل، لكنه لم يتحدث بالتفصيل عن قضيته، واكتفى بإجابات مقتضبة جداً.

ركبنا السيارات، واتجهنا إلى مبنى مستقلّ عن الأجنحة، لكنه يقع ضمن أسوار السجن، وفكرته فريدة، هو عبارة عن دار إيواء مؤقتة، يقدم خدمات شبيهة جداً بالخدمات الفندقية على مدار الساعة، ويحتوي على عدد من الأجنحة وصالة للطعام واستقبال فندقي. هذا المبنى أشبه بالمكافأة التشجيعية للموقوف الذي ثبت صلاح حاله، وحُسن سيرته داخل السجن، وبانت عليه علامات الاستقامة الفكرية والأخلاقية، ويحق له طلب الإقامة فيه إلى ثلاثة أيام، وتستضاف عائلته معه في الفندق نفسه حتى لو كانت كبيرة، وتفتح لهم الأجنحة، وتوفَّر جميع الخدمات السكنية والغذائية والترفيهية وساحات الملاعب بأنواعها، ويقوم على هذا المبنى 25 فتاة سعودية؛ وذلك لتتمتّع زوجة الموقوف وبناته بحرية الحركة داخل الجناح والمبنى. وقد سألت أحدهم هل هذه الفكرة مستوردة؟ فأجاب بأنها فكرة سعودية، ولا تطبَّق في أي مكان في العالم.

هكذا كانت الزيارة بشكل عامّ، وصفت لكم كل ما شاهدت حسب نظرتي وكلماتي، ولا أعلم كيف سيصفها زملائي العشرون، وأترك الحكم لكم على كل المشاهدات التي نقلتها إليكم، ولن أيأس بإذن الله في المتابعة على جميع الأصعدة لمعاملات وقضايا من حمّلوني أمانة متابعتها من إخواني الموقوفين - فرّج الله عنهم، وهداني وهداهم إلى طريق الخير والصواب، وإلى الاستقامة التي تجمع الكلمة، وتدحر العدوّ، وتعزز من وحدة الصف -، فلله الحمد لدينا في بلادنا المستقرّة وحدة وطنيّة لافتة، تتمثل في شعب واعٍ، يعرف الصادق من المارق، ويدرك مصالحه الخاصّة والعامّة دون الحاجة لمساعدة أحد، ويعرف جيداً أن الأمن حاجة لا يمكن أن تُصنّف، يشترك في تحقيقه كل مواطن ومقيم أياً كانت مكانته في المجتمع، وقبل ذلك كله لدينا دين عظيم ثابتٌ ومستقرٌّ في ضمائر الناس، وهو المشرّع لهم في حياتهم، ولدينا حكومة ذات سيادة تحكّم شرع الله. ولكن! إذا لم يتحدّث أبناء الوطن الصادقون عن قضاياهم الجادّة والحساسة بكلّ شفافية فإننا نفتح المجال لكل مؤجج لا يهمّه أمن البلاد ولا استقرار العباد.

ودائماً ما أستشهد بملفّات خمسة (الصحّة والتعليم والسكن وفرص العمل والنزاهة)، وأنه كلما تقدّمت هذه الملفات في الازدهار تقدم طردياً معها (الوحدة الوطنية والولاء والانتماء). وكل مسؤولي هذه الملفات الخمسة مسؤولون أمنياً، ولا يقلون أهمية عن مسؤوليات وزير الداخلية التي تسعى لحفظ البلاد واستقرارها أمنياً، بوصفه إحدى الضرورات الخمس.

وجبات الكورنيش تركب موجة الغلاء.. والجهات الرقابية تتنصل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م

اضغط هنا

حسن الناشري – جدة

تنصلت أمانة جدة وهيئة السياحة ووزارة التجارة من مسؤولية مراقبة وضبط الأسعار في مطاعم ومتنزهات كورنيش جدة واكتفت كل جهة برمي المسؤلية على الجهة الأخرى. هذا السكوت أدى الى جشع أصحاب المنتزهات الذين بالغوا في أسعار الوجبات والمشروبات إلى عشرة أضعاف سعرها في الأماكن الأخرى ولم يكتفوا بذلك بل فرض بعضهم حد أدنى يتراوح من مئة إلى مئتي ريال للشخص الواحد حتى يسمح له بالجلوس في المقهى أو المطعم فيما يطلب البعض الآخر دفع رسوم للدخول تصل إلى 70 ريالا. وطالب الأهالي إمارة المنطقة بالتدخل وإيقاف الارتفاع المتزايد في ظل تراخي الجهات الرقابية وتنصلها من المسؤولية، مؤكدين أن أكثر هذه المواقع تدار من أجانب متستر عليهم.. مع أنها مواقع حكومية مؤجرة بمبالغ تشجيعية ولسنين طويلة بهدف خدمة زوار جدة وسكانها ولكن بعضها تؤجر من الباطن على عمالة

وافدة بأسعار مبالغ فيها والضحية في النهاية المستهلك. ورصدت «المدينة» في جولتها استغلال العديد من المطاعم والمقاهي السياحية الواقعة على كورنيش جدة للمتنزهين ورغبتهم في تناول المشروبات بأنواعها الغازية والطبيعية والمأكولات البحرية والخفيفة وسجلت ما يفرضونه من تذاكر للدخول المواقع السياحية. وبحسب الجولة وصل سعر كوب العصير في بعضها الى 30 ريالا، بينما يتراوح سعره الحقيقي مابين 5 الى 7ريالات، وتصل أسعار المشروبات الغازية إلى 8 ريالات وكوب من الشاي بـ 18 ريالا، فيما وصل سعر قارورة الماء في أحد المطاعم الى سبعة ريالات وهي لاتتجاوز ريالا واحدا.

كما سجلت اسعار المعسلات في أحد المقاهي السياحية 75ريالا وسعره الحقيقي يتراوح مابين 10 إلى 20ريالا، وسجلت أسعار الدخول فقط لأحد المتنزهات الترفيهية على كورنيش جدة 50ريالا للشخص، غير شامة الوجبات والترفيه، وأخرى 25ريالا للفرد الواحد من العائلة، فيما يتجاوز حجز طاولة طعام أو مشاهدة مباراة 100ريال بدون الطلبات. وتطالب مجموعة مقاهي في كورنيش الحمراء ومنطقة نادي الفروسية بحد أدنى من الطلبات لكل شخص لاتقل عن 150 ريالا في منتصف الأسبوع و200 ريال نهاية الأسبوع.

السياحة مسؤولية الأمانة

من جانبه قال مدير عام هيئة السياحة والآثار بمنطقة مكة المكرمة، محمد العمري، إن الهيئة تهتم وتراقب مواقع الإيواء سواء كانت داخل العمران أو حول الشواطئ البحرية، حيث يتم تحديد السعر وفق عدد نجوم مكان الإيواء وتصنيفه، وهناك لوائح وأنظمة معتمدة للعقوبات، أما مايخص المطاعم والمنتزهات البحرية فهي من اختصاص أمانة جدة وهي مسؤولة عن مراقبة الأسعار وجودة الخدمات بحيث لديها تصنيفات لتلك المطاعم وعليها يتم تحديد أسعار الوجبات والخدمات الترفيهية الأخرى.

الأمانة: مسؤولية التجارة

لكن المتحدث الرسمي لأمانة جدة محمد البقمي نفى ماذهب إليه العمري، وقال: إن جميع مايحدث في مطاعم ومنتزهات جدة السياحية وجميع مناطق الاصطياف من ناحية ارتفاع الأسعاروتحديد الرسوم يقع تحت مسؤولية وزارة التجارة والصناعة، مشيرًا إلى أن دور الأمانة يتمثل في التصدي للمخالفات البيئية من نظافة وغيرها.

التجارة مسؤلية الامانة

فيما أعلن مصدر مسؤول في وزارة التجارة عدم مسؤولية وزارته عن المطاعم وقال إن جميع المطاعم والمنتجعات السياحية تعود مرجعيتها لهيئة السياحة سواء مايخص ارتفاع الأسعار أو المخالفات الأخرى ذات العاقة بالحد الأدنى.

وأشاررئيس جمعية حماية المستهلك سليمان السماحي، إلى أن الجمعية ترحب باستقبال شكاوى المتضررين من أسعارالسلع المتنوعة، حيث يقوم فريق مخول بالمتابعة ورصد التجاوزات في الأسعار والرفع بها لوزارة التجارة، مشيرًا إلى أنه لايحق لأي جهة أن تقوم برفع أسعارها دون التنسيق مع الجهات الرسمية، مضيفًا حتى التخفيضات لابد أخذ الموافقة فيها فما بالكم برفع السعر.

من جهته قال أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز والمستشار الحقوقي في هيئة حقوق الإنسان بجدة، الدكتور عمر الخولي، إنه لايحق لأي مطعم ان يأخذ مبالغ من المواطن مقابل مايسمى «بخدمة مكان» وقال على من يحس أن هناك ظلما وتجاوزا في الأسعارعليه التوثيق وتقديم الشكوى لوزارة التجارة. وقال لايجوز لأي مطعم تحديد حد أدنى للطلبات، أو إلزام الزبون بشراء وجبات معينة بمبلغ محدد بـ 100ريال على سبيل المثال أو أكثر وإذا كان أقل من أجل السماح له بالدخول أو البقاء في المطعم أو المقهى أو المتنزه. وأكد «د.عبدالرحمن الصنيع» -أستاذ التسويق بكلية إدارة الأعمال بجدة- أن غالبية المدن التي تتصف بارتفاع نسبة السكان بها وتدافع السياحة عليها ترفع مشروعاتها الخدمية والسياحية أسعار سلعها بشكل كبير، فيما يباع في خارج تلك الأماكن بسعره العادي يباع في هذه الأماكن بالأضعاف، مشيرًا إلى أن المبدأ الذي ينطلقون منه هو «كلما زاد السعر دل ذلك على الجودة»، وذلك ما أصبح الناس يؤمنون به، بل ويتفقون عليه، حتى في الأوساط الشباب المراهق، على الرغم من أن ذات السلعة التي تباع بسعر مرتفع تباع في أماكن أخرى بسعرها الاعتيادي، ليشكل ذلك المبدأ اللعبة التي يعتمد عليها الكثير في الأماكن الجيدة والراقية.

قدّمت 120 مليار دولار من المساعدات غير المستردة والقروض الميسرة خلال العقود الثلاثة الماضية

المملكة ترحب بتقرير الأمم المتحدة حول تأثير الديون الخارجية للدول على حقوق الإنسان فيها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028758

جنيف - واس

رحبت المملكة بتقرير المقرر الأممي المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما رحبت بالخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

وقال عضو وفد المملكة خالد منزلاوي أمام مجلس حقوق الإنسان أمس إن وفد المملكة اطلع بتمعن على ما ورد بالتقرير وبخاصة مسألة المديونية الخارجية وأثرها على حقوق الإنسان، وما ذهب إليه المقرر الأممي بأن تقديم المساعدات للدول الاستبدادية بهدف التخفيف من آثار الديون الخارجية في الحقيقة هو عامل مساعد للاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان، لأن هذه المساعدات لا تصل للمواطن المتضرر الأكبر، بالرغم إننا لا نرى على أرض الواقع ما يمكن ان يدعم وجهة النظر الحالية كون أن المجتمع الدولي والمملكة جزء منه، يعمل على التخفيف من أثر الديون الخارجية لهذه الدول التي ما تزال مثقلة بالديون نتيجة الشروط الصعبة من قبل الدائنين وعدم قدرة هذه الدول على السداد في الوقت المناسب.

ودعا وفد المملكة إلى الأخذ بجميع الأسباب والوسائل التي تخفف من هذه الديون لتستفيد منها الشعوب الفقيرة التي هي المتضرر الأكبر، وانطلاقا من مسؤوليتها الدولية والاقتصادية، فقد بلغ إجمالي المساعدات غير المستردة والقروض الميسرة التي قدمتها المملكة للدول النامية والأقل نمواً ما يفوق (120) مليار دولار خلال العقود الثلاثة الماضية وذلك من خلال الأجهزة الدولية والمنظمات المتخصصة أو بالإشراف على مشروعات يستفيد منها شعوب هذه الدول، كما تنازلت المملكة عن ما يزيد على (6) مليارات دولار أمريكي من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة وفقاً لمعايير تنموية بعيدة كل البعد عن أي اعتبارات أخرى.

وأبان أن المملكة تستقبل (10) ملايين عامل بعقود مؤقتة من هذه الدول حيث إنها تساعد بصورة غير مباشرة في دعم اقتصاد تلك الدول، فكما هو معروف تعد أموال العاملين في الخارج مسألة حيوية للدول الفقيرة، وتعد داعما ماديا قويا وسط أجواء الأزمة الاقتصادية العالمية بالمقارنة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة والمتقدمة، كما أنها تفوق ثلاث مرات حجم المساعدات الدولية للدول النامية وفي هذا الصدد شغلت المملكة المركز الثاني عالميًا بين الدول المصدرة للتحويلات النقدية إلى البلدان النامية خلال الفترة من عام 2008 إلى 2013، بمتوسط تحويلات (28) مليار دولار وفقا لتقرير البنك الدولي.

إلى ذلك أكدت المملكة في كلمتها أمام الدورة 28 لمجلس حقوق الانسان خلال مناقشة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء أنها تبذل جهداً كبيراً لتوفير الغذاء والأمن الغذائي ومستمرة في إنشاء برامج وإستراتيجيات لتأمين وتوفير الغذاء لمواطنيها حيث إن حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي زادت إلى أكثر من (6.6) مليارات دولار في خطة التنمية التاسعة.

وقال عضو هيئة حقوق الإنسان عضو وفد المملكة المشارك في أعمال مجلس حقوق الإنسان الدكتور خالد العبيد ان المملكة أسهمت وما تزال في برنامج الغذاء العالمي منذ إنشائه عام 1963م حيث بلغ إجمالي إسهامها حتى عام 2014م أكثر من مليار دولار، كما تستمر المملكة في المشاركة في يوم الأغذية العالمي الذي يعقد يوم 16 أكتوبر من كل عام.

حقوق الإنسان في الصحافة

وخلال مناقشة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في السكن اللائق، قال العبيد ان وفد المملكة يتفق مع ما جاء في التقرير من أنه لكي نصل للتنفيذ الفعال للحق في السكن اللائق على كل من الحكومات المحلية والحكومات دون الوطنية المشاركة الأكبر في هذا الخصوص، بالإضافة إلى مشاركة القطاعات العامة والخاصة، مضيفاً أن الحق في السكن اللائق من أهم جوانب حقوق الإنسان التي تتضمن الحماية والعيش الكريم، لذلك فإن حكومة المملكة لا تدخر جهداً في توفير السكن الملائم والمناسب الذي يوفر حياة معيشية كريمة لمواطنيها.

وأشار في هذا الصدد إلى أن وزارة الإسكان تتولى الإشراف على توفير السكن المناسب وتم اعتماد (250) مليار ريال لتأمين (500) الف مسكن للمواطنين، كما تم رفع مخصص القرض التعاوني للمواطنين من (300) ألف إلى (500) ألف لبناء السكن الخاص، إضافة إلى قيام عدد من مؤسسات المجتمع المدني بتأمين مساكن للمحتاجين في مناطق المملكة المختلفة ومنها مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي ومؤسسة سلطان بن عبدالعزيز الخيرية وجمعية الملك سلمان للإسكان الخيري.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"العمل": احتفاظ العامل بوثائقه الرسمية "حق"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
جددت وزارة العمل تأكيدها على أحقية امتلاك العامل الوافد الذي يعمل بالمملكة لجوازه وأوراقه الرسمية كافة، إذ يُعد الجواز وثيقة رسمية وهي حق من حقوق حامله وهو المسؤول عنه.
وأشار مدير المركز الإعلامي في وزارة العمل تيسير المفرج أمس إلى عدم نظامية حجز صاحب العمل لجواز سفر العامل لديه، موضحاً أن احتفاظ العامل بوثائقه الرسمية هو حق مثبت لجميع العاملين، ومن يخالف ذلك ستطبق عليه العقوبات التي ينص عليها النظام.
وقال: «إن وزارة العمل تشدد على أنه متى ما احتفظ صاحب العمل بجواز من يعمل لديه تحت أي مبرر فهو يقع في دائرة مخالفة النظام»، منوهاً بأنّ عقود وزارة العمل المحدثة تشير إلى حق العامل والعاملة الاحتفاظ بجواز السفر.
وأفاد بأن وجود الوثائق لدى صاحب العمل سواء العائلة أم المؤسسة ليست ضماناً لعدم تغيب العامل، إذ تم تسجيل عدد من الحالات التي يهرب فيها العامل دون أن تكون وثائقه الرسمية لديه، لافتاً إلى أنه في حال تغيب العامل خلال الثلاثة أشهر الأولى يتم تعويض صاحب العمل بعامل آخر من خلال مكتب الاستقدام.
وبين أنّ المادتين السادسة والسابعة من لائحة «عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم»، تضمنت بعض البنود التي تحدد جوانب التقصير والتجاوز، التي على كلا الطرفين الالتزام بعدم القيام بها، لحماية أنفسهم من التعرض لجزاءات مكتب العمل.
كما تشير المادة 13 من اللائحة ذاتها إلى أنّه عند ترك عامل الخدمة المنزلية العمل، على صاحب العمل أن يبلغ أقرب مركز شرطة لمقر منزله، وإفادة مكتب العمل للتأكد من أنه ليس للعامل دعوى ضد صاحب العمل.

"محكمة" تنظر قضية "مبتعثة" طالبت بإثبات طلاقها وحضانة أطفالها

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
لم تعد المشكلات التي تواجه المبتعثات السعوديات مقتصرة على إجراءات السفر، أو اللغة، أو العلاقة مع الآخرين، بل امتدت إلى مشكلات أسرية وعنف أسري تحدث لهن مع أزواجهن المرافقين خارج المملكة، وتؤدي إلى حدوث حالات طلاق بنهاية مأسوية. وسجلت محكمة الأحوال الشخصية في منطقة الرياض أخيراً أول ملفات القضايا التي حدثت في خارج البلاد، إذ تسلمت ملف قضية طلاق حدثت في الولايات المتحدة الأميركية لطالبة سعودية مبتعثة بعد خلاف مع زوجها المرافق لها.
وأكد المصدر أن ملف القضية التي تقدمت به الزوجة إلى المحكمة يتضمن مطالبتها بـ «الحضانة» و«النفقة»، إضافة إلى «إثبات الطلاق» الذي حدث بينهما خارج البلاد، وأدى إلى حدوث مشكلات عدة واجهتها الزوجة المبتعثة أثناء ولادتها في إحدى الولايات الأميركية بعد الطلاق.

وأضاف أن الزوج السعودي غادر الولايات المتحدة الأميركية بعد حدوث الطلاق، وترك زوجته وهي حامل من دون سابق إنذار، إذ واجهت الزوجة الكثير من المشكلات، لا سيما إثبات نسب الطفل الذي لم يوجد والده «الزوج» أثناء الولادة بعد طلب الجهات المختصة في الولايات المتحدة والسفارة السعودية حضور الزوج، وتوقيعه لإنهاء إجراءات إثبات الطفل المولود.

من جانبه، علق الباحث القانوني هاني الشيخي بتأكيده أحقية المطلقة في إقامة دعوى لإثبات واقعة الطلاق، وكذلك الحضانة والنفقة أمام محكمة الأحوال الشخصية، مشدداً على حقها في الحصول على كافة الأوراق الثبوتية المتعلقة بالطلاق والإسقاط من السجل العائلي للمطلق. وقال في حديث إلى «الحياة» : «تدعم حقها في ذلك التعاميم المعلنة الصادرة من وزارة العدل برقم 26-8- ت، وتاريخ 27 - 2- 1410 هـ ، والتي تقضي بأن صك الطلاق يعد وثيقة إثبات خاص بالمطلقة يجب تسليمه لها، أو لوليها، أو وكيلها الشرعي»، إضافة إلى حقها في إسقاط اسمها من سجل المطلق العائلي (دفتر العائلة).

وأضاف : «منطوق التعميم الصادر من وزارة العدل برقم 12-ت-127 بتاريخ 3-11-1412هـ، يقضي بوجوب إشعار الزوج المطلق لدائرة الأحوال المدنية بواقعة الطلاق، وإسقاطها من دفتر العائلة، إضافة إلى المواد الـ 17 و20 و 35 و 46 و 47 و75 من نظام الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية، والتي أوجبت تباعاً تسجيل الوقائع المدنية بما فيها واقعة الطلاق، أو قيد الأبناء (حالات بلاغ الولادة) أو مغايرة الحالة والبيانات»، مشيراً إلى أنها حددت الوقت النظامي لتقديم وثيقة الطلاق تضاف إليها الفقرة 119 من اللائحة المتعلقة بالنظام ذاته والتي تتعلق بإسقاط اسم الزوجة(السابقة) من السجل العائلي.

وتابع الشيخي بقوله : «في حال مخالفة ماحدده النظام من المدد المتعلقة بالتسجيل، أو التعديل، فإن المسؤولية تقع على عاتق رب الأسرة وما يوجب ذلك من مساءلة وتحقيق وتقرير عقوبات». وفي ما يتعلق بالطفل، أوضح : «من دون إغفال المواد 17 و 20 و75 و35 المذكورة، فإن الفقرة الـ 83 من اللائحة جعلت (أم المولود) مسؤولة مثلها في ذلك مثل الأب في الإبلاغ عن حال الولادة سواء داخل البلاد أم خارجها»، مشيراً إلى أن نظام حماية الطفل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/14) بتاريخ 3-2-1436 هـ، اعتبر ذلك من صور الإهمال والإيذاء بحسب مادتها الثالثة بفقرتيها (1و2) من أن إبقاء الطفل دون سند عائلي، أو مستخرج ثبوتي بما في ذلك التحفظ، أو الحجب يعد مخالفة تستوجب الإحالة إلى جهات التحقيق والمحاكمة.

وكانت وزارة العدل أنشأت في وقت سابق وكالة مختصة للتنفيذ تعنى بالشؤون الإدارية والمالية تتولى الترخيص لمقدمي خدمات التنفيذ وهم مبلغ الأوراق القضائي، ووكيل البيع القضائي، والحارس القضائي، والخازن القضائي، وشركات متخصصة تتولى الإشراف على عملية تسلم المؤجر الأصول المنقولة وفقاً لضوابط تضعها وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وأي أعمال يوافق مجلس الوزراء على إسنادها للقطاع الخاص.

يذكر أن آخر احصائية اصدرتها وزارة العدل على موقعها الإلكتروني، كشفت عن أكثر من 33 ألف حالة طلاق خلال العام ٢٠١٤، فيما بلغت حالات الخلع على مستوى جميع المناطق ٤٣٤ إثبات خلع، إضافة إلى زيادة أعداد حالات الطلاق خلال العام الحالي بأكثر من ٨٣٧١ حالة طلاق عن العام الماضي، وتصدرت منطقة مكة المكرمة المناطق السعودية الأكثر إصداراً لصكوك الطلاق بإجمالي وصل إلى أكثر من تسعة آلاف إثبات طلاق، وجاءت مدينة جدة على رأس قائمة أكثر المدن السعودية كافة إصداراً لإثباتات الطلاق بـ ٥٣٠٦ آلاف إثباتات، تلتها العاصمة المقدسة بواقع ٢٣٢٦ إثبات طلاق، و١٤٥٩ إثبات طلاق في الطائف، بينما توزعت بقية حالات الطلاق البالغة ٨٦٣ حالة على بقية مدن ومحافظات منطقة مكة المكرمة.

...و«المدعية» تطالب بـ «قانون» يكفل لـ «الزوجة»

إنهاء إجراءات «أبنائها» في قنصليات المملكة

< طالبت الزوجة «المدعية» بإيجاد قانون يكفل للزوجة إنهاء الأوراق الرسمية للأبناء في قنصليات خادم الحرمين الشريفين في الحالات الطارئة وفي حال تغيب الأزواج لما واجهته من تعنت قنصلية هيوستن في إعطائها هذا الحق، واللجوء إلى البحث عن عناوين الزوج في السعودية لإنهاء إجـراءات استخراج أوراق مولودها.

وتأتي هذه المشكلات الزوجية المتزايدة خلال الأعوام الأخيرة في الوقت الذي اعتمدت فيه المملكة إعانة شهرية مخصصة للمطلقات، وعدداً من البرامج المقدمة من الضمان الاجتماعي، إضافة إلى اتفاق بين وزارتي العدل والشؤون الاجـتماعية على إعانة المطلقة مادياً من خلال استقطاع إجباري من راتب الزوج للأم المطلقة وأبنائها، والذي أسهم في إغلاق الكثير من المشكلات المادية التي تتعرض لها المرأة المطلقة لأي سبب كان.

كما يحق للمرأة المطلقة، بعد وقوع حال الطلاق وثبوتها شرعاً، استخراج سجل أسرة خاص بها وبأبنائها، عبر شريحة خاصة ببياناتها وبيانات أبنائها، يحق لها الحصول عليها من الجهة المسؤولة عن الأحوال الشخصية للسعوديين في البلاد.

"الخارجية" لـ "الحياة": منظومة أمنية لحماية119 بعثة ديبلوماسية حول العالم

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 جماد الاول 1436هـ - 7 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس

أكدت وزارة الخارجية السعودية أنها وضعت منظومة أمنية «متكاملة» لحماية 119 بعثة ديبلوماسية سعودية موزعة على قارات العالم، لافتة إلى أنها أعدت «استراتيجيات وآليات تنفيذية، تتكون من خطط وبرامج توعوية أمنية، لتوفير الحماية للبعثات».

فيما علمت «الحياة» أن خبراء أمنيين سعوديين يعكفون على مراجعة خطط حماية البعثات والديبلوماسيين، وبخاصة في الدول المصنفة بأنها «غير آمنة»، ومنها دول عربية تشهد هي أو محيطها توترات أمنية وسياسية، مثل ليبيا ولبنان، ودول أخرى تشهد استقراراً أمنياً، لكن احتمال الاعتداء على الديبلوماسيين السعوديين فيها وارد، وبخاصة الدول المصدرة للعمالة.

فيما تستعد وزارة الخارجية خلال الأيام المقبلة لافتتاح سفارة سعودية في العاصمة العراقية (بغداد) إضافة إلى قنصلية في عاصمة إقليم كردستان العراق أربيل. وعلمت «الحياة» أن الوزارة وضعت خططاً أمنية عدة لحماية السفارة والقنصلية، وتراعي الظروف الأمنية التي يشهدها العراق.

وتعرضت البعثات والعاملون في السلك الديبلوماسي السعودي، على مدى العقود الأربعة الماضية إلى نحو 40 اعتداءً، تراوح بين إطلاق نار بقصد القتل أو التفجير، والخطف والاعتداء بالحجار، وصولاً إلى التهديدات المكتوبة. وأدت بعض تلك الحوادث إلى مقتل ديبلوماسيين سعوديين في عواصم متعددة. وتتقاسم المسؤولية الأمنية عن مقار البعثات الديبلوماسية والعاملين فيها الدولة المضيفة، إضافة إلى الدولة صاحبة المقرّ.

إلا أن رئيس الإدارة الإعلامية في وزارة الخارجية السفير أسامة النقلي قال في تصريح إلى «الحياة»: «إنه تم توفير الحماية الأمنية المطلوبة في أحلك الظروف لـ119 بعثة، موزعة بين قارات العالم»، لافتاً إلى أن هذه البعثات «استطاعت أن تتعامل مع العديد من المخاطر والتحديات الأمنية وفق مقتضيات الأوضاع السائدة في دولها»، مقراً بـ «بعض الاختراقات» التي وصفها بـ «المحدودة والفردية، التي تعرض لها بعض أفراد البعثات الديبلوماسية» .

وحذر النقلي من «التراخي الأمني الذي ربما يعتري البعض»، موضحاً أن «وزارة الخارجية دائمة التحذير والتنبيه من التراخي الأمني الذي يعتري البعض، لما يشكله ذلك من خطورة بالغة عليهم، مع التشديد على أهمية الالتزام بالإجراءات الأمنية والحراسات المخصصة لهم، خصوصاً في الدول التي تعاني اضطرابات أمنية وأزمات سياسية». وقال: «لا بد من تحقيق الأمن للبعثات الديبلوماسية وحماية منسوبيها، ليتم تحقيق أهداف الوجود الديبلوماسي في الخارج، من حماية مصالح الدولة الموفدة ورعاياها».

وقال رئيس الإدارة الإعلامية في الخارجية: «إن توفير الحماية يعتبر عنصراً مهماً وحتمياً، نصت عليه الاتفاقات الدولية، وبخاصة المادة 31 من اتفاق فينا للعلاقات الديبلوماسية لـ 1961، التي قضت بوجوب حماية الدولة المضيفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مقر السفارة والقنصلية من الاعتداءات والأضرار». كما أوجبت المادة 40 من الاتفاق ذاته على «سلطات الدولة المضيفة أن تحمي أعضاء البعثات الديبلوماسية».

وذكر النقلي أنه «في إطار حماية البعثات وتمكين أعضاء البعثة وديبلوماسييها من تنفيذ مهماتها، فإن الوزارة وضعت منظومة أمنية متكاملة وأعدت استراتيجيات وآليات تنفيذية، وعبر عناصر عدة تتكون من خطط وبرامج توعوية أمنية، وتوفير الحماية للبعثة ومنسوبيها وفق الاتفاقات والأعراف الدولية المتبعة، وذلك بتنسيق من الدول المضيفة، وتأمين

الحراسات اللازمة من الدولة المضيفة والوزارة، بناءً على ما يقتضيه تقويم الوضع الأمني»، لافتاً إلى أنه «في حال تفاقمت الأوضاع في أي بلد إلى درجة تشكل خطورة أمنية بالغة على البعثة وأفرادها، يتم إغلاق مقر البعثة وإعادة طاقمها إلى أرض الوطن، حفاظاً على سلامتهم، حتى تستقر الأوضاع».

الحياة
AL HAYAT

"الشورى" يصوت على توصيات زيادة الاعتمادات المالية لـ "الصحة" الإثنين المقبل

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يصوّت مجلس الشورى خلال جلسته العادية العشرين التي يعقدها بعد غد (الإثنين)، على توصيات اللجنة الصحية في شأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1434 /1435هـ، بعد الاستماع إلى وجهة نظرها في ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.
ومن أبرز توصيات اللجنة التي سيصوّت المجلس عليها، زيادة الاعتمادات المالية لموازنة الوزارة، لمواجهة ارتفاع كلفة العمل الصحي ومستلزماته، ودعم بنود برامج التشغيل الذاتي، وشراء الخدمة لتلبية احتياجات المواطنين، وإيجاد حوافز تمييزية للعاملين في القرى والمدن الصغيرة تكون عامل جذب لأعضاء الفريق الصحي للعمل فيها.
وأوصت اللجنة بإلزام الصيدليات بعدم صرف الدواء الذي يستلزم وصفة طبية إلا وفق ما يمليه العمل الطبي والمهني، ووضع خطة تدريب في مجال طب الأسرة لتلبية الحاجة الى وجود طبيبَي أسرة في كل مركز صحي. كما طالبت بترتيب علاج المرضى في الخارج، ونقلهم على درجة الأعمال والإعداد المسبق لدخولهم المستشفيات المناسبة.
ويناقش المجلس، تقرير اللجنة المالية في شأن طلب تعديل المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية، ويعالج التعديل المقترح حالات قيام أصحاب العمل باستغلال أسماء المواطنين وتسجيلهم في نظام التأمينات الاجتماعية، وذلك برفع الغرامة وإضافة عقوبة التشهير بالمؤسسة المخالفة.
كما يناقش تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، في شأن مقترح مشروع نظام تنمية الابتكارات المقدّم من عضوي المجلس الدكتور حامد الشراري والدكتور عبد العزيز الحرقان، استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.
ويهدف النظام المقترح إلى رفع وتحسين مستوى مشاركة المؤسسات التجارية في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم مشروعات الابتكار واستثمار براءات الاختراعات، وتمويل المشروعات الابتكارية بوسائل مختلفة تشمل الاستثمار في المؤسسات، من خلال صناديق التمويل التي سيعمل من خلالها المركز الوطني لتنمية الابتكارات الذي يؤسّسه مشروع النظام.
ويتكوّن مشروع النظام من 11 مادة تعمل على تحقيق توجهات خطة التنمية التاسعة، والاستراتيجية الوطنية للتحوّل إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة، وتحويل الابتكارات الوطنية إلى منتجات منافسة تغزو الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.
وكان المجلس قرر في جلسة سابقة، الموافقة على ملاءمة درس مقترح مشروع النظام .
ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة، مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن مقترح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم 5/م وتاريخ 21 /2 /1397هـ.
وتقضي المادة المقترحة - أوصت اللجنة بعدم ملاءمة درسها لعدد من المسوغات أوردتها في تقريرها - بإسناد بعض أعمال التفتيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية مختصّة، والمقدّم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيدي استناداً إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى.
وبيّنت اللجنة في مسوغات رفضها، أن تحصيل بعض الغرامات تختصّ بها وزارة الشؤون البلدية والقروية، وأخرى تختصّ بها الهيئة العامة للغذاء والدواء، إلى جانب مشروع تعديل نظام البلديات الذي انتهت الوزارة من إعداده وتم رفعه الى المقام السامي، ويتضمن أحكاماً تفصيلية لمشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات والرقابة عليها في حدود

الاختصاص النوعي للقطاع البلدي، بالإضافة إلى أن إسناد تحصيل الغرامات في بعض النشاطات البلدية الى القطاع الخاص، متحقّق من خلال نظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية.
كما يتضمن جدول أعمال الجلسة، مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، في شأن التعديلات التي جرت على الاتفاقات الدولية لسلامة الأرواح في البحار (سولاس) 1974م.

أطلقها آل الشيخ نيابة عن أمير المنطقة

قافلة الضمان الاجتماعي بالجوف تخدم كبار السن والمقعدين وذوي الظروف الخاصة في أماكنهم

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1027463

الجوف - فهد الكريع - عدسة - محمد فهد
نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف دشن وكيل الإمارة أحمد بن عبدالله بن محمد آل الشيخ امس الاول قافلة الضمان الاجتماعي تحت شعار (نصل للمستفيد قبل أن يصل إلينا) وذلك في فناء مبنى إمارة المنطقة. حيث قام بقص الشريط إيذاناً بانطلاقة القافلة.
واستمع لشرح من مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة الجوف الدكتور عقل بن عبدالعزيز العقل ومدير عام الضمان الاجتماعي بالمنطقة محيميد بن مخلف التيماني اللذان أوضحا أن القافلة عبارة عن مكتب متنقل للضمان الاجتماعي وستقوم بالتجوال في محافظات المنطقة ومراكزها وقراها وذلك بهدف البحث عن المحتاجين لخدمات الضمان الاجتماعي بالمنطقة وخصوصاً كبار السن والمقعدين وذوي الظروف الخاصة لخدمتهم بشكل مباشر في مناطقهم مع بقية فئات المجتمع.
وأعرب آل الشيخ عن شكره لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية ووكيل الوزارة للضمان الاجتماعي على جهودهم الطيبة في هذا المجال، متمنياً للجميع التوفيق.

العدل: للمرأة المطلقة الحق برفع دعواها ضد مطلقها في مقر إقامتها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1027967

متابعة - محمد بن حراص
أوضحت وزارة العدل عبر موقعها الرسمي (إنه يحق للمرأة أن تقيم دعواها ضد مطلقها في قضايا الحضانة والنفقة والزيارة وذلك في بلدها الذي تسكن فيه، ويلزم المطلق الحضور لمحكمة بلد المطلقة) .

وكما هو معروف في اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية أن تقام الدعوى على المدعى عليه في البلد الذي يسكن فيه لأن الأصل براءة ذمته وقد استثنت منها المرأة مراعاةٍ لخصوصيتها فقد أجازت اللائحة أن تقيم دعواها في مقر إقامتها.

في تعديل لنظام التأمينات يناقشه الشورى.. غداً التشهير وغرامة 10 آلاف عقوبة استغلال أسماء المواطنين بالتوظيف الوهمي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028092

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

أيدت اللجنة المالية بمجلس الشورى إدراج عقوبة التشهير لنظام التأمينات الاجتماعية عند اكتسابها الصفة النهائية غير القابلة للطعن ، وأوضحت تأكيد مؤسسة التأمينات على كثرة حالات قيام أصحاب العمل باستغلال أسماء المواطنين وتسجيلهم في نظام التأمينات وبدون علمهم، وإصرار العديد منهم على ارتكاب تلك المخالفات الجسيمة سعياً لتحقيق نسبة السعودة المطلوبة ومستوى مرتفع في برامج التوطين في ظل محدودية الغرامات التي تفرض عليهم جراء ذلك والمحدد سقفها الأعلى بخمسة آلاف ريال، فضلاً عن إمكانية زيادة قيمة مبالغ الاشتراكات المعادة لصاحب العمل من جراء اكتشاف حالات التسجيل الوهمي وإلغاء المدد عن قيمة الغرامات المفروضة، ولذلك أيَّدت اللجنة رفع السقف الأعلى للغرامات ليصبح 10 آلاف ومضاعفة هذا الحد في حالة التكرار مع تعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، كما تتعدد بتعدد البيانات المقدمة او الممتنع عن تقديمها.

وبينت مالية الشورى في تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" جسامة ما يترتب عن ممارسات أصحاب العمل المشار إليها من آثار سلبية بداية بالمواطنين والمواطنات الذين تُستغل اسماؤهم، ومروراً بالجهات الرسمية المعنية التي يتم تضليلها ببيانات مغلوطة وبالتالي التأثير على سياسات العمل واستراتيجيات وبرامج التوطين، وانتهاء بمؤسسة التأمينات في التزامها بتقديم منافع تأمينية عن مدد اشتراك غير صحيحة، وهو ما يؤدي إلى الاضرار بالمركز المالي لصندوق المؤسسة وبعموم المنتسبين له.

أفراد ومؤسسات وشركات يضللون الجهات الرسمية ببيانات مغلوطة تؤثر على التوطين

وأوصت اللجنة بتعديل المادة الثانية والستين من نظام التأمينات الاجتماعية لصالح جواز عقوبة التشهير لمخالفي أحكام نظام ولوائح التأمينات بما في ذلك قيام صاحب العمل بتسجيل شخص يثبت لدى المؤسسة أنه لا يعمل لصالحها وحرمانه من استرداد قيمة الاشتراكات التي دفعها وفي حال عدم تسديدها يلزم بدفع ما يعادل قيمتها، كما تكون عقوبة المخالفات التي يترتب عليها صرف تعويضات بدون وجه حق، غرامة لا تتجاوز مقدار تلك التعويضات مع إلزام المخالف برد ما صرفه منها.

وأجاز التعديل الذي سيناقشه مجلس الشورى بعد غدٍ الاثنين تضمين القرار الصادر بتحديد العقوبة لمخالف النظام، النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية حسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون نشر القرار بعد اكتسابه الصفة القطعية، ولا يجوز فرض أي غرامات على المخالفات التي مضى عليها خمس سنوات فأكثر.

من ناحية أخرى يناقش الشورى تقرير لجنة التعليم بشأن مشروع نظام تنمية الابتكارات ويهدف النظام المقترح إلى رفع وتحسين مستوى مشاركة المؤسسات التجارية في الاقتصاد الوطني من خلال دعم مشروعات الابتكار واستثمار براءات الاختراعات، وتمويل المشروعات الابتكارية بوسائل مختلفة تشمل الاستثمار في المؤسسات من خلال صناديق التمويل

التي سيعمل من خلالها المركز الوطني لتنمية الابتكارات الذي يؤسسه مشروع النظام ويتكون مشروع النظام من إحدى عشرة مادة تعمل على تحقيق توجهات خطة التنمية التاسعة، والإستراتيجية الوطنية للتحول إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة وإلى تحويل الابتكارات الوطنية إلى منتجات منافسة تغزو الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

مدير السجون يبحث استفادة النزلاء والمفرج عنهم من خدمات معهد ريادة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
اضغط هنا

عبد العزيز الغامدي - جدة
أكد اللواء مسفر بن عبيد الله السواط مدير السجون بمنطقة مكة المكرمة سعي المديرية العامة للسجون الحثيث نحو إيجاد أساليب مبتكرة لإعادة تأهيل الجانحين انطلاقا من توجهات سمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز يحفظه الله، نحو تطوير منظومة القطاعات الأمنية عموما بما يتواكب والمتغيرات .
وكان اللواء السواط قد عقد عدة اجتماعات مع ممثلين عن معهد ريادة الاعمال الوطني لبحث مدى استفادة النزلاء والمفرج عنهم من خدمات المعهد الذي يدعم الباحثين عن فرص مشروعات خاصة يعملون عليها من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي يقدمه المعهد.
كما التقى اللواء السواط وكيل أمين محافظة جدة للاعمال المساعدة ووكلاء الامين للخدمات والبلديات الفرعية للبحث في أوجه التعاون بين البلديات وادارة سجون المنطقة وامكانية استيعاب النزلاء المفرج عنهم في الشركات المتعاقدة مع الامانة وكذلك تشجيع الشركات على تشغيل المصانع التي تم تهيئتها داخل السجون .
وقدم اللواء السواط شكره لأمانة جدة وللمشروع الوطني ريادة على ما أبدوه من اهتمام وتعاون في تلك الجوانب متطلعا أن يتم العمل بما تم التفاهم عليه من برامج في أقرب وقت ممكن، ومؤكدا ترحيب إدارات السجون بأي مبادرات بناءة تهدف الى اعادة تأهيل الجانحين وعودتهم الى المجتمع برؤى جديدة بناءة .

"العمل" تحذر المنشآت من حجز جوازات العمال

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض
جددت وزارة العمل تأكيدها على أحقية امتلاك العامل الوافد الذي يعمل بالمملكة لجوازه وأوراقه الرسمية، حيث يُعد الجواز وثيقة رسمية، وحق من حقوق حامله وهو المسؤول عنه.

وأكد مدير المركز الإعلامي لوزارة العمل تيسير المفرج في تصريح له امس عدم نظامية حجز صاحب العمل لجواز سفر العامل لديه، مبيناً أنّ احتفاظ العامل بوثائقه الرسمية هو حق مثبت لجميع العاملين، ومن يخالف ذلك ستطبق عليه العقوبات التي ينص عليها النظام.
وقال المفرج: إن وزارة العمل تشدد على أنه متى ما احتفظ صاحب العمل بجواز من يعمل لديه تحت أي مبرر فهو يقع في دائرة مخالفة النظام، منوهاً بأنّ عقود وزارة العمل المحدثة تشير إلى حق العامل والعاملة الاحتفاظ بجواز السفر.
وأفاد أنّ وجود الوثائق لدى صاحب العمل سواء العائلة أو المؤسسة ليست ضماناً لعدم تغيب العامل، حيث تم تسجيل العديد من الحالات التي يهرب فيها العامل دون أن تكون وثائقه الرسمية لديه، لافتاً إلى أنه في حال تغيب العامل خلال الثلاثة أشهر الأولى يتم تعويض صاحب العمل بعامل آخر من خلال مكتب الاستقدام.
وأضاف المفرج أنّ المادتين السادسة والسابعة من لائحة «عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم»، تضمنت بعض البنود التي تحدد جوانب التقصير والتجاوز والتي على كلا الطرفين الالتزام بعدم القيام بها، لحماية أنفسهم من التعرض لجزاءات مكتب العمل، كما تشير المادة الثالثة عشرة من ذات اللائحة إلى أنّه عند ترك عامل الخدمة المنزلية العمل، على صاحب العمل أن يبلغ أقرب مركز شرطة لمقر منزله، وإفادة مكتب العمل للتأكد من أنه ليس للعامل دعوى ضد صاحب العمل.

حوافز مالية لموظفي "الصحة" بالقرى والمدن الصغيرة

"الشورى" يعتزم إقرارها قريباً بعد دراسة13 توصية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض
علمت «المدينة» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى عن توجه لإقرار حوافز تمييزية للعاملين في القرى والمدن الصغيرة بغرض تشجيعهم على العمل في تلك المناطق فيما سيتم التركيز على أعضاء الكوادر الطبية نظرًا للحاجة إليها. وأكدت المصادر ذاتها أن تلك الحوافز ستشجع بعض أصحاب التخصصات الطبية المختلفة على العمل في القرى والمدن والصغيرة، وبالتالي تخفف العبء على وزارة الصحة في تحويل المرضى إلى المدن الكبيرة لتلقي العلاج كما سيؤدى التحفيز في ذات الوقت الى تحسين جودة الخدمات بهذه الأماكن. وقالت المصادر: إن مجلس الشورى سيبحث من خلال التصويت امكانية استحداث وظائف للعاملين في المجالات الطبية المساندة في مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات لدعم متطلبات الرعاية الصحية المختلفة، مع إلزام الصيدليات بعدم صرف الدواء الذي يستلزم وصفة طبية ما لم يتوافق مع الأنظمة. وأوضحت اللجنة في توصياتها أنها طالبت بزيادة الاعتمادات المالية لميزانية وزارة الصحة لمواجهة ارتفاع فاتورة العمل الصحي ومستلزماته ودعم بنود التشغيل الذاتي وشراء الخدمة لتلبية احتياجات المواطنين، وأرجعت اللجنة سبب تقديم هذه التوصية الى قدم البنية التحتية للمرافق الصحية وتهالكها وما يتطلب ذلك من مشروعات للتحديث وأيضاً ارتفاع تكاليف توظيف الكوادر الصحية وخاصة عالية التأهيل، وزيادة معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة التي تتطلب عناية اطول وكلفة اكثر. واوضحت المصادر ان اللجنة الصحية بمجلس الشورى قدمت 10 توصيات بالاضافة الى تبني 3 توصيات اضافية مقدمة من اعضاء بالمجلس ابرزها توصية دعا فيه العضو الدكتور عبدالله العتيبي بضم ممثل عن الرئاسة العامة لرعاية الشباب لعضوية المجلس الصحي السعودي، والتوصية الثانية للعضو فايز الشهري والتي طالب فيها بدعم إنشاء مراكز ومستشفيات علاج وإعادة تأهيل المدمنين والمتعافين من تعاطي المخدرات من قبل القطاع الخاص وتسهيل إجراءات تراخيصها. اما عضو المجلس عساف أبوثنين فطالب بأن تقوم وزارة الصحة بإركاب المرضى على الدرجة المناسبة لحالاتهم بحيث لا تقل عن درجة رجال الأعمال والإعداد المسبق لاستقبالهم وإدخالهم إلى المنشآت الصحية المناسبة سواء من هم على حساب الدولة أو على حسابهم الخاص. واكدت المصادر ان هناك اعضاء تقدموا بتوصيات

إضافية على تقرير وزارة الصحة اهمها المطالبة بتوفير التأمين الطبي للمواطنين، وتضمين تقرير الصحة معلومات حالات الأخطاء الطبية والإجراءات التي اتخذتها الوزارة، وتوصية تدعو الى إعادة النظر في برنامج رصد ومتابعة الأخطاء الطبية الجسيمة بما يمكن من وضع حلول جذرية للحد من الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها لكن بعض التوصيات تم رفضها. ومن التوصيات المرفوضة واحدة تطالب بتشكيل لجنة حكومية عليا لدراسة واقع الخدمات الصحية في المملكة، ووضع الحلول والبدائل المناسبة لتقويمها وتطويرها بما يحقق توجهات الدولة وتطلعات المواطنين.

مكاتب الاستقدام تخالف "العمل" وتحدد 8 آلاف لعمالة بنجلاديش

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م

اضغط هنا

أنور محمد ـ جدة

طالب عدد من المواطنين وزارة العمل بالتدخل منذ وقت مبكر لإيقاف جشع بعض مكاتب وشركات الاستقدام، التي اتفقت في صورة جماعية على تحديد رسوم تكاليف استقدام العمالة المنزلية من بنجلاديش بـ 8 ألف ريال حسب ما هو معلن على موقع «مساند». رغم أن هذه المكاتب سبق وأن أعلنت عن قيمة قدرها 6 آلاف للأستقدام.

وقالوا في حديث لـ«المدينة»: إن تصريحات مسؤولي وزارة العمل، التي تلت إعلان توقيع الاتفاقية الاستقدام من دولة بنجلاديش ذكرت أن رسوم استقدام لن تتجاوز 6 آلاف ريال لكنهم فوجئوا برفعها إلى 8 آلاف ريال قبل بدء عمليات الاستقدام.

وقال محمد سندي: إنه من خلال استقرائه لجميع أسعار مكاتب الاستقدام على موقع مساند لاحظ شبة إجماع على سعر استقدام العاملة البنجلاديشية بمبلغ قدره 8 آلاف ريال، مخالفين بذلك ما سبق الإعلان عنه من قبل مسؤولي وزارة العمل بأن تكلفة العاملة الواحدة لن يتجاوز مبلغ 6 آلاف ريال. وأوضح أن الإعلان عن فتح الاستقدام أمام العمالة البنجلادشية بعد توقف دام طويلا كان قد لقى ترحيبًا واسعًا في أوساط المواطنين لما له من آثار في تعزيز المنافسة وتخفيض أسعار استقدام العاملة المنزلية ومن ثم يعود بالنفع على المواطن لكن الواقع جاء بعكس ما كان متوقعا، حيث شهدت الأسعار ارتفاعا أكثر من المتوقع.

وطالب سندي سرعة تدخل وزارة العمل والجهات المعنية حتى تحقق اتفاقية الاستقدام العملة المنزلية من بنجلاديش الهدف المرجو منها خاصة فيما يتعلق يخفض تكاليف استقدام العمالة المقبلة للمملكة من كل الدول الأخرى نتيجة المنافسة بين جنسيات هذه الدول ما سينعكس إيجابا على انخفاض الضغوط التضخمية في أجور العاملات المنزلية والتكلفة.

كما عبر المواطن مساعد الصاعدي عن أسفه لهذه الزيادات غير المبررة، والتي جاءت قبل بدء عمليات الاستقدام، مؤكدا أن العديد من الأسر السعودية صدمت بهذه الزيادات، التي خالفت التوقعات عقب الإعلان عن فتح الاستقدام من بنجلاديش، التي تتميز بتكاليف أقل مقارنة بدول الاستقدام الأخرى سبق أن غالت كثيرا في الاشتراطات المالية والإدارية غير المنطقية، وكنا نظن أن هناك انفراجا فى الاستقدام والتكلفة لكن الواقع حمل عكس ذلك، وجاءت الرياح بما لا تشتهيه السفن ونحن على مشارف الاستقدام من بنجلاديش مما يكشف ويفضح مكاتب الاستقدام، التي تستغل ظروف المواطن بالغلاء والزيادة غير المبررة.

وشدد الصاعدي على مواجهة هذا الغلاء منذ بدايته وإعطاء هذا المكتب درسًا في كيفية الالتزام وفق الاشتراطات والضوابط الجديدة، التي فرضتها وزارة العمل بعد فترة منع استمرت لعدة سنوات حتى يكون لها أثار إيجابية على سوق الاستقدام.

وكانت تكلفة الاستقدام واصلت حدها الأعلى في بعض المكاتب على موقع مساند وارتفعت لنحو 25 ألف ريال للعمالة المغربية، بينما ذكرت أقل المكاتب للاستقدام من الجنسية ذاتها 18 ألف ريال.

وبلغت تكلفة استقدام العمالة المنزلية من «الفلبين» 14 ألف ريال، وفي بعض المكاتب إلى 18 ألف ريال، إضافة إلى أن متوسط الوقت اللازم للخدمة يصل إلى ستة أشهر، بينما تراوحت أسعار الاستقدام من «فيتنام» بين 16 و18 ألف ريال ومدة استقدام لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ توقيع العقد.

ومن أبرز الملاحظات التي وضعتها أغلب المكاتب إعلانها عبر موقع (مساند) عن استقدامها منهن «مربية» من الفلبين مما أضعف حدة المنافسة في تكلفة استقدام هذه المهنة بين المكاتب، التي بالغت أيضا في الأسعار لتبلغ قيمة استقدم المربية الفلبينية نحو 17 ألف ريال فى أغلب مكاتب موقع مساند، والتي بلغ بحسب آخر إعلان لوزارة العمل 300 مكتب. من جانبه أوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل تيسير المفرج أن الجانبين السعودي والبنجلاديشي اتفقا على إحالة موضوع تكاليف الاستقدام والأجور الشهرية إلى القطاع الخاص في الجانبين، مشيرا إلى أن اللجنة الوطنية للاستقدام هي ممثل القطاع الخاص في المملكة. وأكد المفرج في تصريح لـ«المدينة» أن دور وزارة العمل يقتصر فى هذا الصدد على وضع التنظيمات الخاصة بمراقبة تكاليف الاستقدام والإفصاح عنها مع بيان مدد الاستقدام، وذلك عن طريق الزام المكاتب والشركات بنشر تكاليف ومدد الاستقدام على موقع «مساند»، لافتا إلى أن للوزارة دورا رقابيا من خلال فرق التفتيش الميدانية والتأكد من مطابقة ما هو منشور على الموقع مع الواقع التعاقدي للعملاء.

تدشين الربط الإلكتروني بين العدل ومؤسسة النقد

محاكم التنفيذ تعيد 45 مليارا لأصحابها في قضايا حقوقية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 15 جماد الاول 1436هـ - 6 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150306/Con20150306757119.htm

عبدالله الداني (جدة)

كشف وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ الشيخ خالد بن علي الداود، أن محاكم ودوائر التنفيذ انتصرت لأصحاب حقوق متعثرة لدى آخرين، واستعادت لهم أكثر من 45 مليار ريال منذ مطلع العام الماضي 1435هـ وحتى شهر جمادى الأولى الجاري، وذلك عبر تنفيذ أكثر من 133 ألف طلب قدمها أصحاب الحقوق لأكثر من 334 من محاكم ودوائر تنفيذ في كافة أنحاء المملكة.

وبين الداود عقب تدشين الربط الإلكتروني بين الوزارة ممثلة في محاكم التنفيذ ومؤسسة النقد بديوان الوزارة بالرياض، أن الربط بين الوكالة والمؤسسة سيساهم في تحقيق العدالة الناجزة من خلال الحجز على أموال المدين بسرعة لئلا يتصرف فيها بإخفائها ونحوه، مشيراً إلى أن عملية التنفيذ لن تستغرق سوى دقائق معدودة، موضحاً أن الوكالة تهدف من ذلك لتسريع العمل والاتفاق على الصيغ الموحدة لطلبات الحجز.

وأضاف: تم ربط محاكم ودوائر التنفيذ القضائية بالمؤسسة إلكترونياً للإشراف على المنشآت المالية لضمان سرعة تنفيذ أوامر قضاة التنفيذ، ما سيمكن قاضي التنفيذ من تنفيذ عدد من الإجراءات بشكل آلي وسريع من بينها الإفصاح والحجز ورفع الحجز.

وأعرب داود عن شكره وتقديره لوزير العدل ومحافظ مؤسسة النقد، وأكد دعمهما بقوة لتحقيق هذه الخطوة الهامة، مزجيا شكره لجميع أعضاء فريق الربط بين الوزارة ومؤسسة النقد على جهودهم وتنسيقهم المستمر الذي أثمر عن تحقيق هذا الإنجاز.

من جهته أكد نائب محافظ مؤسسة النقد على أهمية الربط الإلكتروني بين محاكم التنفيذ والمؤسسة والدور المشترك بينهما لحماية القطاع المالي وحماية الاستثمارات، مشيراً إلى أن المؤسسة استطاعت خلال العام المنصرم 1435هـ تنفيذ أكثر من 45 أمراً قضائياً صادراً من قضاة التنفيذ.

من جانبه استعرض مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات بوزارة العدل المهندس ماجد بن إبراهيم العدوان، آلية الربط بين محاكم التنفيذ ومؤسسة النقد العربي السعودي والاحتياطات الأمنية عالية الأداء لحماية سرية المعلومات مع المحافظة

على سرعة التنفيذ والحجز على أموال المنفذ ضده قبل التصرف فيها، مؤكداً على أهمية هذا الربط في حفظ الحقوق المالية والحقوقية لكافة أفراد المجتمع ودوره في حماية الاستثمارات المالية في المملكة.
وفي نهاية الحفل كرم وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ ونائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أعضاء اللجنة المشتركة لعملية الربط الإلكتروني.
وكان الداود قد دشن الربط الإلكتروني بين الوزارة والمؤسسة بمتابعة وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الدكتور الشيخ وليد بن محمد الصمعاني ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، وبحضور أعضاء المحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء وأصحاب الفضيلة القضاة وعدد من المسؤولين بالوزارة والمؤسسة.

30٪ من الفتيات مرفوضات من أسرهن بعد انتهاء محكومياتهن

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150308/Con20150308757514.htm

زين عنبر (جدة)
كشفت مديرة دار الحماية ودار الضيافة الاجتماعية في محافظة جدة ابتسام الظالعي عن رفض 30% من أسر الفتيات استلامهن بعد انقضاء فترة محكومياتهن، فيما تنجح جهودهن في إقناع 70% من الأسر بتسلم الفتيات، مشيرة إلى متابعة الدار للحالات بعد خروجهن، وذلك عبر المكالمات الهاتفية والزيارات الميدانية بهدف الاطمئنان على استقرار أوضاعهن.
ونوهت إلى تعاون الجهات ذات العلاقة كلجان إصلاح ذات البين ولجنة تراحم، في مساعي عودة الفتيات لأسرهن بما يعود عليهن بالنفع، منوهة بالتعاون الذي تجده الدار من مؤسسات المجتمع المدني والدوائر الحكومية في تقديم خدمات للحالات الموجودة به ممثلة في الجمعيات الخيرية، المستشفيات والمستوصفات الحكومية والأهلية، المدارس الحكومية، المستودع الخيري، المصانع ومعاهد التدريب، مكاتب الدعوة والإرشاد للجاليات الإسلامية، لجنة إصلاح ذات البين، لجنة تراحم، هئية وجمعية حقوق الإنسان، الأربطة الخيرية، سجن بريمان (القسم النسائي)، الضمان الاجتماعي، والأحوال المدنية.
وفي السياق ذاته تحدثت الظالعي عن حزمة من خدمات الرعاية المقدمة للفتيات تتعلق بالإيواء والإعاشة الكاملة والكسوة، وخدمات أخرى تتمثل في خدمات الإرشاد والاستشارة والمعالجة النفسية والاجتماعية للنساء والأطفال، وكذلك تسهيل الحصول على المساعدات الكافية من الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، إضافة للخدمات التربوية والتعليمية من خلال التعاون مع وزارة التعليم ومساعدة الأمهات في حل مشاكل أبنائهن المدرسية والسلوكية، إلى جانب الخدمات التأهيلية للفتيات المقبلات على الزواج وتعليمهن الحرف اليدوية والخدمات الصحية، وتسهيل الحصول على العلاج المناسب، فضلا عن الاهتمام بتوفير الأنشطة الترفيهية والتثقيفية والدورات التدريبية ووسيلة المواصلات من وإلى المستشفيات والمدارس والجهات الحكومية.

نزاهة تشتكي: وزارات تتجاهلنا

هيئة مكافحة الفساد تنتظر ردها على شبهات فساد مالية وإدارية..

وجهات عليا تمهلها 30 يوما

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=216831&CategoryID=5

الرياض: أحمد عامر

"الصمت"، كان هو اللغة التعبيرية التي قابل بها عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية، شبهات فساد مالي وإداري، خاطبتها بشأنها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، ما دفعها إلى تصعيد الموضوع إلى الجهات العليا.

يأتي ذلك، كتطور لحالة التجاهل التي اشتكت منها مكافحة الفساد من بعض الجهات التي تتأخر في الرد على مخاطباتها.

وعلمت "الوطن" أن تصعيد نزاهة هذا الملف يعد آخر ما رفع به رئيسها السابق محمد الشريف قبل تعيين خلفه الدكتور خالد المحيسن.

وجاء في شكوى الشريف بحسب وثيقة اطلعت الصحيفة عليها أن "عددا من الجهات الحكومية لا ترد على ما تكتبه الهيئة بشأن قضايا شبهات فساد مالي وإداري"، طالبا التوجيه بوجوب إفادة الهيئة عما استفسرت عنه ليمكنها من أداء مهماتها.

وكإجراء فوري، ألزمت الجهات العليا جميع الوزارات والمصالح الحكومية بالرد على مخاطبات نزاهة في مدة لا تتجاوز 30 يوما.

لم يقف تجاهل عدد من الوزارات والجهات الحكومية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، عند موضوع الرد على مخاطباتها فحسب، أو تجاوز بعض الجهات للفترة المسموح بها والمحددة بـ 30 يوما، بل وصل إلى عدم الرد على عدد من شبه الفساد المالية والإدارية التي رصدتها الهيئة من خلال البلاغات التي تلقتها أو عمليات التقصي التي يجريها مراقبوها.

ووجدت "نزاهة" نفسها مضطرة للشكوى على جهات، لتجاهلها الرد على شبهات فساد مالية وإدارية طلبتها الهيئة.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أن الجهات العليا ألزمت جميع الوزارات والمصالح الحكومية بالرد على مخاطبات "نزاهة"، والالتزام بما اقتضته التعليمات والأنظمة، التي تنص على أن جميع الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة يتعين عليها القيام بالرد على استفسارات الهيئة وملحوظاتها، وإفادتها بما اتخذته حيالها، وذلك خلال مدة أقصاها "ثلاثون" يوما من تاريخ إبلاغها بها.

وأوضحت المصادر أن الشكوى، تعد آخر ما رفعه رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السابق محمد الشريف، التي أكد فيها على أن عددا من الجهات الحكومية لا ترد على ما تكتبه الهيئة بشأن قضايا شبهات فساد مالي وإداري، طالبا التوجيه بوجوب إفادة الهيئة عما استفسرت عنه ليمكنها من أداء مهماتها.

يشار إلى أن التعديلات الجديدة التي أدخلها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، على الجسد الحكومي، طالت رئاسة هيئة مكافحة الفساد، إذ تم تعيين الدكتور خالد المحيسن، بدلا من رئيسها السابق محمد الشريف.

مدير "هدف": 40 في المئة من العاطلين أمضوا 5 أعوام بحثاً عن عمل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – حياة الغامدي

فيما شدّد وزير العمل رئيس صندوق تنمية الموارد البشرية المهندس عادل فقيه على ضرورة تكثيف الاهتمام بالعنصر البشري على مستوى الشركات والمؤسسات المختلفة، كشف المدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» إبراهيم آل معيقل عن أن بعض العاطلين – بحسب بيانات برنامج «حافز»، أمضوا خمسة أعوام يبحثون عن العمل حتى وجدوا فرصة، مشيراً إلى أن نسبتهم تصل إلى 40 في المئة.

واعتبر وزير العمل في كلمة ألقاها نيابة عنه محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي الغفيص، خلال افتتاح مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الثالث لتطوير الموارد البشرية في الرياض أمس، أن الاهتمام بالعنصر البشري يشكّل هدفاً استراتيجياً لا غنى عنه، مطالباً بتفعيل الدور التدريبي والتطويري بالشكل الذي يسهم في إيجاد بيئة مهنية ذات جودة عالية.

وأوضح فقيه أن ما يشهده العالم اليوم من تقدم علمي ومعرفي يحتّم على الشركات والمُؤسسات ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره، لافتاً إلى أن تعزيز الاهتمام سينتج آثاراً إيجابية عدة في المستقبل.

من جهته، أكد المدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» إبراهيم آل معيقل، حاجة سوق العمل إلى تفعيل التثقيف المهني، مبيّناً أن بيانات نظام «حافز» كشفت أن هناك 40 في المئة من الباحثين عن عمل أمضوا خمسة أعوام لكي يجدوا وظائف، فيما يواجه 17 في المئة تحديات في البحث عن عمل بسبب عدم اللجوء إلى القنوات المناسبة للتوظيف.

وأوضح خلال ورقته التي قدمها خلال المؤتمر، أن تنمية الموارد البشرية باتت غاية لتحقيق التكامل بين منظومة العمل في القطاعين العام والخاص تحت مظلة واحدة تعملان سوياً، مؤكداً أن بوابة التوظيف الإلكتروني تهدف إلى تسهيل فرصة الحصول على أية وظيفة أمام من يريد الانضمام إلى سوق العمل، ومساعدة الباحث عن عمل في تطوير أدائه من خلال إكسابه المهارات التي يحتاجها لأداء عمله بشكل مقبول.

وأفاد بأن برنامج «دروب» تم تصميمه ليلبي حاجات سوق العمل، ويخدم الطلاب والباحثين عن العمل من جهة، ويصب في مصلحة أصحاب العمل من جهة أخرى، من خلال تدريب وتأهيل الموظفين الحاليين، وتوفير الكوادر المؤهلة وفق حاجاتهم.

مدير التدريب في «أرامكو»: ركزنا على تعليم الشبان الإنكليزية

< أوضح المدير العام للتدريب والتطوير في شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) المهندس نبيل الدبل، أن الشركة أولت برامج التدريب والتأهيل أهمية كبرى على مدى 8 عقود مضت، مشيراً إلى التركيز على تعلم اللغة الإنكليزية، والتدريب في التخصصات التي تتوافق مع الوظيفة التي سيلتحق بها المتدرب، لافتاً إلى أن هذا النوع من البرامج أثبتت كفاءة وجدارة الشباب والفتيات السعوديين للانضمام لمنظومة سوق العمل، مبيناً أن الشركة تعتزم تأسيس خمسة معاهد جديدة في مختلف مناطق المملكة.

وقال إن الثروة البشرية تعدّ أساس التنمية في كل مجتمع، والمملكة تسير في الاتجاه الصحيح سعياً إلى تطوير هذا العنصر المهم وتنميته في مختلف المجالات، وتعتمد مناهج تطويرية وعلمية دقيقة، مضيفاً: «ويأتي هذا المؤتمر انطلاقاً من دور (هدف)، في تنمية فكر الموارد البشرية والتدريب والتطوير في المملكة، إذ يعمل الصندوق على بناء شراكات استراتيجية مع جهات متخصصة في عالم التدريب والتطوير».

"ينبع": "شركة" تهدد 115 موظفة سعودية بالفصل في حال امتناعهن عن الانتقال إلى "جازان"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
اضغط هنا

ينبع - عبدالله زويد

تواجه 115 موظفة سعودية بإحدى شركات القطاع الخاص بمحافظة ينبع التابعة لمنطقة المدينة المنورة رعباً وظيفياً يكمن في عملية فصلهن في حال عدم خضوعهن لقرار الشركة الذي يفيد بنقلهن إلى محافظة جازان (جنوب السعودية)، أو التقدم بالاستقالة، إذ عملت الموظفات على ملاحقة الشركة نظامياً من خلال شكوى تقدمن بها إلى فرع مكتب العمل في المحافظة.

وأوضحت الموظفات السعوديات في شكوى رسمية ضد شركة القطاع الخاص التي يعملن بها (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، رفعنها إلى مكتب العمل في المحافظة، أن الشركة تتعمد تطفيشهن من العمل، لكي يضطررن إلى تقديم الاستقالة، لاسيما وأن الشركة طلبت منهن مباشرة العمل في جازان اليوم (8-3-2015)، وفي حال عدم رغبتهن في الانتقال إلى منطقة جازان التي تبعد عن محافظة ينبع التي يقطنّ بها نحو 1000 كيلومتر، سيتم الاستغناء عن خدماتهن من الشركة.

وأفادت الموظفات من خلال الشكوى أنهن بحاجة إلى إنصافهن من القرار الذي اعتبرنه غير لائق في حقهن، مطالبات بإبعاد الضرر من نقلهن لمنطقة بعيدة عن مقر سكنهن من دون وجود أسباب مقنعة.

وحصلت «الحياة» على نسخة من الاتفاق المذيل بتوقيع مدير إدارة الموارد البشرية في المكتب الرئيس، الذي أشير إليه في الدعوى المنفذة على فرع الشركة الواقع في محافظة ينبع، المقدمة إلى مكتب العمل، إذ تم الاتفاق على ضرورة تنفيذ قرار النقل على أن يتم منح الموظفات مهلة شهرين من تاريخه، وتباشر الموظفات عملهن في منطقة جازان، في (3-5-2015)، وفي حال عدم تنفيذ القرار سيتم الاستغناء عن خدماتهن بحسب الأنظمة.

وقالت الموظفات المتضررات، إن الوظائف التي يشغلنها في الشركة تقع تحت مظلة أنظمة السعودة، إلا أنهن في حقيقة الأمر لا يمارسن أعمالاً حقيقية على رغم فترة عملهن اليومية التي تستمر لـ 8 ساعات، كما أنهن يعملن في منطقة مخصصة للصناعات الخفيفة، التي تشكل العمالة الوافدة الجزء الأكبر من الموظفين فيها.

وأضفن أنهن التقين المسؤول عنهن في الشركة، وتحدثن معه عن سبب تكليفهن بأعمال جوهرية، ليفيدهن بأن عدم ممارستهن لأي عمل يعود إلى توقف مشاريع الشركة، وهو أمر موقت.

واستندت الموظفات في مطالبتهن بعدم أحقية الشركة في تنفيذ قرار النقل، أو الفصل، إلى المادة الـ 58 في نظام العمل والعمال، التي تؤكد عدم أحقية صاحب العمل في نقل العامل من مكان عمله الأصلي إلى مكان آخر يقتضي تغيير إقامته، إذا كان من شأن النقل أن يلحق بالعامل ضرراً جسيماً، ولم يكن له سبب مشروع تقتضيه طبيعة العمل.

وحاولت «الحياة» التواصل مع أحد مسؤولي الشركة للرد على بعض التساؤلات المتعلقة بقضية الموظفات السعوديات، إلا أنهم طالبوا بالتواصل مع فرع الشركة الرئيس في المنطقة الشرقية، ولم يختلف الأمر مع المحاولات المتكررة للتواصل مع مسؤولي الشركة في المقر الرئيس، إذ باءت جميعها بالفشل.

بدوره، أوضح مصدر موثوق به في مكتب العمل في محافظة ينبع لـ «الحياة» أن قضية الموظفات السعوديات وجدت تفاعلاً كبيراً من الإدارات المعنية، وتم التعامل معها بشكل عاجل، لافتاً إلى أنه تمت إحالتها إلى تسوية الخلافات العمالية.

إشادة الأمم المتحدة بحقوق الإنسان في المملكة تدفع بالمغرضين للنيل من بلاد الحرمين

"الرياض" تكشف أراجيف جهات مناوئة تحاول تشويه صورة حقوق الإنسان في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028261

تقرير - أحمد الأحمد

شكل تبوؤ المملكة العربية السعودية طليعة الدول في مراعاتها لحقوق الإنسان ارتباكا لجهات ودول مناوئة تريد بكل الوسائل النيل من بلاد الحرمين الشريفين والتي منذ توحيدها على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - يرحمه الله-وهي تستمد سلطة الحكم من كتاب الله وسنة نبيه المطهرة بوصفها دستور البلاد ومنهجها لتسير المملكة بموجب هذه الأركان القويمة على أساس من الحق والعدل والشورى والمساواة التي تنطلق من ضوابط الشريعة الإسلامية ومبادئها وقيمها الإنسانية والحضارية الأصيلة التي توجب احترام حقوق الإنسان وتدعو إلى ضرورة حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال وتعلي من قيمة الإنسان وتدعو إلى تكريمه.

حقيقة الافتراءات

تنهج بعض الدول بدوافع سياسية محضة إلى تقديم تقارير تصدر من خارجيتها أو برلماناتها وتعتمد على مصادر غير دقيقة ومباشرة تعتمد على أسلوب المبالغة والتعميم أو النمطية سعيا منها للاساءة تحقيقا لأهدافها الخبيثة والتي تريد النيل من المملكة.

أهداف سياسية خبيثة من دول ومنظمات أساس الافتراءات الزائفة

ورغم الاشادات الواسعة التي نالها تقرير المملكة الذي قدم في الأمم المتحدة عام 2013 وهو الذي يحظى بحجية كبيرة كونه يصدر من جهة دولية رسمية معتبرة إلا أن أراجيف المناوئين مازالت مستمرة في بث الكذب والدلائل الزائفة.

وقد حظيت المملكة بتقدير دولي لجهودها في مجال حقوق الإنسان حيث نالت عضوية أول مجلس لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 2006م وتمت إعادة انتخابها عضوا بهذا المجلس عن القارة الآسيوية لمدة ثلاث سنوات جديدة بدءا من عام 2009م ويأتي ذلك دعما وتقديرا من تلك الجهات لجهود المملكة الحثيثة في مجال حقوق الإنسان.

كما نالت المملكة عضوية كل من المجلس التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي أنشئ عام 2010م والهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة تنمية المرأة.

الجهات التي تُصدر التقارير

وتخرج تقارير حقوق الإنسان من ثلاثة مصادر يأتي في مقدمتها التقارير الأممية وتكون بمثابة اقتراحات أو توصيات تطرح من أجل التشاور والتعاون في مجال حقوق الانسان وآلياتها.

أما المصدر الثاني لتقارير حقوق الإنسان، فهو التقارير التي تصدرها بعض الدول عن جميع دول العالم من خلال خارجياتها أو برلماناتها، وهذه التقارير لا تحظى بالحجية القانونية التي تتمتع بها التقارير الصادرة عن آليات الأمم المتحدة التعاقدية (لجان الاتفاقيات) أو غير التعاقدية (المقررين الخاصين) وغالباً ما تكون غير دقيقة لأسباب كثيرة منها الاعتماد على مصادر غير دقيقة ومباشرة كما أنها تميل إلى المبالغة والتعميم أو النمطية إضافة إلى اعتمادها على تقارير منظمات لا تحظى بمصداقية لرغبتها في الاساءة بدافع سياسي أو غير سياسي خدمة لأهداف الدول التي أصدرتها، وتظهر هذه الحالات في تقارير يتضح فيها التحيز والكيل بمكيالين والأمثلة التي ترد في هذه التقارير كثيرة بل تتكرر في كل عام، رغم ما يحدث من حراك وتطور.

التحيز والكيل بمكيالين أهداف تتدثر بها تقارير الكذب والبهتان
وأخيرا المصدر الثالث والذي يأتي من بعض منظمات ومؤسسات حقوقية - وهي قليلة - ويمكن تصنيفها على نمطين؛ الأول جهات لها حظ من الموضوعية فتكتب التقارير وتضمن الملاحظات وقد تلتبس عليها بعض الأمور فتقع في بعض الأخطاء لأسباب مختلفة ويكون لديها رغبة في تصحيحها وفي هذه الحالة يمكن التخاطب والحوار. أما النمط الثاني فهو تلك الجهات التي تطرح ملاحظات مسيئة لأهداف ليست على ظاهرها ويراد ترويجها لتحقيق مكاسب خاصة غير الهدف الإنساني الذي يتدثر به التقرير.

الاتفاقيات الحقوقية التي انخرطت فيها المملكة

في هذا السياق واصلت المملكة تعاونها وانخراطها مع مختلف منظمات حقوق الإنسان الدولية حيث صادقت على عدد مهم من الاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان كالاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل، ومناهضة أشكال التمييز العنصري، ومناهضة التعذيب، والتمييز ضد المرأة، والاتفاقات الأخرى الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة.

رعاية شؤون السجناء السعوديين في الخارج

تتابع الجهات المعنية بالمملكة قضايا الموقوفين والسجناء السعوديين في الخارج لبحث الإفراج عنهم ومساعدتهم وطمأنة ذويهم حول أوضاعهم كما تقوم السلطات السعودية بتقديم المساعدات المالية ومصاريف المحاماة والكفالة في حال تتطلب الأمر ذلك.

العفو الملكي عن سجناء الحق العام

نهجت الدولة منهج العفو والتسامح بحق من أخطأ أو أذنب تكريسا للقيم السامية التي يتميز بها المجتمع السعودي وقد سارت حكومة المملكة على تعزيز هذا النهج المبارك لإبراز أثر التسامح والعفو ووقعها الكبير على السجين وفتح الباب أمامه للعودة ليكون مواطنا صالحا في المجتمع وعنصرا فاعلا في مسيرة التنمية والحفاظ على لم شمل الأسرة وقد أصدر ولاة الأمر أوامر بالعفو بحق آلاف السجناء.

أوضاع السجناء والموقوفين

يعامل السجناء في المملكة من منظور شرعي فينظر إلى السجين بأنه شخص أخطأ وضل الطريق السوي ووجوده في هذا المكان لا يعني حبسه فقط وتقييد حريته بل هو في مرحلة تأهيل لذلك يستفيد الكثير منهم من تخفيف مدد أحكامهم بعد أن يتموا حفظ القرآن الكريم كما يستفيد آخرون من الميزات التي كفلتها لهم إدارات السجون بتمكينهم من الخلوة الشرعية بزوجاتهم، مع إيجاد برامج للعمل والتدريب في السجون وفتح معامل وورش وإتاحة الفرصة لمن يريد اتمام الدراسة والسماح للسجناء المثاليين بالخروج وحضور المناسبات الأسرية كالزواج والعزاء وزيارة المرضى وتمكينه من الاتصال بذويهم.

وتعكف الدولة إلى تحسين دائم للسجون ودور التوقيف والخدمات المقدمة فيها وإلى بناء عدد من السجون الحديثة والاصلاحيات في عدد من مناطق المملكة وفقا لأحدث النظم والمواصفات العالمية بالإضافة إلى التوجه الحكومي الذي تقوم به المملكة من خلال التوجيه بنقل المحكوم عليهم من المقيمين إلى بلادهم وفق مجموعة من الضمانات والإجراءات.

وتتميز سياسة المملكة بالوضوح في مسائل حقوق الإنسان باعتبار أن النظام الذي تحكم به ذا المبادئ والأحكام القائمة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والتي تمثل مرجعية مطلقة سبقت غيرها بقرون تزيد على الأربعة عشر قرنا شاملة جميع الأسس التي يقوم عليها احترام الإنسان وتكريمه سابقة جميع المرجعيات الأخرى.

وقد أسهمت المملكة في إعلان مبادئ حقوق الإنسان حيث حررت بعض مواده من سيطرة الثقافة الواحدة وعمقت قواسم مشتركة بين الأمم مما أسهم في جهود عالمية قادت إلى توجه أممي انطلق من مبادرات أمم عانت قرونا طويلة من الظلم والقتل والجور.

ورغم وجود بعض المخالفات والانتهاكات الفردية والتي تكافحها الدولة إلا أن ذلك لا يمكن أن يخفي الجهود المضنية التي تسير عليها المملكة لتعزيز مبدأ حقوق الإنسان والذي تستمده من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

تحت رعاية خادم الحرمين

"نزاهة" تنظم المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028379

الرياض - راشدالسكران
تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظة الله- تنطلق يوم الأحد المقبل 1436/05/24هـ، الموافق 15-3-2015م، في فندق الانتركونتيننتال بالرياض، أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد تحت عنوان (مكافحة الفساد.. مسؤولية الجميع) الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" في المملكة العربية السعودية، وسيشهد المؤتمر مشاركة عدد من أبرز المتخصصين على مستوى العالم في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وقد عبر الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، عن بالغ سروره للرعاية الكريمة للمؤتمر من خادم الحرمين الشريفين، مؤكداً بأن هذه الرعاية تمثل ترجمة حقيقية لما يوليه خادم الحرمين الشريفين من حرص شديد على تعزيز جهود وبرامج التطوير التي تنتهجها الدولة بكافة مؤسساتها، مشيراً إلى أهمية تبادل الخبرات مع المنظمات والجهات العالمية المتخصصة في هذا المجال، وذكر بأنه تم دعوة عدد من الشخصيات الخليجية والعربية والدولية المهتمة بمجال مكافحة الفساد والشفافية والرقابة للاستفادة من تجارب الدول في الوقاية من الفساد ومكافحته، وبيَّن أن المؤتمر سيناقش محاور تتعلق بالأجهزة العدلية والرقابية ودورها في المجتمع، كذلك أهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز النزاهة، والإعلام ودوره في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، والتجارب الدولية في هذا الجانب، وفي نهاية حديثه أشار معاليه إلى أن الدعوة متاحة للجميع من (رجال نساء) على مستوى قطاع الأعمال والمسؤولين والإعلاميين والمهتمين بهذا الشأن.

تداول صورة طفل توفى مشوهاً من غرفة عمليات صامطة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
اضغط هنا

علي عكور – صامطة
في تجاوز صارخ لشرف المهنة وانتهاك لخصوصية وحقوق المرضى أقدمت إحدى منسوبات قسم الولادة بمستشفى صامطه العام على تصوير طفل متوفى على إثر تشوهات خلقية بعد عملية قيصرية أجريت لأمه، حيث تم تصويره وتداولها عبر (الواتس أب) في تصرف غير مسؤول.
وتأتي التفاصيل عندما قدمت سيده تعاني من آلام المخاض إلى مستشفى صامطه العام صباح أمس وبعد الكشف عليها أقر لها إجراء عملية قيصرية، حيث خرج الطفل متوفىً متأثراً بتشوهات خلقية كبيرة بعد ذلك قامت إحدى منسوبات القسم والولادة المتواجدة حينها بتصوير الطفل ونشره عبر برنامج «الواتس أب».
وعبر عدد من الذين اطلعوا على الصورة بأنه تصرف غير مسؤول وخيانة لشرف المهنة وطالبوا بمحاسبة المسؤول عن ذلك حتى لا تصبح بعد ذلك ظاهرة لا يحمد عقباها.

من جانبه أوضح المتحدث الرسمي لصحة جازان حسين معشي بأن الطفل خرج متوفىً متأثراً بتشوهات خلقيه، وقد تم تسليمه إلى ذويه وفتح باب التحقيق للتعرف على مصدر الصورة.

الشورى يناقش تقرير "الصحة" اليوم .. د. البار لـ"عكاظ":

معالجة ملف الأخطاء الطبية بحاجة إلى نظام فعال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150309/Con20150309757707.htm

نصير المغامسي (جدة)

فيما يصوت مجلس الشورى خلال جلسته اليوم على توصيات اللجنة الصحية بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1434/ 1435هـ، بعد أن يستمع لوجهة نظرها بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة، أوضح عضو اللجنة الصحية في المجلس الدكتور عدنان بن أحمد البار، أنه سبق للمجلس التطرق إلى موضوع الأخطاء الطبية في جلسات سابقة، وأصدر توصيات بهذا الخصوص لوزارة الصحة، مطالبا إياها بحلول ناجعة لمعالجة هذا الملف.

وقال لـ «عكاظ»: «نحن في انتظار تقرير وزارة الصحة، لمعالجة هذا الملف الكبير والمتعدد الجوانب، كون الموضوع يتعلق جزءا منه بتنظيمات الوزارة، كما يتعلق بوزارة العدل وبنظام المقاضاة الطبي، وهو النظام الذي يحتاج بلا شك إلى مراجعة بعض تفاصيله حتى يخدم ملف القضايا الطبية».

وأضاف: «هناك جوانب تتعلق بالبنى التحتية للخدمات الطبية تسهم بلا شك في وقوع الخطأ الطبي، لكن الأهم من وجهة نظري في هذا الخصوص هو التفريق بين الخطأ الطبي وبين المضاعفات الطبية، فممارسة الطب ترتبط بالمخاطرة وباحتمال المضاعفات التي تصاحب وتتبع كل عملية طبية، وهنا يجب التفريق بين ذلك وبين وقوع الخطأ الطبي».

وأكد د. البار أن موضوع الأخطاء الطبية بحاجة إلى استصدار نظام خاص يخدم هذه القضية من خلال تفعيل نظام المقاضاة فيها، وإشراك أصحاب العلاقة (المريض، ذووه، الطبيب، المنشأة الطبية، والمجتمع)، فالخطأ الطبي ناتج عن خطأ في المنظومة الطبية ككل، مضيفا: «لا يمكن تحميل الطبيب مسؤولية عدم توفر التجهيزات اللازمة في المنشأة الطبية، والتي لا يمكن أيضا تحميلها أخطاء المنظومة التي تعمل تحت إشرافها، ولذا فإن المجلس يعمل مع مختلف الجهات ذات العلاقة لإيجاد حلول تمكن من خفض حالات الأخطاء الطبية، وتحقق الممارسة الطبية الآمنة التي تتحقق فيها الجودة للخدمة الطبية المقدمة».

واختتم عضو اللجنة الصحية في الشورى بقوله: «لسنا بحاجة إلى شهادات اعتماد من منظمات وإن كانت رائدة في مجال الخدمات الطبية، بقدر حاجتنا إلى لائحة تنفيذية فعالة تضمن تحقيق الممارسة الطبية الآمنة التي ينشدها المواطن والمقيم على حد سواء».

من جهة ثانية يناقش مجلس الشورى في ذات الجلسة تقرير اللجنة المالية بشأن طلب تعديل المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية، ومعالجة التعديل المقترح لحالات قيام أصحاب العمل باستغلال أسماء المواطنين وتسجيلهم في نظام التأمينات الاجتماعية، ومناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، ومقترح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات.

كما يتضمن جدول الأعمال مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التعديلات التي جرت على الاتفاقيات الدولية لسلامة الأرواح في البحار.

طالبوها بالمساهمة في التهيئة للوظائف.. اقتصاديون

على "العمل" محاربة البطالة الصورية للبعد عن "الوهمية"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150309/Con20150309757708.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)

يناقش مجلس الشورى اليوم إدراج عقوبة التشهير في نظام التأمينات الاجتماعية، بحق أصحاب العمل الذين يستغلون أسماء المواطنين والمواطنات بصورة وهمية في سجلاتهم التجارية، تجنبا لتطبيق أنظمة وزارة العمل.

وفي هذا السياق، تواصلت «عكاظ» مع خبراء في هذا المجال فقد أوضح الخبير الاقتصادي مصطفى تميرك أن السعودة الوهمية تسببت في فتح باب الاستقدام مشرعا أمام المتلاعبين، ما يظهر عدم الاكتراث بالأضرار الكبيرة المترتبة عليها، ليس في المدى القصير فقط، وإنما على مدى عقود عديدة قادمة.

وبين أن أبرز الأضرار هو عدم رغبة العاطلين عن العمل في تحسين فرص مستويات معيشتهم، نظرا لاتكالهم على العمالة غير السعودية وحصولهم من أصحاب الأعمال على مبالغ زهيدة، نتيجة تسجيل أسمائهم بالسعودة الوهمية، موضحا أنهم فقدوا أي دافع للسعي خلف الفرص المتاحة أمامهم لتغيير أوضاعهم بسبب هذه المعونة المخدرة، معتبرا أن هذا وضع المتورطين في السعودة الوهمية، فالمبلغ الزهيد الذي يحصلون عليه شهريا مقابل استغلال أسمائهم في نظام التأمينات الاجتماعية الذي لا يدفعه من استغلهم وإنما قد يتحمله صندوق الموارد يفقدهم أي حافز للالتحاق بالعمل، فمن يحصل على ألفي ريال وهو نائم لا يمكن أن تقنعه بعمل حقيقي، حتى وإن بلغ الأجر الضعف، مبينا أن هؤلاء هم في حقيقة الأمر عاطلون عن العمل، مطالبا بإضافتهم إلى تعداد العاطلين، وعدم اعتبارهم جزءا من العاملين في القطاع الخاص.

من جهته، أوضح الخبير الاقتصادي محمد شماخ أن وزارة العمل نجحت في خلق وظائف حقيقية لدى بعض القطاعات بأجور مقبولة، ولكنها تبقى محدودة جدا مقارنة بالأرقام الكلية المعلنة من قبل الوزارة.

مطالبا بضرورة الاهتمام بمخرجات التعليم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عقد شراكة بينها ووزارة التعليم، لضمان توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل، لافتا إلى أن برنامج الابتعاث لا يزال غير متوافق بشكل كبير مع احتياجات السوق من التخصصات المطلوبة، مشددا على أن دور وزارة العمل ليس خلق الوظائف فحسب، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى توفير الموظف، من خلال تقديم إحصاءات للوظائف المطلوبة والمشغولة بأجانب؛ لتوجيه الشباب لتحصيل المتطلبات العلمية لتلك الوظائف من خلال التخصصات الجامعية في الخارج والداخل، كتخصصات الطب والصيدلة والهندسة التي هي أكثر التخصصات المطلوبة محليا، إلا أنها تبقى الأقل ضمن برامج الابتعاث الخارجي.

3 محاور تكشف عمق إبحار شباب السعودية في الفضاء الإلكتروني

بالصور.. "ملتقى المغردين" يطالب بحماية الخصوصيات وحفز العمل التطوعي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://sabq.org/s60gde

سبق - الرياض(تصوير:فايز الزيادي-عبدالمجيد العازمي):
طالب المشاركون في الملتقى الثالث للمغردين السعوديين بمزيد من تفعيل شبكات التواصل الاجتماعي للمصلحة العامة، وحماية الخصوصيات، ودعم العمل التطوعي الخيري، وكشف الأخبار والمعلومات التي تحمل في طياتها الشائعة، أو المساس بالوطن أو الأشخاص أو المؤسسات.

وأكد الملتقى الذي نظمته مؤسسة الأمير محمد بن سلمان الخيرية (مسك الخيرية) للمرة الثالثة على التوالي، والذي أُقيم اليوم في فندق ريتز كارلتون بالرياض، الإيجابيات الكثيرة لشبكات التواصل، خاصة "تويتر".

وتم خلال الملتقى عرض مبادرات أطلقها شباب سعوديون، ولاقت شهرة واسعة. كما شهد الملتقى عروضاً لإبداع المغردين، وتم استعراض الجوانب القانونية والأنظمة التي تضبط استخدام الفضاء الإلكتروني.

ثلاثة محاور

وقدم "المغردون" تجارب عن مشاركاتهم، مؤكدين المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق مستخدم الشبكة العنكبوتية ووسائط التواصل الاجتماعي، ومخاطر التغريد المسيء للأفراد والمؤسسات، مطالبين برفع الوعي الاجتماعي لاستخدام "تويتر".

واشتملت فعاليات الملتقى على ثلاث جلسات رئيسة، نُوقش فيها "التطوع من خلال تويتر: الفرص والنتائج"، كذلك "نشر المعرفة القيمة والتأثير"، إضافة إلى "الشائعات: الموقف وآليات الحد منها".

وشارك في الملتقى أكثر من 600 من المغردين من الأعمال والتخصصات كافة. وجمع الملتقى المختصين والمطورين والمهتمين بالجانب التقني.

بناء العقل

ومن خلال تنظيم الملتقى الثالث للمغردين السعوديين ترجمت مؤسسة "مسك الخيرية" رسالتها التي تهدف إلى تعزيز "الأخذ بيد المبادرات والتشجيع على الإبداع، بما يضمن استدامتها ونموها للمساهمة في بناء العقل البشري، وتمكين الشباب السعودي من التعلم والتطوير والتقدّم في مجالات الأعمال والمجالات الثقافية والأدبية والاجتماعية والتكنولوجية، وترتكز على تأثير دورها في الإسهام في بناء مجتمع معرفي مبدع".

مبادرات شبابية

وفي بداية الملتقى تم عرض كيفيات عدة لحماية الحسابات في "تويتر"، وأخرى تساعد على حفظ الحساب من الاختراق، كما عُرض فيلم قصير بعنوان "كيف تؤمن حسابك في تويتر؟"، كذلك كيفية ثانية بعنوان "كيف تعد محتوى إبداعياً في تويتر"، إضافة إلى دراسة بعنوان "تويتر في السعودية"، كما تم إطلاق "انفوجرافيك" بعنوان "ماذا يحصل في عالم تويتر؟".

وفي الجلسة الأولى تطرقت أماني الشعلان، مؤسس حساب "خير السعودية"، إلى "التطوع من خلال تويتر.. الفرصة والنتائج"، وقدمت ورقة بحثية عن "المبادرات الشبابية عبر تويتر خير السعودية"، وأشارت إلى نماذج مشرفة من المغردين السعوديين متصفين بسرعة الاستجابة للأعمال الخيرية والتطوعية على حدٍ سواء.

وشدَّدت "الشعلان" على ضرورة وجود مسرعات لأعمال الخير للمحتاجين الذين أصبحوا اليوم متفاعلين بشكل كبير في "تويتر"، من باب تمثُّل "خير السعودية" الاستراتيجية المحمدية "إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها: بدعوتهم، وصلاتهم، وإخلاصهم".

وأضافت: "خير السعودية" استند إلى تمكين الإنسان ليكون عنصراً إيجابياً ومؤثراً في العملية الخيرية والإعلام الاجتماعي.

فكرة طالب

من جهته، تحدث مؤسس حساب "توظيف السعودية" مرتضى اليوسف عما حاول عمله أثناء دراسته الجامعية، وقال إنه كان يبحث باستمرار عن أكثر الوظائف المطلوبة في سوق العمل السعودي، وتزامن ذلك مع توجه السعوديين لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، بعد ذلك قرر نقل ما تحتويه الصحف اليومية من إعلانات التوظيف لتلك الشبكات؛ ليراها الباحث عن عمل في مكان واحد عبر حساب "توظيف السعودية".

وأشار إلى أن الحساب بدأ ينمو حتى أصبح دافعاً له للاستمرار في العطاء، وأصبح جسراً لالتقاء الباحثين عن عمل بمسؤول التوظيف. ولم تقتصر مهمة الحساب على النشر، بل قدم استشارات في الموارد البشرية، والإرشاد المهني، ونصائح في كتابة السيرة الذاتية، واجتياز المقابلة الشخصية من قِبل مستشارين في هذا المجال.

إنسانية التمريض

من جانبه، قال مؤسس حساب "يوميات التمريض"، عبدالمجيد العتيبي: إن التمريض في أصلة عمل تطوعي، فلا أحد يقوى على تحمل آلام المرضى. وإنه من خلال عمل حساب "يوميات التمريض" على شبكات التواصل الاجتماعي، وبالأخص في "تويتر"، يهدف إلى نشر الفائدة الصحية الصحيحة، وتبني كل المبادرات الداعمة في رفعة الوطن صحياً.

وأكد أن التمريض هو القلب النابض لكل منشأة صحية؛ ولذلك حري بنا الإنصات لكل جهودهم المبذولة، وتبني تلك الأفكار التي تصب في صحة الفرد والمجتمع.

ولفت عبدالعزيز الحسن، المتخصص في التسويق الإلكتروني، إلى نجاح المشاريع التطوعية التي تم طرحها، من خلال إبراز أصحابها والمبادرين بها، وإبراز قيمة "تويتر" في دعم العمل التطوعي، مبيناً أن "تويتر" يعد إضافة جيدة للمشاريع التطوعية؛ فمن خلاله يستطيع الجميع تقديم أعمال تطوعية، وتسخير إمكاناتهم وجهودهم في ذلك.

وبيّن أنه "عبر محركات بحث تويتر تستطيع تكوين فريق عملك التطوعي، إضافة إلى الطرق والأساليب الأخرى مثل: تضمين الوسم (الهاشتاقات) ذات العلاقة بالتغريدة، أو الإشارة إلى الحسابات التي تدعم الأعمال الخيرية والتطوعية". مشيراً إلى أن "تويتر" لا يزال فرصة لتمكين كل مبادر؛ ليصبح قائداً للعمل التطوعي من خلال الموقع.

كشف الشائعة

وجاءت الجلسة الثانية بعنوان "نشر المعرفة.. القيمة والتأثير"، وتحدث فيها ياسر العصيفير، المتخصص في أمن الإنترنت، عن برنامج تطبيقي لمكافحة الشائعة في المجتمع من خلال التقنية الحديثة والسريعة، مبيناً أن التقنية أسهمت في نشر الشائعات، لكن من خلال التقنية أيضاً نستطيع محاربتها والقضاء عليها.

وأشار إلى أن التطبيق على الهواتف الذكية بإمكانه البحث عن أي صورة وفحصها من خلال قاعدة البيانات في البرنامج، التي بدورها ستعمل على فحص كامل لكل صورة، سواء كانت كاملة أو مبتورة، وهل تم نشرها سابقاً كشائعة أم لا، مثل شائعات موت الأشخاص والكوارث والحوادث وغيرها.

تصنيف الشائعة

وفي الجلسة الثالثة التي خُصصت لموضوع "الشائعات.. الموقف وآليات الحد منها"، بيّن محمد الغامدي، ممثل هيئة الاتصالات السعودية، أنه بحسب المادة الأولى من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية فإن أي فعل يتم ارتكابه متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام يعد "جريمة معلوماتية".

وأشار إلى أن حفظ الحقوق يترتب على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة، والأخلاق، والآداب العامة، كذلك حماية الاقتصاد الوطني. مبيناً أن من أنواع الشائعات "الشائعة المتعلقة ببث الرعب، والشائعة المتعلقة بسوء السيرة، والشائعات الوردية التي تترجم رغبات الناس في تحقيق بعض الأماني، وشائعات تكون على شكل نكتة، تهدف للسخرية من الأشخاص أو الأفكار، وغيرها".

البُعد القانوني

كما أوضح ممثل هيئة الاتصالات أن المادة الثالثة في نظام الجزاءات والعقوبات ينص على السجن مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة لا تزيد على 15 ألف ريال، أو بإحدى العقوبتين، لكل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية، فيما يخص التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة. وتشتمل هذه المادة على التغريد بما قد يدخل في مفهوم الشائعة، مثل "التشهير"، "إساءة السمعة" و"فضح المخالف".

وقال إن المادة السادسة تعاقب مرتكب المخالفة بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تزيد عن ثلاثة ملايين ريال. ومن تلك الجرائم: "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي". وتشمل هذه المادة "التغرير الذي من شأنه زعزعة ثقة المجتمع بقيمه ومعتقداته، وتقويض الأمن وتكديره".

وكان الملتقى الأول للمغردين السعوديين قد عُقد في الرياض في فبراير 2013، بمبادرة من "مسك الخيرية"، ومشاركة 400 شاب من البارعين في استخدامات "تويتر". وغطت جلسات الملتقى مختلف القضايا والمجالات، وشارك الشباب بأفكارهم وآرائهم ومقترحاتهم في سبيل رفع الوعي الاجتماعي لاستخدام "تويتر"، ووسائط التواصل الاجتماعي الأخرى. واستعرض الملتقى مجموعة من النماذج الناجحة في توظيف "تويتر".

أما الملتقى الثاني في فبراير 2014 فتناول جوانب مختلفة تعنى بالشباب المبادر، وخُصصت إحدى الجلسات لبحث التعصب الرياضي في "تويتر"، وكيفية الحد منه، واستخدام "تويتر" في التوعية المجتمعية، كما تم تناول "مشاريع سعودية شابة، استخدمت "تويتر" بإيجابية للترويج لمنتجاتها، وتم إفراد جلسة للناشئة.

تسليم دفعة من الإعانات الغذائية لأسر ذوي المحكوميات الطويلة

90 أسرة من سجناء "تراحم القصيم" يستفيدون من حزمة المساعدات بالمنطقة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م

http://sabq.org/a70gde

سبق-بريدة:

قامت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" بمنطقة القصيم بتسليم دفعة من الإعانات الغذائية والعينية لأسر السجناء بالقصيم لشهر ربيع الآخر من السنة الهجرية، تقدر بـ60 ألف ريال شملت "90" أسرة .

وأوضح المدير التنفيذي للجنة بمنطقة القصيم حمد بن عبدالله الطبيب أن اللجنة تلتمس حاجة أسر السجناء من ذوي المحكوميات الطويلة والأكثر احتياجاً بعد بحث حالاتهم من قبل المساعدات الأسرية بهدف التخفيف من معاناتهم ومساعدتهم في توفير احتياجاتهم الأساسية، تتضمن مبالغ مالية تتفاوت على حسب أفراد الأسرة تبدأ من 500 ريال إلى 1200 ريال ،ولايتعارض عطاء اللجنة لمن هم مستفيدون من الضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية الأخرى.

وأضاف الطبيب أن هناك توزيع سلال غذائية تلبي حاجة الأسرة بالإضافة إلى الإعانة العينية والتي تمثلت في كسوة الشتاء، وشملت على عدد من البطانيات والمدافئ الكهربائية وبيجامات وثياب وغيرها من الاحتياجات المنزلية الضرورية ،مبيناً أن صرف تلك الإعانات يأتي في إطار الأعمال التي تنفذها اللجنة.

وأهاب المدير التنفيذي للجنة بمنطقة القصيم بالمحسنين والموسرين ورجال الأعمال من أهل الخير في هذا البلد مد يد العون والمساعدة للجنة لتفي بالتزاماتها نحو هذه الفئة الغالية.

"الشرقية": سعوديات يأخذن جرعات تدريبية استعداداً لخوض الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
شاركت سيدات أعمال سعوديات وناشطات في برنامج تدريبي حول أنشطة المجالس البلدية، والمهمات الموكلة إلى الأعضاء، وكيفية تحقيق الأهداف ووضع خطة استراتيجية لخدمة المنطقة. ويسعى البرنامج الذي أقيم خلال الأيام الماضية، إلى تأهيل العنصر النسائي للمشاركة في انتخابات المجالس البلدية في دورتها الثالثة، التي ستجرى بعد أشهر. وهي الأولى التي تشهد حضوراً للمرأة، سواءً أكانت ناخبة أم مرشحة.
وأوضحت مشاركات في البرنامج التدريبي، الذي أقيم بالتنسيق بين «غرفة الشرقية وأمانة المنطقة، أنهن خضعن لـ «دورة تدريبية شاملة تؤهلن لدخول المجالس البلدية». فيما يتوقع عقد محاضرة توعوية خلال الفترة المقبلة. وكشفت مشاركات في مبادرة «بلدي» لـ «الحياة»، عن تنسيق لتنفيذ «برنامج على مستوى المملكة، بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، بهدف التعريف بمهمات المجالس وآليات تنظيم العملية الانتخابية، وكيفية مشاركة المرأة وإسهاماتها في تحقيق المهمات التي توكل إليها».
وتسعى مبادرة «بلدي» التي انطلقت قبل نحو أربعة أعوام، إلى «مساندة المرأة في التعرف على عمليات ومراحل الترشح والانتخاب، وقيادة الحملات الانتخابية للمجالس البلدية، ورفع مستوى ثقافة الانتخاب، ما يمكننا من القول بأن الاستعداد الذي أبدته المرأة السعودية من الخلفيات الثقافية والعمرية كافة، خلال الورش والبرامج الذي أقيمت يجعلهن جاهزات للانخراط في عملية المشاركة الوطنية العامة كناخبة ومرشحة ومنظمة ومديرة ومنسقة».
وقالت سيدة الأعمال نورة ياسين لـ «الحياة»: «شاركت في برنامج تدريبي بالمنطقة الشرقية أقيم أخيراً. وسيعقد البرنامج في مناطق عدة»، مضيفة: «لم أشارك في البرنامج لأنني أعتزم الترشح، وإنما للتعرف على الانتخابات، وكيف يمكن للمرشحة أن تحقق المطالبات والمهمات الموكلة إليها، فأنا شخصياً لم ألمس الآثار الإيجابية لمشاركة المرأة في مجالس الغرف التجارية. كما لم ألمس التعاون الفعلي وإيصال القرار والإسهام في حل مطالبات السيدات، بخلاف مشاركتهن في مجلس الشورى، إذ استطاعت العضوات تحقيق منافع عدة للمرأة، من خلال التصويت على قرارات تنعكس إيجاباً عليها»، مضيفة: «نتطلع للمشاركة في البرامج التي يعلن عنها، لمعرفة ما يمكن أن تحققه العضوات في المجالس البلدية».
بدورها، قالت المدربة وجدان السعيد لـ «الحياة»: «البرنامج التدريبي للتحضير والتهيئة لفهم أعمق للعملية الانتخابية منذ لحظة إعلان التسجيل والبدء في العملية الانتخابية، وصولاً إلى يوم التصويت». ولفتت السعيد التي شاركت في برنامج تدريبي للتهيئة للعملية الانتخابية، إلى أن الهدف من البرامج التي أقيمت وستقام لاحقاً «ليس رفع الوعي الانتخابي، وإنما تحديث المعلومات، لأن فكرة تغيير النظام الانتخابي واردة في أية عملية انتخابية».
فيما قالت مشاركة أخرى: «نتطلع من خلال مشاركتنا إلى تحقيق جملة من التطلعات للمرأة، علماً بأنه ستقام ورش عمل ومحاضرات تتمحور حول الدور الانتخابي للمرأة، ودعمها لها في المشاركة الانتخابية».

أعضاء "الشورى" يختلفون على الدور الرقابي والتشريعي لـ"المجلس"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري

فيما وضع أعضاء مجلس الشورى السعودي علامات استفهام على الدور الحقيقي للمجلس في التشريع بين مناقشة الاستراتيجيات العامة أو الدخول في الأمور التفصيلية للجهات الحكومية، طالب العضو القانوني سعود الشمري بتعديل المادة 29 من نظام مجلس الوزراء الخاصة بـ(إعداد التقارير الحكومية)، لأن ما يقدم للمجلس عبارة عن «ماء ضحل، يلوكون فيه معلومات لا تقدم ولا تؤخر لا من حيث الرقابة أو الجودة» – بحسب قوله.

وأثارت اللجنة الصحية الجدل في جلسة المجلس أمس (الإثنين)، بعد أن قدمت 10 توصيات وتبنت ثلاثاً، ورفضت 10 أخرى لأعضاء بأسباب مختلفة، وتمحور الحديث حول نوع التوصيات المفترض خروجها من المجلس، واحتدم الخلاف حول توصية الدكتور غازي زقر المطالبة بتضمين تقارير وزارة الصحة معايير لقياس جودة الخدمة الصحية ووصولها للمواطنين والمقيمين.

توصية بن زقر تصطدم بنص المادة 29 الصادر في كتابة التقارير الحكومية بحسب القانوني سعود الشمري، وعلى رغم إقراره بذلك، إلا أنه طالب بتعديل المادة لأن نصها لا يخدم المصلحة العامة، إذ تقدم الجهات الحكومية فيه تقارير إحصائية رقمية لا تعكس أي تطور في الخدمات في جميع القطاعات الحكومية.

وقال الشمري: «إن المسؤولين في الأجهزة الحكومية يستندون إلى نص المادة في تقديم أرقام لا تعني شيئاً، ويضعونها حاجزاً بينهم وبين النقد والاتهام بالتقصير أو عدم الأداء كما يجب، لذا هم يضخمون هذه الأرقام وكأنها نهاية المطاف».

وطالب برفع الصوت داخل المجلس لوضع معايير محددة ومعروفة في كتابة التقارير الحكومية السنوية يمكن على أساسها يمكن قياس أداء الأجهزة.

وأضاف: «ما تتضمنه التقارير الحالية من معايير، لا يخدم هدف الحكومة ولا مجلس الشورى ولا المواطنين».

وقال: «على الوزارة نفسها أن ترفع للمقام السامي بتعديل المادة 29 من نظام مجلس الوزراء، باعتبار أن المادة محصنة عن تعديل مجلس الشورى لصدورها بأمر ملكي». وفي السياق ذاته، اعترض الدكتور عبدالله العتيبي بـ«نقطة نظام» على سحب توصية أخرى كان المجلس أقر مثلها عام 1431هـ. ونحا العضو الدكتور ثامر الغشيان منحى آخر في النقاش حول الدور المطلوب عمله من المجلس، معترضاً على المطالبين بمناقشة استراتيجيات وزارة الصحة والمعايير المطلوب توافرها في تقريرها السنوي.

وقال: «مللنا من كثرة الاستراتيجيات، نحن بحاجة إلى خطة عاجلة تعالج المسائل المباشرة للمريض، لا أن نعلق المشكلات على الاستراتيجيات، هذا تأجيل للمواضيع المهمة والطارئة للمواطن الذي يواجه مشكلات في دخوله لطوارئ مستشفيات الحكومة وإيجاد سرير شاغر أو موعد طبي».

واستدعى نقاش الأعضاء تدخل رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري للتوضيح والرد على بعض المداخلات، خصوصاً المتعلقة بدور المجلس، إذ علق على سعود الشمري قائلاً: «لا يجب أن نقلل من قيمة المعلومات الواردة في التقارير السنوية، إذ بني عليها قرارات عدة من مجلس الشورى، وحصل منها خير كثير»، مضيفاً: «ما يتعلق في تطوير معايير الأداء فالأمر محل دراسة في معهد الإدارة والمجلس مشارك فيه».

كما وضح سبب سحب التوصية التي اعترض عليها العتيبي، بأن تعديل الأنظمة مسؤولية المجلس، وليس من المناسب أن يطلب المجلس من جهات أخرى أن تقوم بهذا الدور كما ورد في التوصية.

ووجّه كلامه للعضوين عبدالرحمن الراشد وعمرو رجب حول تبنيهم توصيات لا تعالج الاستراتيجيات ..«المجلس صاحب قرار في نهاية الأمر، واللجنة تضع التوصيات التي توصلت إليها». وانتهت الجلسة بسقوط التوصية الأبرز في

نقاش الشوريين حول تضمين معايير أداء تبين جودة الخدمات الصحية ووصولها للمواطنين والمقيمين كافة، فيما نجحت 12 توصية أخرى أبرزها دعم وإنشاء مراكز إعادة تأهيل للمدمنين موزعة جغرافياً، ومنح المسافرين للعلاج في الخارج درجة «الأفق» أو «الأولى»، والتي تقدم بها العضوان فايز الشهري وعساف أبواثنين، كما طالب المجلس بمنح حوافز مالية للعاملين الصحيين في القرى النائية، والعمل على تطبيق أنظمة الطب الاتصالي والمعلومات الصحية لتوفير الخدمات الصحية المتخصصة، وتقليل القطران والنيكوتين في السجائر.

«هيئة المستشارين» و«الأمانة العامة»تسحبان توصية «التأمين الصحي للمواطنين»

< «التأمين الطبي موضوع يهم كل مواطن وأطالب بعرض الأمر على المجلس ليحدد نظاميته من عدمها، وهذا أهم موضوع يطرح في الخدمات الصحية، المواطنون ينتظرون منذ 10 أعوام، ويتمنون هذا الأمر كل يوم، هذا وقته»، كانت تلك آخر محاولات العضو صالح الحميدي لإقناع رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري بعرض توصيته للنقاش، إثر سحبها من اللجنة الصحية من دون علمه.

اعترض الحميدي على قرار اللجنة الصحية «الخصم والحكم» له - بحسب تعبيره - بعد أن حذفت مطلبه بحجة أن هيئة المستشارين والأمانة العامة في المجلس أفادتهم بأن التوصية غير نظامية، بسبب وجود تعميم من المقام السامي ينص على التريث في تطبيق التأمين الصحي إلى أن تتم دراسته في مجلس الصحة السعودي ومجلس الضمان الصحي سوياً.

وترفق نتائج الدراسة للمقام السامي خلال خمس سنوات من تاريخ صدور التعميم في السابع من جمادى الآخرة عام 1432هـ، وأضاف رئيس اللجنة الصحية: «خلال هذه الفترة تم درس التأمين الصحي ورفعه للمقام السامي، ونحن في انتظار القرار الذي سيصدر، ونرى أن التوصية غير نظامية في تقديمها في الوقت الراهن».

وبعد أن أتاح رئيس الجلسة الفرصة للحميدي للحديث، أوضح أن قرار المقام السامي يتكلم عن موظفي الدولة، وهو يقصد توفير التأمين الطبي لعموم المواطنين، وموظفو الدولة جزء منهم، إلا أن الجفري قاطعه قائلاً: «وزير الصحة ذكر حينما حضر للمجلس أن مشكلة التأمين الصحي في آلية التطبيق، إضافة إلى أن ما يغطى من جانب التأمين الصحي يقصر بكثير عن حاجة المواطن، خصوصاً الأشياء المهمة والأمراض المستعصية، وهناك دراسة تقوم بها جهات عليا في هذا المجال». ولفت إلى أن رأي المستشارين المعروض أمامه يوضح عدم نظامية توصيته، واعداً الحميدي بإعادة نقاش نظاميتها بين اللجنة والمستشارين، والبت فيها، وإن كان هناك مجال لتقديمها ستقدم على تقرير وزارة الصحة المقبل، وختم الحديث بقوله: «بهذا يكون هذا الموضوع انتهى».

أبرز التوصيات الناجحة

1 . دعم إنشاء مراكز إعادة تأهيل للمدمنين موزعة جغرافياً

2. منح المسافرين للعلاج في الخارج درجة «الأفق» أو «الأولى»

3- منح حوافز مالية للعاملين الصحيين في القرى النائية

4- تقليل القطران والنيكوتين في السجائر

5- العمل على تطبيق أنظمة الطب الاتصالي والمعلومات الصحية

الحياة AL HAYAT

• نزاهة" ترفع توصيات بإنشاء • دوائر تحقيق" ومحاكم قضائية خاصة بـ• الفساد"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م

اضغط هنا

جدة - معاذ العمري

بعد مرور أربعة أعوام على إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، تسعى الهيئة إلى توسيع صلاحياتها والبت في قضايا الفساد العاجلة، وذلك من خلال التعاون مع العديد ممن الجهات المختصة بالتحقيق والقضاء.

وعلمت «الحياة» من مصدر موثوق به أن هيئة مكافحة الفساد لحماية النزاهة قدمت توصيات إلى الجهات المختصة بإنشاء دائرة خاصة لقضايا الفساد في هيئة التحقيق والإدعاء العام، إذ تستند في ذلك على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي نصت على سرعة البت في قضايا الفساد، إضافة إلى إنشاء محاكم خاصة بقضايا الفساد تابعة لديوان المظالم.
وأكد المصدر أن إنشاء دائرة خاصة بقضايا الفساد في هيئة التحقيق والإدعاء العام يأتي من أجل البت في قضايا الفساد، وتنفيذ الأحكام الصادرة بحق المخالفين، موضحاً أن الهيئة تعاني من تكدس لعدد كبير من قضايا الفساد في المحاكم بسبب كثرة القضايا، وتأخر المواعيد.
وبين أن الهيئة قدمت توصيات أيضاً إلى الجهات المختصة من أجل إنشاء محاكم خاصة بقضايا الفساد تابعة لديوان المظالم، ويتم السير في تلك القضايا بمسار خاص لا يرتبط مع القضايا الأخرى التي قد تؤخر من سرعة البت والحكم على القضايا، معتبراً أن تأخر البت في الحكم على القضايا من أبرز المعوقات التي تواجه هيئة مكافحة الفساد.
وأضاف: «طالبنا هيئة التحقيق والإدعاء العام وديوان المظالم بالفصل بين قضايا الفساد التي ترفعها نزاهة والقضايا الأخرى، وذلك بجعل مسار خاص لتلك القضايا وعدم تأخيرها مع القضايا الأخرى، وتخصيص محققين مختصين بقضايا الفساد، إضافة إلى توفير القضاء التنفيذي الملزم من وزارة العدل بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الفساد».
وأشار إلى أن الهيئة تواجه العديد من التحديات التي تعوق عملها وقلة صلاحياتها، ومن ضمن ذلك أن الهيئة لا يمكنها أن تجري التحقيق مع المتهمين أو حتى محاكمتهم، إذ أن دورها يقتصر فقط على التحري والضبط، والتشهير بعد إصدار الحكم لاحقاً بالمنشآت والجهات لا الأشخاص، مضيفاً: «طالبنا بضرورة توسيع الصلاحيات أسوة بالأنظمة والهيئات العالمية، إلا أننا ما زلنا في بداية الأمر نرجو أن يتم منحنا صلاحيات أكبر».
يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة أعلنت زيارتها لأكثر من 36 مركزاً وإدارة حكومية لمناقشة مدى انتشار الفساد في الدولة، وتسعى إلى فتح خمسة مكاتب جديدة للهيئة في العام 2015.

مدير "سجون مكة" يطالب بنبذ "التعصب" في الإدارات الحكومية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
اضغط هنا

مكة المكرمة - أحمد الهلالي
طالب مدير السجون بمنطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيدالله السواط ممثلي الدوائر الحكومية بنبذ «التعصب» لإداراتهم، والتنصل من المسؤولية خلال مشاركة بعض المندوبين في اللجان من التزام إدارته للمشاركة في إيجاد حلول موضوعية للمشكلة موضوع البحث.
وأوضح أن التعاون بين الإدارات الحكومية مطلب مهم للتكامل، والوصول إلى تقديم خدمات نموذجية من كل مصلحة حكومية سواء رئيسة أم فرعية، وذلك انطلاقاً من توجيهات ولاة الأمر الذين يولون المواطن كل أسباب الرعاية والاهتمام.
جاء ذلك خلال اجتماع عقده بمكتبه بحضور مدير السجون بمحافظة جدة العميد أحمد الشهراني، والمشرف على مكتب دائرة الرقابة على السجون بسجون جدة التابعة لهيئة التحقيق والادعاء العام عبدالرحمن الغامدي، ومدير إدارة الإصلاح والتأهيل بإدارة سجون المنطقة العقيد الدكتور إبراهيم الغامدي، ومدير الطب الشرعي بمحافظة جدة عبدالله القرني، ورئيس لجنة الوفيات زهير الوعيل، ومديري السجن العام والإصلاحية وشعبة الإشراف النسوي بجدة.
وناقش خلال الاجتماع محاور عدة تصب في مجملها على تطوير الخدمات الصحية العلاجية والوقائية المقدمة للنزلاء، وإيجاد ملف صحي إلكتروني للنزيل يزود بجميع التقارير الطبية، والحال الصحية له وما قدم له من خدمات صحية

وعلاجية خلال فترة توقيفه في السجون، وإيجاد فريق عمل من دائرة الرقابة على السجون التابعة لهيئة التحقيق والادعاء والسجون والشؤون الصحية، والطب الشرعي لتتولى متابعة آليات العمل المتفق عليها وتلافي أي قصور في هذا الجانب.
وقدّم اللواء السواط شكره وتقديره لمندوبي الجهات المعنية المشاركة في الاجتماع على ما وجده من تعاون واهتمام وطرح موضوعي وعملي مسؤول أسهم في نجاح الاجتماع. يذكر أن مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة المكرمة خالد الفيصل، أصدر توجيهاته للجهات المعنية بتقديم كل سبل الرعاية الوقائية والعلاجية لنزلاء السجون في المنطقة، والوصول إلى حلول موضوعية وعملية لما يعترض ذلك من معوقات.

القضاء يأمر بسجن سعودية منعت طفلها من رؤية والده

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
انتصر قضاء التنفيذ السعودي لـ«مواطن» بعد تمكينه من رؤية «طفله» الصغير بعد مماطلة طويلة من (طليقته) «الأم»، التي تم إجبارها قضائياً «وحبسها» لتنفيذ حكم شرعي بتمكين الأب من زيارة «ابنه»، بعد رفضها الخضوع لأمر محكمة التنفيذ بجدة.
وأمرت محكمة التنفيذ في محافظة جدة أول من أمس، بسجن أم سعودية وحبسها تنفيذياً بعد أن رفضت تنفيذ حكم قضائي يلزمها بتمكين «أب» من رؤية «طفله»، بعد أن صدر الحكم باستحقاق الأب لزيارة أولاده، وتمكين الطفل من زيارة والده يومين في الأسبوع وبمعدل ساعات محددة.
وجاء إيقاف «الزوجة» لعدم استجابتها للأمر القضائي الذي أصدره قاضي التنفيذ، إذ أصدر أمراً قضائياً بحبسها حبساً تنفيذياً لحين تنفيذها الأمر بالزيارة وفقاً لمواد نظام قضاء التنفيذ، إذ استجابت للأمر القضائي، وقامت بتمكين والد الطفل من زيارة طفله، وجرى أخذ التعهد عليها بعدم تكرار ذلك مستقبلاً.
وتأتي هذه التطورات بعد رفض المواطنة «زوجة» الأب سابقاً زيارة «الطفل» لوالده، بحيث رفضت تمكين الأب من رؤية الطفل مما اضطر الأب للتقدم لقاضي التنفيذ، وبناء عليه أمر قاضي التنفيذ «الأم» وألزمها بتمكين الأب من رؤية طفله وفق الحكم الشرعي الصادر، وتنفيذ كامل السند وما ورد في الحكم.
وشددت محكمة التنفيذ في حكمها على أنه وفي حال عدم تنفيذ الأمر سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة التي نصت عليها المادة الـ74 من مواد قضاء التنفيذ، التي تنص على أن قاضي التنفيذ يحدد طريقة تنفيذ الحكم الصادر بزيارة الصغير ما لم ينص الحكم عليها، ويجري التنفيذ بتسليم الصغير في مكان مناسب لهذا النوع من التنفيذ. كما توعدت المحكمة «الأم» في حال عدم التزامها بالحكم بتطبيق المادة الـ92 من نظام التنفيذ ولائحته، التي تنص على أن لقاضي التنفيذ أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر كل من امتنع من الوالدين، أو غيرهما عن تنفيذ حكم صادر بالحضانة، أو الولاية، أو الزيارة، أو قام بمقاومة التنفيذ، أو تعطيله، وهو ما تم تطبيقه مع «الأم»، إذ تم إيقافها لتمكين الأب من زيارة ابنه وفق منطوق الحكم القضائي.
وتأتي مثل هذه القرارات لتقف أمام تأخير وتعطيل تنفيذ الأحكام القضائية الأسرية مثل النفقة، والحضانة، والزيارة وغيرها، ويعتبر نظام التنفيذ نقطة تحول، وعلامة فارقة، وخطوة رائدة من خطوات تطوير القضاء، واكتمال منظومة العدالة من خلال إيصال الحقوق إلى أهلها، إذ إن التنفيذ هو ثمرة الأحكام، ولا عبرة بحكم لا نفاذ له.
وكان نظام تنفيذ الأحكام القضائية توعد بالسجن ثلاثة أشهر للأب أو الأم المعطلين أو الرافضين لتنفيذ الأحكام الصادرة بالحضانة أو الولاية أو الزيارة. وأعطى النظام الجديد قاضي التنفيذ بوزارة العدل سجن من هم في مقام الوالدين الممتنعين عن تنفيذ الأحكام القضائية، إضافة إلى سجن من يقاوم التنفيذ أو تعطيله. وتضمنت أحكام ومواد نظام «التنفيذ» في الأحكام القضائية التي أعدتها وزارة العدل في المادة الـ73 بتنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطرق المقررة في النظام بالحجز على الأموال وبيعها. وإذا تضمن التنفيذ دفع أموال بشكل دوري فيجري التنفيذ من خلال ترتيبات تحددها اللائحة.يذكر أن المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل يدعمون قضاء التنفيذ بالمزيد من القضاة، مع الدعم الإداري والوظيفي، من أجل أن تقوم وظيفة قضاء التنفيذ على أكمل وجه، كون مرحلته أهم المراحل التي تمر بها

القضية. إذ لا قيمة لأي قضاء ما لم يكن هناك تنفيذ قوي وفوري له، مع أحقية المتضرر في إيقاع الجزاء على المماطل عند تحقق الضرر.

القضاء يأمر بسجن سعودية منعت طفلها من رؤية والده

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
انتصر قضاء التنفيذ السعودي لـ«مواطن» بعد تمكينه من رؤية «طفله» الصغير بعد مماطلة طويلة من (طليقته) «الأم»، التي تم إجبارها قضائياً «وحبسها» لتنفيذ حكم شرعي بتمكين الأب من زيارة «ابنه»، بعد رفضها الخضوع لأمر محكمة التنفيذ بجدة.
وأمرت محكمة التنفيذ في محافظة جدة أول من أمس، بسجن أم سعودية وحبسها تنفيذياً بعد أن رفضت تنفيذ حكم قضائي يلزمها بتمكين «أب» من رؤية «طفله»، بعد أن صدر الحكم باستحقاق الأب لزيارة أولاده، وتمكين الطفل من زيارة والده يومين في الأسبوع وبمعدل ساعات محددة.

مجلس الوزراء: أمن دول الخليج وأمن اليمن كل لا يتجزأ

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028488

:الرياض - واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الاثنين , في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وأطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس - في مستهل الجلسة - على مضامين محادثاته , مع فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا , وفخامة الرئيسة بارك كون هي رئيسة جمهورية كوريا , ودولة السيد محمد نواز شريف رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية , وفحوى استقباليه معالي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ، ومعالي وزير الاقتصاد والطاقة الألماني نائب المستشارة الاتحادية زيجمر جابرايل ؛ التي تناولت آفاق التعاون بين المملكة وهذه البلدان الشقيقة والصديقة , ومجمل الأحداث والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية ، منوهاً بعمق العلاقات بين المملكة وتلك الدول , وحرص الجميع على تنميتها وتعزيزها , في مختلف المجالات.
كما أحاط خادم الحرمين الشريفين المجلس , بمحتوى الرسالة التي تلقاها , من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة , بشأن الظروف الدقيقة والحرجة التي يعيشها الأشقاء في اليمن , جراء الانقلاب الحوثي على الشرعية الدستورية , وناشد فيها أشقاءه في دول مجلس التعاون الخليجي , باستمرار دورهم البناء بعقد مؤتمر تحت مظلة المجلس بمدينة الرياض , تحضره الأطياف السياسية اليمنية كافة , الراغبة في المحافظة على أمن واستقرار اليمن ، وترحيب واستجابة إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس , لطلب فخامة الرئيس اليمني , بعقد المؤتمر تحت

مظلة المجلس بالرياض ، وأن تتولى أمانة المجلس وضع الترتيبات اللازمة لذلك , مؤكداً استمرار مواقف المملكة الثابتة , في الوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق ،وأن أمن دول المجلس وأمن اليمن كل لا يتجزأ.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي , في بيانه لوكالة الأنباء السعودية ، عقب الجلسة , أن المجلس بعد أن استعرض عددا من التقارير حول مجريات الأحداث ومستجداتها إقليميا ودوليا, بارك توقيع المملكة عدة اتفاقات ومذكرات تفاهم , مع جمهورية كوريا , منها مذكرة التفاهم السلمية في الجانب النووي , التي تتضمن برامج التعاون المتعلقة بـ "تأسيس الشراكة في تقنية المفاعل ذي الوحدات الصغيرة المدمجة"، و"بناء القدرات البشرية النووية المشتركة والأبحاث الأكاديمية"، وستعمل - بإذن الله - على تشجيع وتعزيز التعاون المشترك في مجال التقنية والروابط النووية لصالح الاقتصاد الإبداعي .
وأضاف معاليه , أن المجلس اطلع على نتائج اجتماع أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مع معالي وزير الخارجية الأمريكي يوم الخميس الماضي , ومواقف دول المجلس الثابتة من القضايا التي تهم المنطقة واستقرارها.
وبين معالي وزير الثقافة والإعلام , أن المجلس تطرق إلى جملة من النشاطات العلمية والثقافية ، التي تشهدها المملكة , مشيدًا بافتتاح معرض الرياض الدولي للكتاب , تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - مما يجسد اهتمام المملكة ورعايتها للثقافة والعلوم والآداب والمثقفين ، ورصيدها الحضاري والثقافي ، وحرصها على تكريم المبدعين والمتميزين في مختلف الحقول والمجالات الثقافية.
كما أعرب المجلس , عن فرحة الوطن بعودة القنصل السعودي في عدن عبدالله الخالدي إلى المملكة بسلامة الله ، مثنيا على ما بذلته أجهزة الدولة من جهود , بتوجيهات من القيادة الرشيدة , منذ اليوم الأول لاختطافه حتى عودته سالماً بحمد الله .
وأكد المجلس حرص المملكة , على الالتزام بالعهود الدولية , والمبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة وميثاقها , حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة , وأنها من هذا المنطلق , لا تقبل التدخل في شؤونها الداخلية ، وترفض التطاول على حقها السيادي , بما في ذلك المساس باستقلال قضائها ونزاهته ، حيث لا سلطان على القضاة في قضائهم ، وحيث يتم التعامل مع القضايا المنظورة أمام المحاكم , دون تمييز أو استثناء لأي قضية وضد أي شخص.
وجدد التزام المملكة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ؛ انطلاقا من منهجها الراسخ المستمد من الشريعة الإسلامية , التي أوجبت حماية حقوق الإنسان , وحرمت انتهاكها , على نحوٍ يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع ، مشددة على أن الأمن والاستقرار والازدهار , عوامل أساسية في مسيرتها الحضارية , نحو تنمية مستدامة تحترم حقوق الإنسان وتحميها , من خلال سن الأنظمة واللوائح ، وإنشاء المؤسسات الحكومية ودعم مؤسسات المجتمع المدني.
ووجه مجلس الوزراء شكره لمختلف الأجهزة الأمنية المختصة , بوزارة الداخلية , ومصلحة الجمارك , على تمكنها بتوفيق الله تعالى , من إحباط تهريب ونقل واستقبال وترويج كميات كبيرة من المخدرات , خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام , والقبض على العصابات التي تقوم بذلك , وبتزوير الوثائق , وغسل الأموال التي يجمعونها من نشاطاتهم الإجرامية ، ونوه بحرص رجال الأمن وبالتنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة , في متابعة ورصد المتورطين وإحباط مخططاتهم ، وتعاون الدول الشقيقة لحماية أبناء المنطقة من آفة المخدرات .
وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي ، أن مجلس الوزراء , اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء في شأنها وقد انتهى المجلس إلى ما يلي :
أولا :
وافق مجلس الوزراء على تفويض مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز باختيار من يراه من أعضائه للتوقيع على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية ومعهد المخطوطات بأكاديمية العلوم الأذربيجانية الوطنية في جمهورية أذربيجان ، ومن ثم رفع النسخة الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثانيا :
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (134 / 72) وتاريخ 9 / 2 / 1436هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المجر لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ، و (البروتوكول) المرافق لها ، الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ 23 / 5 / 1435هـ .
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .
ومن أبرز ملامح هذه الاتفاقية :

1 - تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل وعلى ضرائب رأس المال المفروضة لمصلحة كل دولة متعاقدة أو سلطاتها المحلية بصرف النظر عن طريقة فرضها.
2 - تعد من الضرائب على الدخل وعلى رأس المال جميع الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل ، وعلى إجمالي رأس المال ، أو على عناصر الدخل أو عناصر رأس المال بما فيها الضرائب على المكسب الناتجة من التصرف في ملكية الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة والضرائب على إجمالي مبالغ الأجور والرواتب التي تدفعها المشروعات والضرائب على ارتفاع قيمة رأس المال .
ثالثاً :
وافق مجلس الوزراء على اللائحة التنفيذية لنظام الأوسمة السعودية.
رابعاً :
وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكازاخستاني في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية كازاخستان في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.
خامساً :
وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي (1434 / 1435هـ) .
سادساً :
وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:
1 - تعيين صالح بن عبدالرحمن بن محمد الخنين على وظيفة (مدير مكتب رئيس الهيئة) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة التحقيق والادعاء العام .
2 - تعيين سعود بن عبدالعزيز بن ملحم الملحم على وظيفة (مستشار ضريبي) بالمرتبة الرابعة عشرة بمصلحة الزكاة والدخل.
3 - تعيين المهندس أحمد بن عمر بن محمد العبداللطيف على وظيفة (مهندس مستشار مدني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.
كما اطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين ، لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون ، وصندوق التنمية الصناعية السعودية ، عن عامين ماليين سابقين ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ، ووجه حيالهما بما رآه.

إلزام "الصحة" بإركاب مرضى العلاج الخارجي على درجة الأعمال ومتابعة حالاتهم

الشورى يقر توصيات باستحداث وظائف للعاملين في المجالات الطبية المساندة في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028572

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

صوت مجلس الشورى امس الاثنين لصالح دعم وزارة الصحة بزيادة الاعتمادات المالية لميزانيتها لمواجهة ارتفاع فاتورة العمل الصحي ومستلزماته ودعم بنود برامج التشغيل الذاتي وشراء الخدمة لتلبية احتياجات المواطنين، وطالب الوزارة بإيجاد حوافز تمييزية للعاملين في القرى والمدن الصغيرة تكون عامل جذب لأعضاء الفريق الصحي للعمل فيها، لمواجهة النقص الكبير في القوى البشرية العاملة في منشآت الصحة في القرى والمدن الصغيرة، وتطبيق أنظمة الطب الاتصالي والمعلومات الصحية لتوفير الخدمات المتخصصة للقرى والمدن الصغيرة، كما شدد المجلس على تقليل نسبة القطران والنيكوتين في السجائر وتكثيف الجهود للتوعية بأضرار التبغ باستخدام الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات الصلة والتوسع في مراكز الوقاية منه، ودعا الى النظر في إمكانية إسناد برنامج الطب المنزلي إلى القطاع الخاص والجمعيات الخيرية والاستفادة من القوى البشرية المخصصة لها في جوانب أخرى، وتكثيف برامج التوعية في مجال التبرع بالأعضاء والحث على توقيع بطاقة متبرع، إضافة إلى وضع خطة تدريب لإيجاد طبيبي أسرة على الأقل في كل مركز خلال خمس سنوات.

واقر الشورى بالأغلبية توصيات باستحداث وظائف للعاملين في المجالات الطبية المساندة في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات لدعم متطلبات الرعاية الصحية المختلفة، ودعم متطلبات العمل الإسعافي في أقسام الطوارئ في المستشفيات وتهيئة الكوادر العاملة فيها، وإلزام الصيدليات بعدم صرف الدواء الذي يستلزم وصفة طبية إلا وفق العمل الطبي المهني والأنظمة المرعية في المملكة.

ووافق المجلس على توصية إضافية نصت على دعم إنشاء مراكز ومستشفيات علاج وإعادة تأهيل المدمنين والمتعافين من تعاطي المخدرات من قبل القطاع الخاص والخيري وتسهيل إجراءات تراخيصها، قدمها العضو فايز عبدالله الشهري، كما شدد على بذل وزارة الصحة المزيد من الجهد والعناية بالمرضى، وترتيب العلاج في الخارج وسفرهم على الدرجة المناسبة لحالاتهم بحيث لا تقل عن درجة رجال الأعمال، والإعداد المسبق لاستقبالهم وإدخالهم إلى المنشآت الصحية المناسبة سواء من هم على حساب الدولة أو على حسابهم الخاص، حيث تبنى توصية بهذا الخصوص للعضو عساف أبوثنين.

وتراجعت اللجنة الصحية عن توصية تطالب بضم ممثل عن الرئاسة العامة لرعاية الشباب لعضوية المجلس الصحي السعودي، وهي للعضو عبدالله العتيبي وأجلتها لمزيد من الدراسة.

وأسقط التصويت توصية للعضو غازي بن زقر لتحديث استراتيجية وزارة الصحة وتضمين تقاريرها السنوية المقبلة بنود اجازات ومؤتمرات تطوير ادائها بضمان وصول حد أدنى للخدمات لكل مواطن ومقيم، وضمان جودة الخدمات المقدمة وتحديد وسائل قياس الجودة والسعي لتطويرها وتوفر مقومات الاستدامة المادية والبشرية للحفاظ على هذه الخدمات على المدى البعيد، كما لم يؤيد الأعضاء مناقشة توصية العضو صالح الحميدي الذي طالب بتطبيق التأمين الطبي على المواطنين واعتذرت اللجنة الصحية عن قبولها لوجود دراسة لدى الجهات العليا بهذا الخصوص، لكن العضو الحميدي أكد للشورى اختلاف توصيته عما يدرس لدى الجهات المشار اليها وقرر المجلس النظر فيها من قبل هيئة المستشارين لبيان في نظاميتها.

من ناحية أخرى ناقش المجلس تقرير اللجنة المالية تعديل المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية بإدراج عقوبة التشهير لنظام التأمينات الاجتماعية عند اكتسابها الصفة النهائية غير القابلة للطعن ورفع السقف الأعلى للغرامات ليصبح 10 آلاف ريال ومضاعفة هذا الحد في حالة التكرار مع تعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، كما تتعدد بتعدد البيانات المقدمة او الممتنع عن تقديمها.

وطالب عدد من أعضاء الشورى المداخلين كمحمد آل ناجي وجبراني القحطاني برفع الغرامة المالية لتكون رادعة لأصحاب العمل واتخاذ التدابير اللازمة للحد من استغلال أسماء المواطنين بوظائف غير صحيحة والتوطين الوهمي الذي أصبح خطرا على السوق السعودي واستغلال الشاب وعدم الزامهم بالعمل ودفع رواتب لهم، مشيرين إلى أن انتشار مخالفات أصحاب العمل للنظام تؤكد الحاجة لتجويده وإعادة دراسة الثغرات في النظام لجوء أصحاب العمل لها، وأكد عضو بأن مثل هذه المخالفات تدخل تحت بند التزوير الذي يتضمن نظامه عقوبات أشد فمن الأولى أن تطبق على المخالفين نظام مكافحة التزوير لأن تقديم بيانات كاذبة هو نوع من أنواع التزوير.

تشمل السجن والغرامة المالية والحِرمان من الاستقدام والترحيل

"الداخلية" و"العمل" تؤكدان استمرارية الحملات التفتيشية وتطبيق العقوبات بحق المخالفين

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028573

أعلنت وزارتا الداخلية والعمل استمرار تنفيذ حملات التفتيش في جميع مناطق ومحافظات المملكة بآليات جديدة تقضي بتطبيق الأنظمة والتعليمات بحق المُخالفين لنظامي العمل والإقامة بكل دقّة، وعدم التهاون في ذلك، مشددتين على أن تحقيق أنظمة العمل والإقامة تستوجب تحمّل الجميع مسؤولياته.

وتؤكد الوزارتان على أنَّ الحملة التفتيشية بالآليات الجديدة تهدف إلى تعقب مُخالفي نظامي الإقامة والعمل، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها بحقهما، وبحق كل أطراف المخالفات سواء كان العامل المخالف أو من يقوم بتشغيله أو نقله أو إيوائه والتستر عليه من المُنشآت أو الأفراد، وتطال الجزاءات كل من يترك عمالته يعملون لحسابهم الخاص، وكل من يقدم لهم أي وسيلة من وسائل المساعدة، وكذلك المُستقدمين الذين لم يبلغوا عن تأخر من استقدموهم عند المغادرة في الوقت المحدد لمغادرتهم، كما تضمن الآليات المشتركة للتفتيش ضبط الوافدين الذين يعملون لحسابهم، والمتغيبين عن العمل، والمتأخرين عن المغادرة من القادمين بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة بأنواعها أو للسياحة، أو للعلاج، أو للعبور، والمتسللين، وإيقافهم في مواقع مخصصة للإيواء، واستكمال الإجراءات النظامية لتنفيذ إيقاع العقوبات بحقهم وترحيلهم.

وشدّدت وزارتا الداخلية والعمل على أن تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الحملات يتأتى من خلال التزام الجميع بمسؤولياتهم النظامية، وذلك بعدم ترك أصحاب العمل من مواطنين ومقيمين عمالتهم يعملون لدى الغير أو توظيف عمالة الغير للعمل لديهم بغير اتباع القواعد والإجراءات النظامية المقررة، أو ترك عمالتهم يعملون لحسابهم الخاص، والتزام كافة الأطراف باستكمال الإجراءات اللازمة لحصول الوافدين على إقامات ورخص عمل، وتجديدها في مواعيدها.

كما نشرت الوزارتان لائحة المخالفات والعقوبات المترتبة عليها والتي تضمنتْ معاقبة المُنشآت التي تُشَغِّل المُتسللين بغرامات مالية تصل إلى 100 ألف ريال، والحرمان مِنْ الاستقدام لمدة خمس سنوات، إضافة إلى التشهير بالمُنشأة، والسجن للمدير المسؤول لمدة سنتين مع الترحيل إنْ كان وافداً، كما تضمنت عقوبات بحق مُنشآت القطاع الخاص التي تقوم بتُشَغِّيل الوافدين المُخالفين لنظامي الإقامة والعمل، أو ترك عمالتها يعملون لحسابهم الخاص أو لدى الغير؛ أو تشغيلها عمالة غيرها بغرامات مالية تصل إلى 100 ألف ريال، والحرمان مِنْ الاستقدام لمدة خمس سنوات، إضافة إلى التشهير بالمُنشأة، والسجن للمدير المسؤول لمدة سنة مع الترحيل إنْ كان المدير وافداً.

أمَّا شركات ومؤسسات خدمات الحجاج والمعتمرين الذين يتهاونون في إبلاغ الجهات المختصة عن تأخر أي حاج أو مُعتمر عن المُغادرة بعد انتهاء المدة المحددة لإقامتهم فستطالهم غرامات مالية تصل إلى 100 ألف ريال.

كما تدعو وزارتا الداخلية والعمل كل مواطن أو مقيم نظامي إلى اتباع أنظمة الإقامة والعمل حيث تطالهم غرامات مالية تصل إلى 100 ألف ريال، والحرمان من الاستقدام لمدة خمس سنوات، والسجن لمدة ستة أشهر، والترحيل إن كان وافداً في حال تمكينهم لعمالتهم مِنْ العمل لدى الغير أو لحسابهم الخاص، ولا تستثني العقوبات من يقوم بنقل أو تشغيل المُتسللين أو المخالفين أو التستر عليهم أو إيوائهم أو تقديم أي وسيلة مِنْ وسائل المساعدة لهم حيث تُعد هذه الممارسات مخالفات تستوجب عقوبة الغرامات المالية التي تصل إلى 100 ألف ريال، والسجن لمدة سنتين، والترحيل إن كان وافداً، والتشهير، ومصادرة واسطة النقل البرية بحكم قضائي.

وتهيب الوزارتان بكل من يقوم باستقدام عمالة بالإبلاغ عن مغادرتهم في الوقت المحدد لانتهاء تأشيرة الدخول تجنبًا للوقوع تحت طائلة المسائلة والعقوبات حيث يُعد التأخر في الإبلاغ عن مغادرة من تم استقدامهم في الوقت المُحدد لانتهاء تأشيرة

الدخول مخالفة تستوجب الغرامات المالية التي تصل إلى 50 ألفاً والسجن لمدة تصل إلى 6 أشهر، والترحيل إن كان وافداً، في الوقت الذي تحذر فيه الداخلية والعمل الوافدين من العمل لحسابهم الخاص أو من العمل لدى غير منشآتهم حيث ستطالهم عقوبات متعددة تشمل الغرامات المالية والسجن والترحيل، وتؤكد الوزارتان أن الغرامات المالية تتعدد بتعدد الأشخاص المخالفين.

وثيقة مالك" و152 زيارة حقوقية مفاجئة تعزز "المساواة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150310/Con20150310757950.htm

يتقاسم الموقوفون في سجون المباحث العامة حقوقهم التي كلفها النظام دون أي تفرقة، حيث يرتكز القائمون على السجن على وثيقة: «ما لك وما عليك»، وهي الوثيقة التي يوقعها السجين فور إيقافه مباشرة وتتضمن الحقوق التي يكفلها له النظام ومنها نحو 34 ميزة خاصة بالموقوفين تبدأ بالفحص الطبي الشامل والمكافأة الشهرية المقدرة بـ 2000 ريال والإعاشة الشهرية المخصصة بـ 1500 ريال والعلاج المجاني له ولوالديه وأقاربه والمنح الدراسية سواء في الجامعات الأهلية أم الحكومية والإطلاق المؤقت في حال العزاء والزواج وفي المناسبات الدينية والوطنية وفق ضوابط محددة وعدة مزايا أخرى.

وفي الوقت الذي يستبدل فيه مسمى سجين بموقوف حرصا على عدم جرح مشاعر الموقوفين.. كشفت تقارير (حصلت عليها «عكاظ») أن سجن الدمام المركزي وقفت عليه عدة وفود في زيارات مفاجئة للتأكد من الخدمات المقدمة، حيث قامت هيئة التحقيق والادعاء العام بنحو 96 زيارة مفاجئة؛ للتأكد من الإجراءات النظامية في التعامل الأمثل مع الموقوفين، فيما قامت هيئة حقوق الإنسان بزيارة منفصلة بلغت 34 زيارة مفاجئة غير المدرجة نظاما في عملهم؛ للوقوف على مفاصل الخدمات المقدمة للنزلاء، فيما قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بنحو 22 زيارة خاصة للسجن، ولم ترصد كل تلك الجهات ملاحظات جوهرية تتعلق بالتفرقة والتمييز في المعاملة داخل سجن الدمام المركزي.

نقل صعوبات التعلم إلى شواص يحرم مستفيدي البشائر

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=217016&CategoryID=5

بلقرن: سعد آل عمار

أبدى عدد من أهالي مركز البشائر بمحافظة بلقرن استياءهم من قرار إدارة التعليم في محافظة بيشة بنقل برنامج صعوبات التعلم من إحدى مدارس المركز إلى مدرسة في مركز شواص وحرمان أبنائهم من الاستفادة من البرنامج.

وبين المواطن محمد الشمراني بأن برنامج صعوبات التعلم كان يوجد في مدرسة عبدالله بن حذافة الابتدائية بالبشائر ويشترط لتنفيذه على الأقل تسعة طلاب وهذا الشرط متوافر في المدرسة، مستغربا من إيقاف البرنامج ونقله إلى مدرسة في مركز شواص.

وأوضح المواطن سعد علي بأنه إذا كان ما تزعمه إدارة التعليم من أن المبنى مستأجر فلماذا لا تنقله إلى مدرسة البشائر؟! وهي المبنى الحكومي ذاته وبها مرحلتان للعام والتحفيظ وهم الأكثر حاجة، بدلا من نقله لمسافة نحو 16 كيلومترا.

من جهته، أكد المتحدث الرسمي لإدارة تعليم بيشة عبدالله المعاوي بأن مدرسة عبدالله بن حذافة لا يوجد بها فصول تربية فكرية ولكن تم نقل برنامج مساند (صعوبات التعلم) إلى مدرسة ابتدائية وادي شواص تنفيذا لما ورد في تعميم نائب وزير

التربية والتعليم قبل نحو ثلاث سنوات بفتح برنامج صعوبات التعلم في مبنى حكومي وذي كثافة عالية من الطلاب، مبينا بأن الإجراء نظامي وضمن صلاحيات الإدارة ولمصلحة الطلاب في المقام الأول.

موظفو بند الأجور شكروا "سبق" على إيصال صوت قضيتهم

أحد شروط المادة 6/ 3 أصبح عائقاً أمام الراغبين في التقاعد المبكر

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://sabq.org/cE0gde

حاتم العميري- سبق- مكة:
قال عدد من موظفي القطاعات المدنية، ممن تم تثبيتهم بعد انتسابهم لبند الأجور، إنهم بحاجة ماسة لتعديل أحد شروط المادة 6/ 3؛ ليتمكنوا من ضم خدمة السنوات الطويلة التي قضوها وهم على بند الأجور لإنصافهم، وأنهم ليس لهم مطلب سواه. ويأتي ذلك رغبة منهم في طلب التقاعد المبكر.

جاء ذلك ردًّا على تعليق المؤسسة العامة للتقاعد على الخبر المنشور (احتساب سنوات بند الأجور يثير استياء طالبي التقاعد المبكر). وأضاف الموظفون بأن النظام الحالي هو ما تضمنه تعليق مصلحة معاشات التقاعد على مطالبهم التي نشرتها "سبق".

وأبانوا لـ"سبق": لقد سررنا - ونحن شريحة كبيرة من موظفي الدولة - حينما اقترح عدد من أعضاء مجلس الشورى طلب تعديل أحد شروط المادة 6/ 3 من نظام تبادل المنافع الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 53 وتاريخ 1424 / 7 / 23، الذي ينص على ألا تكون مدد الاشتراك المضمومة مدداً مكملة لاستحقاق المعاش قبل بلوغ سن الستين في النظام الأخير، وإنما يجب على المشترك إكمال المدة التي يتطلبها هذا النظام الأخير، ليصبح (تكون مدد الاشتراك المضمومة مدداً مكملة لاستحقاق المعاش قبل بلوغ سن الستين في النظام الأخير. وبناء على مقترح الشورى، تم تشكيل لجنة بمجلس الشورى لدراسة ذلك، وقد وافقت تلك اللجنة على ذلك المقترح، واستبشرنا خيراً، لكن حينما تم التصويت عليه من قِبل أعضاء مجلس الشورى فوجئنا برفضه؛ الأمر الذي سبب لنا صدمة كبيرة.

وتابعوا: الكثير من موظفي الدولة عملوا على بند الأجور سنوات عدة، وتم ترسيمنا على سلم الموظفين العام، وعملنا ضمنه سنوات عدة أخرى، ونرغب في التقاعد المبكر، واصطدمنا بوقوف ذلك الشرط عائقاً أمامنا.

وقالوا: نطلب إعادة النظر في ذلك المقترح، والموافقة عليه؛ ليكون للموظف الحق في أن يرغب في طلب التقاعد المبكر أو الاستمرار في العمل حتى بلوغ سن الستين؛ إذ إن في ذلك منفعتين، الأولى للموظفين الذين خدموا وطنهم سنين عديدة، ويرغبون في طلب التقاعد والراحة، والأخرى إفساح المجال لكثير من شباب الوطن العاطلين عن العمل.

واختتموا حديثهم بتوجيه الشكر لصحيفة "سبق" على متابعتها قضيتهم، وأن ذلك ديدنها مع القضايا كافة المتعلقة بالمواطنين.

الحياة
AL HAYAT

عضو "شورى" يقترح إسناد "التفتيش والرقابة" للقطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

أوضح عضو مجلس الشورى الدكتور مفلح الرشيدي أن مقترحه بإسناد مهمات التفتيش والرقابة وفرض الغرامات وتحصيلها الخاصة بـ«البلديات» إلى شركات فنية متخصصة، بسبب شكوى الوزارة نفسها من قلة موظفيها مقارنة بعدد المنشآت والمطاعم، إضافة إلى تهاون المراقبين في فرض الغرامات وتحصيل الرسوم لأسباب كثيرة ومختلفة.

مقترح الرشيدي لم تتم مناقشته في جلسة الإثنين أول من أمس، على رغم عرضه على جدول أعمال المجلس، كما أن لجنة الحج والإسكان والخدمات الشورية رفضت تبنيه بسبب تلقيها تأكيدات من وزارة البلدية والشؤون القروية عن وجود نظام جديد للبلديات يدرس، وسيتم رفعه قريباً للجهات العليا.

واستند العضو في دعم مقترحه بالحملة التي قامت بها بلديات مدينة الرياض، وأسفرت عن آلاف المخالفات وإغلاق مئات المطاعم والمحال لارتكابها مخالفات متنوعة، معتبراً ذلك دلالة قوية على وجود خلل في الرقابة والتفتيش غير المنظّم.

وللتأكيد على وجود الخلل، أورد الرشيدي دخل الوزارة من إيراد البلديات البالغ 3 بلايين و 50 مليون ريال، فيما يفترض أن يمثل ذلك الرقم إيرادات بلدية لمدينة الرياض فقط مقارنة بعدد منشآت القطاع الخاص في المملكة.

واستغرب الدكتور مفلح الرشيدي في حديثه لـ«الحياة» أن ترفض اللجنة المقترح بحجة «ربما» أن النظام الجديد قد يتعارض مع التعديل، مضيفاً: «ما الذي يمنع المجلس أن يناقش قضية موجودة؟، وإن كانت الأجهزة تدرس أموراً مشابهة فمصيرها أن تعود لمجلس الشورى لإقراره، المطلوب تعديل مادة في نظام البلديات تسمح للقطاع الخاص أن يقوم بعملية التفتيش والرقابة، ووجود شركات فنية متخصصة لا يلغي عمل مفتشي وزارة البلديات». وأشار إلى أن المجلس قبل أسبوعين درس تقرير وزارة الشؤون البلدية السنوي، وجاء فيه شكواهم من قلة الموظفين، في ظل وجود سوق كبيرة، لا يستطيعون مراقبتها وتفتيشها بحسب التقرير. ولفت الرشيدي إلى أن المقترح مطبق في دول متقدمة، والشركات تعمل في تفتيشها ورقابتها بناء على نظام يحكم عملها، وينسق بينها وبين الجهة المسؤولة عن الإشراف عليها، كما أنه لا يحق لأية شركة فرض غرامة أو تحصيل مبالغ مالية، إلا بموجب النظام المعمول به في الجهة الحكومية. مؤكداً أن الشركات ستكون حريصة على أن تشغل نفسها بنفسها، لأن الجهد المبذول في التفتيش وتحصيل الغرامات بموجب النظام يعني زيادة في دخلها، وبالتالي دخل أعلى للدولة، وسيكون الأمر أكثر راحة في ضبط الرقابة وتنظيمها، مضيفاً: «ضبط السوق هو الهدف، ولا تستطيع الجهة الحكومية مهما بلغت قوتها البشرية أن تراقب هذا العدد المهول من القطاعات والحالات». وبيّن أن الهدف من المقترح تخفيف العبء على البلديات وزيادة مواردها، إضافة إلى وجود نشاط بلدي أكثر التزاماً بالنظافة والبيئة والصحة العامة. ولفت الرشيدي إلى أن دواعي تقديم المقترح بسبب كثرة المخالفات، وضعف الأداء الحكومي، ممثلاً بوزارة البلديات في القيام بدور الرقابة والتفتيش الدائم والمستمر، وهو ما أثر في جودة الخدمات المقدمة، التي تمس صحة المواطن والبيئة ومستوى البيئة والنظافة والصحة العامة.

وعزا السبب الرئيس في كثرة المخالفات الصحية والغذائية والبيئية إلى صعوبة تغطيتها بالكامل من المراقبين التابعين للبلديات، وتهاون بعض المراقبين في المراقبة من فرض الغرامات، وعدم تحصيل الرسوم من المراقبين لأسباب كثيرة ومختلفة.

منوهاً بأن المشكلة تتسع بسبب التوسع الكبير للنشاطات البلدية في جميع مدن المملكة، في مقابل عدم كفاية أعمال التفتيش والرقابة التي تقوم بها الأمانات والبلديات بسبب نقص الكوادر البشرية وضعف النواحي المالية. واعتبر أن الحل لسد هذه الفجوة بإسناد قطاع التفتيش والرقابة لتحصيل الغرامات في ما يتعلق بالنشاطات البلدية، وهي خطوة من خطوات الخصخصة التي تتجه إليها الدولة، إذ سبق وأن أُسندت أعمال حكومية إلى القطاع الخاص وأثبتت نجاحها. كما أن إشراك القطاع الخاص في عملية التفتيش والرقابة على الأعمال البلدية سيسهم في فتح باب التوظيف لأعداد كبيرة من كوادر متخصصة من السعوديين.

يذكر أن إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص المسجلة في المملكة بلغ مليون و 78 ألفاً بنهاية 2013، في الوقت الذي لم يذكر في التقرير السنوي أعداد المفتشين التابعين للبلديات على مستوى المملكة.

وينتظر عرض مقترح الرشيدي من جديد على جدول أعمال المجلس للنقاش، ومن ثم التصويت على مدى ملاءمته.

قاضٍ" يطلق سعودية من زوجها بشرط مسبق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
أصدر قاضٍ سعودي حكماً يقضي بـ«التفريق» و«فك» الارتباط بين زوج وزجته، استناداً إلى وجود شرط مكتوب في عقد الزواج تضمن حقها في الطلاق عندما تريد ذلك، وفي أي وقت، وفسخ العقد بينهما.
واستعان قاضي محكمة الأحوال الشخصية في منطقة الرياض بكتاب «راية المجد» و«صاحب الحاوي في الصغير»، في إصدار الحكم، مشيراً إلى أن مثل هذا الشرط عائد إلى مسألة اشتراط الخيار في النكاح، وهو شرط صحيح، ولا يؤثر على عقد الزواج، وأن للزوجة بموجبه الخيار لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج)».
وجاء حكم المحكمة بعد أن تقدمت «الزوجة» بطلب فسخ العقد من الزوج بسبب رفض زوجها توفير مسكن لها والنفقة عليها بالمدينة التي تقطنها، استناداً إلى شرط الزوجة في عقد الزوجية.
وبحسب مصادر قضائية لـ«الحياة»، فإن قاضي محكمة الأحوال الشخصية في الرياض استند إلى وجود شرط في عقد الزوج المبرم بين الزوج والزوجة تضمن حقها في الطلاق عندما تريد ذلك وفي أي وقت.
وأكدت المحكمة أن الزوجة اشترطت في العقد على زوجها أثناء اتمام عملية الزواج بـ«أنه في حال الرغبة في الطلاق فإن الـزوج يطلقـها من دون شروط».
وأورد قاضي محكمة الأحوال الشخصية في حكم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم»، مشـيراً إلى أنه وقياس على شرط طلاق الضرة، وتراخياً فإنه عائد لمشيئتها فكذلك طلاق نفسها، ولأن الزوج دخل العقد على بصـيرة ووافق عليه، إضافة إلى موافقته على الشرط، إذ إن الزوج رفض توفير المسكن لزوجته في محل إقامتها، إضافة إلى رفض الزوج تطليق زوجته حكمت المحكمة بالتفريق بينهما.
وحدد قاضي المحكمة طريقة التفريق بين الزوجين بطلقة واحدة تضاف للطلقتين السابقتين، وهو الطلاق الثالث، مشدداً على الزوجة بالعدة بحسب حالها، وعدم الزواج لحين انتهاء العدة ومصادقة محكمة الاستئناف على الحكم.
فيما رفض الزوج طلب الفسخ التي تقدمت به الزوجة إلى المحكمة إلا بتعويض، وأكد أنه مستعد بتوفير السكن والنفقة إذا انقادت الزوجة إليه في محافظة جدة، إلا أن الزوجة أصرت على دعواها وحصولها على السكن في الرياض، إضافة إلى النفقة.
وأكد الزوج أن الشرط الموجود شرط فاسد لا يفسد العقد ولا يلزم تحقيقه، فيما أكدت المحكمة، أنه وبالنظر إلى عقد الزواج لا يوجد شرط للزوج، وللزوجة شرط واحدة في حالة الرغبة بالطلاق يطلق الزوج من دون شروط، مشيرة إلى أن عقد الزوج مصادق عليه من رئيس محكمة الاحوال الشخصية
وكانت آخر إحصائية أصدرتها وزارة العدل على موقعها الإلكتروني كشفت عن أكثر من 33 ألف حالة طلاق خلال العام ٢٠١٤، فيما بلغت حالات الخلع على مستوى جميع المناطق ٤٣٤ إثبات خلع، إضافة إلى زيادة أعداد حالات الطلاق خلال العام الحالي بأكثر من ٨٣٧١ حالة طلاق عن العام الماضي، وتصدرت منطقة مكة المكرمة المناطق السعودية الأكثر إصداراً لصكوك الطلاق بإجمالي وصل إلى أكثر من 9 آلاف إثبات طلاق، وجاءت مدينة جدة على رأس قائمة أكثر المدن السعودية كافة إصداراً لإثباتات الطلاق بـ ٥٣٠٦ آلاف إثباتات، تلتها العاصمة المقدسة بواقع ٢٣٢٦ إثبات طلاق، و١٤٥٩ إثبات طلاق في الطائف، بينما توزعت بقية حالات الطلاق البالغة ٨٦٣ حالة على بقية مدن ومحافظات منطقة مكة المكرمة.

... «قانوني»: يجب الوفاء بـ«الشرط» إذا كان حلالاً
< علق الباحث الشرعي هاني الشيخي على الحكم بقوله : «إن الشروط في النكاح ثلاثة أنواع بحسب كتاب الشرح الممتع على زاد المستقنع لمحمد الصالح العثيمين رحمه الله وهي الصحيح والفاسد الذي لا يفسد العقد، ويبقيه منتجاً لأثاره، والفاسد الذي يفسد العقد ونتاج آثاره».
وأضاف: «خيار الشرط في النكاح على قولين، قول للجمهور بعدم جوازه، وقول آخر يرى خلاف ذلك وصحته (خيار الشرط) كصحته في البيوع، وهو القول الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وذهب إلى رأي شيخ الإسلام، وأخذ به أيضاً محمد الصالح العثيمين رحمه الله».
وتابع: «عليه فإن اشترط في عقد النكاح شرطاً جاز ذلك، ووجب الوفاء به شريطة أن يكون حلالاً لحديث النبي صلى الله عليه وسلم (المسلمون عند شروطهم، إلا شرطاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً)» رواه الترمذي وابن ماجه، وصححه الألباني.
وقال: «بل وأصبح من أحقها وفاء لدخول الشرط الصحيح في النكاح تحت مظلة حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: (إن أحق الشروط أن تستوفوا به ما استحللتم به الفروج) متفق عليه، ولعموم قوله تعالى:(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)».

الشورى يناقش وضع تشريع لمحاسبة المفحطين ..

التشهير بمجرمي إنشاء الشبكات الإباحية والمساس بـ• الخصوصيات"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028847

: الرياض ـ عبدالسلام محمد البلوي
يناقش مجلس الشورى يوم الثلاثاء المقبل تقرير لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات لإضافة عقوبة التشهير لجرائم المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية التي نصت عقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال أو بالعقوبتين معاً لكل شخص ارتكب جريمة إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الاباحية أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها، أو أنشأ موقعاً على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار في الجنس البشري او تسهيل التعامل به، أو للاتجار بالمخدرات أو المثيرات العقلية أو ترويجها أو طرق تعاطيها وتسهيل التعامل بها، أو إنتاج ما يمس النظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية او أحد أجهزة الحاسب.
وحسب تقرير لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات الذي حصلت عليه " الرياض" فالمجلس سيناقش توصية لتعديل المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وإضافة نص يجيز الحكم بنشر الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية أو بالطريقة التي تراها المحكمة مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة وحجمها وتأثيرها.
ومن المقرر أن يناقش المجلس في جلسة الثلاثاء أيضاً توصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط وتقرير لجنته الأمنية بشأنها، وتقرير اللجنة الصحية وتوصيتها بملاءمة دراسة مقترح عضو المجلس منى عبدالله آل مشيط ـ نشرته الرياض ـ بتعديل النظام الصحي في المملكة وإضافة فقرات تعنى ببرامج صحة المرأة ووضع السياسة الوطنية لذلك.

المعيقل: صرف 4.5 مليار ريال لـ 480 ألف معاق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
اضغط هنا

مفضي العنزى – الرياض
أوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل أنه تم خلال العام الماضي صرف 4.5 مليار ريال لـ 480 ألف معاق، مؤكدًا أن هناك برامج إعانات ولدينا 38 مركز تأهيل يعمل على مدار الساعة.
وأشار إلى أن الوزارة أضافت خلال الأسبوعين الماضيين أكثر من 36 ألف معاق على قائمة الانتظار، وأنه سيتم إضافة 1200 خلال اليومين المقبلين، وأشار إلى أن هناك برنامج الخدمة المنزلية والأجهزة الطبية، مؤكدًا أنه لن يكون هناك أي معاق في قوائم الانتظار خاصة مع اهتمام مباشر من خادم الحرمين الشريفين ووزير الشؤون الاجتماعية.
جاء ذلك خلال تدشين البرنامج الإلكتروني الشامل الذي ينظم أعمال مركز التأهيل الشامل بالرياض. وقال أن هذه التجربة ستدرس لتطبيقها في جميع المراكز.

"الشورى": وفاة 68 ٪ من مصابي "كورونا" العام الماضي مصابون بالفيروس لديهم أمراض مزمنة كالفشل الكلوي والتهاب الرئتين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض
كشف مجلس الشورى عن انخفاض حالات الوفاة بسبب مرض الكورونا هذا العام مقارنة بما كانت عليه في العام الماضي، حيث بلغ عدد الوفيات هذا العام ما نسبته من 38-41% من عدد المصابين، في حين توفي العام الماضي ما يقارب 68% من الحالات المصابة، لافتا النظر إلى أن الوفيات هي بين الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة خاصة مرضى الفشل الكلوي والتهاب الرئتين وبعض حالات مرضى السكري.
جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد من المجلس لوزارة الصحة مؤخرا، حيث أكد عضو المجلس الدكتور عبد الرحمن السويلم أن مسؤولي الوزارة أشاروا إلى انخفاض الإصابة بين العاملين الصحيين هذا العام إلى 18 ضعفا مقارنة بعدد الإصابات خلال العام الماضي، وأكدوا عدم دخول أي من الممارسين الصحيين المصابين بالمرض العناية المركزة منذ بداية هذا العام حتى الآن.
وأوضح أن تفشي المرض حدث بسبب عدم الالتزام في تطبيق معايير الجودة ومكافحة العدوى داخل المنشآت الصحية، مؤكدا أن نسبة انتشار الكورونا لم يبلغ مرحلة الوباء، كما أن انتقال الفيروس بين المخالطين لم يتجاوز 4% .

وأرجعت وزارة الصحة إيضاحها لوفد اللجنة الصحية بمجلس الشورى تضاعف حالات المرض المكتشفة هذا العام إلى زيادة وعي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، كما أن الوعي لدى أفراد المجتمع ساعد على سرعة مراجعة المرضى للمستشفيات رغم الإصابة بأعراض الأنفلونزا، كما أن تطوير المختبرات وتوعية وتدريب العاملين في كل المناطق ساعد على سرعة الاكتشاف للمرض وسرعة التبليغ.

وأوضح الدكتور السويلم أن الحالات المصابة بمرض كورونا التي تم اكتشافها مؤخرا حدثت خارج منشآت وزارة الصحة، وهو ما يعكس امتداد جهود الوزارة واهتمامها بهذا المرض إلى المنشآت الصحية بالقطاع الخاص، لافتا النظر إلى أن وزارة الصحة تنسق مع جميع القطاعات الصحية حول إجراءات العلاج والوقاية، ومتابعة المخالطين للمرضى المصابين بفيروس كورونا، والتبليغ عن الحالات المرضية.

وقال إن مسؤولي وزارة الصحة أوضحوا خلال الاجتماع وجود تعاون مع وزارة الزراعة لفحص الإبل ومراقبتها وتوعية رعاتها ومخالطيها. مشيرا إلى أن زيادة الحالات المصابة علاقة بتغير الطقس.

وقد قام الوفد بالاطلاع على الموقف من مرض كورونا، والوقوف على آخر المستجدات بشأن عدد المصابين، والإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة للحد من انتشار المرض، فقد وجه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اللجنة الصحية بالمجلس بالتواصل مع وزارة الصحة لاستجلاء الموقف بشأن مرض كورونا، والجهود التي تبذل لاحتواء المرض والحد من انتشاره، وتقديم تقرير بهذا الشأن للمجلس.

بحث تطوير آليات استخدام التقنية في السجون

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150311/Con20150311758153.htm

سطام الجميعة (حائل)

رأس مدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي، اجتماعا ضم عددا من مسؤولي مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية برئاسة مدير المركز اللواء الدكتور طارق الشدي.

وتم خلال الاجتماع استعراض ومناقشة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال ذات العلاقة بتطوير آليات استخدام أجهزة التقنية الحديثة في المديرية العامة للسجون، إنفاذا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، بإحلال التقنية الحديثة في بيئة العمل وتطوير الإجراءات لمواكبة ما تشهده الداخلية وكافة فروعها من خطوات تطويرية على كافة الأصعدة.

ومن ناحيته، أبدى مدير مركز المعلومات الوطني استعداده التام لتسهيل توظيف جميع الإجراءات التقنية وتقديم كافة الخدمات في جميع المجالات المشتركة.

وفي ختام الاجتماع، قدم اللواء إبراهيم الحمزي شكره وتقديره لمدير عام مركز المعلومات الوطني وأركاناته، مشيدا بالجهود المبذولة من قبلهم لتعزيز التعاون المشترك بين القطاعات الأمنية لما فيه مصلحة الوطن المواطن في هذا الوطن الغالي.

25 سريرا جديدا لعلاج الإدمان والنساء يسجلن1٪

الكبتاجون أكثر المواد تعاطيا بين الذكور والحشيش بين الإناث

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217070&CategoryID=3

الرياض: معيض الرفدي
أعلن المدير التنفيذي لمجمع الأمل للصحة النفسية في الرياض الدكتور محمد مشعوف القحطاني أمس عن بدء خطة توسعية لزيادة استيعاب المرضى بالمجمع، ومن بنودها إضافة قسم جديد يستوعب تنويم أكثر من 25 مريضا، مشيرا إلى العمل على توفير الكوادر المؤهلة اللازمة لمواكبة هذه الزيادة.
من جانبه، كشف رئيس أقسام علاج الإدمان في مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض استشاري الطب النفسي الدكتور فهد المنصور أن "التوسعة الجديدة ستكون في أقسام علاج إدمان الرجال، وتأتي بعد انتقال الأقسام النسائية لمبناها الجديد داخل المجمع، مع العمل على توفير كوادر من أطباء، وممرضين، واختصاصيين نفسيين واجتماعيين، ومرشدي تعافي"، مضيفا أنه سيتم تحديث البرامج العلاجية بما يتناسب مع الخطط التطويرية بالتشاور مع مختصين من الولايات المتحدة الأميركية. وأوضح أن "علاج الإدمان لا يستلزم التنويم، فهنالك عدد من البرامج التي تسهم في التعافي دون الحاجة إلى الإقامة بالمستشفى، منها العيادات الخارجية، والتدخلات الإسعافية، والرعاية اللاحقة، ومنزل منتصف الطريق".
وبين الدكتور المنصور أن "أساس العلاج في الإدمان التركيز على الجوانب المعرفية والسلوكية، وتقليل تأثير الاشتياق للمادة المخدرة، وبالتالي التقليل من الانتكاسة، وتستغرق هذه المرحلة من ثلاثة أسابيع إلى شهر، حسب ما تستدعيه الحالة الصحية والنفسية للمريض".
ولفت إلى أن "أكبر مشكلة تواجه تنفيذ برامج علاج الإدمان تذمر المرضى، وعدم قبولهم العلاج، وإجبارهم على الإقلاع عن التعاطي، ما يضعف فاعلية تلك البرامج"، مشيرا إلى وجود أنشطة محفزة تتمثل في زيادة الدافعية لدى المريض، والدور الذي يلعبه مرشدو علاج الإدمان لتبصيره بخطورة إدمانه.
ونفى الدكتور المنصور أن تكون مدة مداواة المريض تحدد تبعا لنوع المادة التي يتعاطاها، أو مدة الإدمان، موضحا أن ذلك يرجع إلى الأعراض النفسية والذهانية المرافقة ومدى الاستجابة للعلاج. وعن أكثر المواد المخدرة تعاطيا بين الرجال والنساء، قال "يأتي الكبتاجون في المرتبة الأولى بالنسبة للمدمنين، ثم الحشيش والكحول، وبالنسبة للنساء فإن مادة الحشيش تأتي في البداية، يليها الكبتاجون فالكحول، ثم الاستخدام السيئ للمواد المهدئة المقيدة".
وأكد استشاري الطب النفسي وعلاج الإدمان في مجمع الأمل بالرياض أن "نسبة الإدمان على الهيروين والكوكايين شهدت تراجعا ملحوظا، إذ تراوح بين 3 – 7% من مجموع مدمني المخدرات، وتعد الفئة العمرية من 18 – 25 عاما أكثر الفئات تعاطيا للمخدرات من الذكور، ومن 20 – 30 عاما الأكثر تعاطيا لدى الإناث". وأشار إلى أن "نسبة المدمنات لا تتجاوز 1%، وعدد الأسرة المخصصة لعلاجهن كاف، إذ لم يزد عدد المريضات المنومات عن ست في المرة الواحدة، وهو العدد الإجمالي لأسرّة القسم". وحول مدة علاج المدمنة على المخدرات، وما إذا كان هناك اختلاف بين الرجال والنساء في ذلك، قال الدكتور المنصور "لا يوجد اختلاف حقيقي بين مدة علاج المدمنة مقارنة بالمدمن، ولا في نوع العلاج". ولفت إلى أن هناك زيادة في عدد حالات الإدمان والحاجة الماسة إلى زيادة الكوادر البشرية لتقليل الضغط، مشيدا بالدور الذي يقوم به المجمع الذي أصبح مقصدا لطالبي العلاج من أبناء الخليج الذين يعانون مشكلات إدمانية، ونجح من خلال برامجه في التأهيل ومنع الانتكاسة من مساعدة كثير منهم على الإقلاع عن التعاطي.
وكان قسم الإسعاف والطوارئ في مجمع الأمل استقبل خلال العام الماضي 34843 حالة، فيما استقبلت العيادات الخارجية 40202 حالة نفسية وإدمان، وبلغ عدد المنومين 2376، منهم 18 مريضة تم تنويمهن في أقسام الإدمان.

باشطح: الإرث الاجتماعي أعاق مشاركة المرأة ثقافيا

أكاديمية تؤكد أن خطابا متعاليا كرس مفهوم الذكورة.. ولا بد من مراجعة نصوص الفتاوى بطريقة واعية

75

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Culture/News_Detail.aspx?ArticleID=217080&CategoryID=7

جدة: ياسر باعامر

أعادت الأكاديمية فوزية باشطح ملف المرأة السعودية إلى واجهة الجدل بعد أن طرحت مجموعة من العوائق التي تعيق مشاركتها، في التنمية والحراك الثقافي المحلي، مرجعة ذلك إلى تصورات اجتماعية وفقهية. وباشطح الأستاذ المساعد في قسم علم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز تحدثت منتصف الأسبوع الجاري في الصالون الثقافي النسائي بنادي جدة الأدبي بورقة عنونتها بـ"عملية توزيع الأدوار بين الجنسين"، مهدت فيه فلسفيا بطبيعة التنشئة التي تقوم على عملية توريث المفاهيم من خلال تبادل الأدوار وانتقالها من جيل إلى آخر.

ربما لم تتحدث الدكتورة باشطح عن كتابها "المرأة السعودية بين الفقهي والاجتماعي"، إلا أنها استندت إلى عدد من الأفكار التي جاءت في مضمون صفحاته، ويظهر ذلك من خلال المداخلات التي استطاعت أن تثيرها بين جموع الحاضرات التي توزعن ما بين السلك الأكاديمي، والمثقفات اللواتي طرحن تفاصيل كثيرة أهمها، مطالبة بعضهن إلى أهمية تصحيح الموروث الثقافي تجاه المرأة، وتشكيل خطاب معرفي حضاري موازٍ لـ"الخطاب الديني المتعالي" بحسب وصفهن، وهو ما كرس وفقا لذلك مفهوم الذكورة على حساب مشاركة المرأة.

المداخلات شكلت أرضية للدكتورة باشطح التي أشارت إلى أن المجتمع بحاجة إلى محاولة جديدة، بقراءة نصوص الفتاوى قراءة واعية بعيدة عن التحيز، مع محاولة نقاش مضمونها حول قضايا المرأة في إطار التغيرات و التحولات التي يمر بها المجتمع.

ذهبت باشطح إلى التأكيد على أهمية قراءة النصوص من بعدها الاجتماعي في الوصل بين الديني والاجتماعي، وقالت "والمرأة من الناس وهي مخاطبة بمفردة (الناس) التي تكررت في الخطاب القرآني 190 مرة كالرجل تماما، وهذا يعني أنها مكلفة ليس بتلقي الخطاب وحسب وإنما بفهمه وفقهه، حتى يتسنى لها استيعاب مسألة الفصل بين الدين والسلوكيات المنبثقة من (لا وعي المجتمع)، والمتمثلة في رسائل رمزية سلبية، تظهر من خلال سلوكيات أفراد المجتمع وتعاملاتهم تجاه قضاياها".

مصطلح الذكورة ركزت عليه باشطح كثيرا، حينما ذهبت إلى أن التعامل الذي أسسه المجتمع الذكوري ضد المرأة ولم يؤسسه الدين. إذ يختزن كل من الذكر والأنثى مخيالا معينا حول جنسه، تشبعا به عبر الضخ الاجتماعي الكثيف الذي يصحبهما منذ الولادة، ويؤكد لهما على أن المرأة أداة لخدمة المشاريع العائلية والجسدية للذكر.

وتساءلت باشطح قائلة "هل عملية توزيع الأدوار داخل الأسرة والمجتمع عملية فطرية "بيولوجية" أم اجتماعية؟" فأجابت مباشرة بأنها عملية مجتمعية تتحيز فيها إلى الجهة الأقوى، إذ التدبير والترتيب نظام يمثل عملية ترتيب يظهر سلطة المعرفة، الفقه، الثقافة.

وذهبت أيضا في محاضرتها بالصالون النسائي إلى أن كل مجتمع لديه مجموعة قواعد وقوانين فصلتها بمفاهيم السلطات "الاستعلاء، والتهميش، والدونية التي يرفضها العقل، التي أفرزت فكرة سلطات الرجل في الثقافة الاجتماعية، وهي تقول "إنه كلما زادت هذه السلطات زادت الفروقات والآثار التي تعكس عملية توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة، فمفهوم الرجولة كرس له المجتمع، ووضع له مجموعة صفات أصبحت مقبولة اجتماعيا، بل إن المجتمع تقبل بعض السلوكيات المرتبطة بصفاته، كالعنف الذي هو حصيلة مفاهيم تكريس صفات القوة للرجولة، والضعف والخنوع والميوعة تكريس مفهوم الأنوثة".

الرسالة التي أرادت باشطح إيصالها إلى بنات جنسها تحمل المجتمع المحلي تكريس الفروقات بين الذكور والإناث حتى ازدادت قيمة الرجل على المرأة.

متحدث "الأحوال المدنية" وعد بإنهاء المعاملة في وقتٍ سابق

شاب عشريني بجدة يبحث عن هويته الوطنية منذ4 سنوات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://sabq.org/6J0gde

سلطان السلمي- سبق- جدة:
يعيش الشاب عبدالرحمن بن عبدالله الشمراني البالغ من العمر 21 عامًا معاناة استمرت منذ أربع سنوات، وهو يلهث خلف إصدار هويته الوطنية لدى الأحوال المدنية التي حرمته إكمال دراسته أو اللحاق بوظيفة يجمع بها قوت يومه هو ووالدته الكبيرة في السن، وحتى الخروج من المنزل.

وروى الشاب عبدالرحمن بن عبدالله الشمراني لـ"سبق" تفاصيل قصته قائلاً: ولدت في عزاء والدي (رحمة الله عليه) بعدها والدتي تزوجت عمي، ولم يقم أحد بإضافتي بكرت العائلة الخاص بوالدي المتوفى، وبعد ذلك عشت مع عمي في منزله ومن ثم سجلني عمي في المدرسة لدراسة المرحلة الابتدائية في الطائف بشهادة الميلاد، ومن ثم بمرحلتي المتوسط والثانوي.

وأضاف: بعد تخرجي بدأت معاناتي عند تقدمي لاستخراج بطاقة الهوية الوطنية طلبوا مني تقديمها من محافظة جدة وقمت بذلك قبل أربع سنوات وطيلة هذه المدة هي بين صادر ووارد الرياض جدة وفي الفترة الأخيرة انتقلت المعاملة إلى الإمارة والديوان الملكي بجدة.

وأشار "الشمراني": طيلة هذه الفترة حرمت من إكمال دراستي الجامعية أو الالتحاق بوظيفة أعيل بها نفسي ووالدتي الكبيرة في السن، وحتى من حريتي في الخروج من المنزل أو السفر خارج المدينة.

وختم بقوله: أناشد المسؤولين كافة، وبمقدمتهم خادم الحرمين الشريفين، أن ينهوا معاناتي، ويمنحوني حريتي.

ومن جهة أخرى قامت "سبق" بالتواصل مع المتحدث الرسمي للأحوال المدنية، محمد الجاسر، وشرح معاناة الشاب عبدالرحمن الشمراني تأخر المعاملة بين الرياض وجدة، فأفاد بأن المعاملة سوف يتم الانتهاء منها وتسليمه هويته الوطنية، وذلك في وقت سابق، ولكن إلى الآن لا يزال الشاب بلا هوية، ومعاناته مستمرة.

رغم مجهودات إدارات المرور :

أسبوع المرور الخليجي يترقب حملات ميدانية وإعلامية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4052730

وليد النهدي - الدمام
انطلق أسبوع المرور الخليجي، وهو الحدث السنوي الذي تترقبه المملكة وبقية دول الخليج، والهدف منه التوعية المرورية ونشر ثقافة السلامة المرورية بين أفراد المجتمع، والحد من مسلسل الحوادث المرورية الذي يزداد كل يوم.

ومع تقديرنا للدور الذي تقوم به إدارات المرور بالمملكة في هذا اليوم، حيث يتم توزيع الورود على السائقين عند الإشارات بالتعاون مع التعليم أحيانا، وتتم إقامة العديد من الفعاليات وتشمل أنشطة توعوية في مجال السلامة المرورية والتوعية بالأسلوب الأمثل لقيادة المركبات، واستخدام الطريق ورفع مستوى السلامة لدى قائدي المركبات، وإقامة المحاضرات والندوات الإرشادية بمدارس وجامعات المملكة.

ورغم ذلك إلا أن أسبوع المرور في حاجة إلى المزيد من البرامج التوعوية والتثقيفية المكثفة ويأخذ البرنامج الأسلوب الميداني والإعلامي حتى يصل إلى أكبر قطاع من الناس وبالتالي يحقق أسبوع المرور الخليجي هدفه في التوعية والتثقيف للحد من الأرقام المفزعة للحوادث المرورية التي أصبحت كابوسا مزعجا يطارد الجميع .

مظاهر الاحتفالات

حيث من الملاحظ أن فعاليات الأسبوع تركز غالبا على شكل الاحتفالات أكثر من الجانب التوعوي والتثقيفي وهذا مايحتاج إليه قائدو المركبات، فيجب أن يتم التركيز على معلومات موثقة وحقائق خطيرة من خلال برامج مكثفة تصل إلى الموظفين والعاملين في كافة المواقع التي يعملون بها، حيث إن الجانب الميداني مهم جدا في الوصول بالمعلومات إلى الجميع، مع التركيز على الحملات الإعلامية التي تسخدم لغة الأرقام والإحصاءات الرسمية عن الحوادث المرورية وتأثيراتها السلبية على الجميع، وتستطيع أن تلقى الحملات الإعلامية الضوء على نزيف الطرق والقيادة المثلى وكيفية تجنب المخاطر على الطرق وغيرها من الحقائق المختلفة مثل أبرز الحوادث التي وقعت في العام الذي سبق انطلاق أسبوع المرور وضحاياها والخطط التي تقوم بها الدولة للحد من مسلسل الحوادث وغيرها من الأمور .

31 عامًا

يذكر أن أول أسبوع مروري خليجي موحد قد انطلق قبل 31 عامًا أي في ١٩٨٤، واللقاءات والشعارات تتوالى بهدف تحقيق أهداف هذه الأسابيع بأهمية الحفاظ والالتزام بقواعد وأنظمة وقوانين المرور، تجنبًا لمزيد من الحوادث المرورية، والتي راح ضحيتها الآلاف من البشر سنويا في دول مجلس التعاون ..

المملكة الأولى

ويبلغ عدد المركبات المستخدمة على طرقات المملكة نحو 12 مليونا، وذلك بنهاية العام الماضي، وسط توقعات بارتفاع عددها إلى أكثر من 25 مليون مركبة بحلول العام 2030.

وتحتل الإمارات المرتبة الثانية بعد المملكة في إجمالي مبيعات السيارات، فيما تجاوز عدد السيارات في الإمارات حاجز 3.5 مليون سيارة بنهاية العام الماضي. وفي عمان ارتفعت أعداد السيارات بشكل ملحوظ، ووصل عددها إلى ما يزيد على 1.3 مليون سيارة تستخدم طرقا معبدة بلغت 32 ألفًا و606 طرق.

فيما شغلت الكويت المركز الأول عربيًا والسادس عالميًا من حيث عدد السيارات المملوكة للأشخاص، حيث بلغ عددها 723 سيارة لكل ألف شخص، وفقًا لتقرير صادر عن وكالة أوتوستات الروسية لتحليل سوق السيارات بناء على معلومات وإحصائيات من البنك الدولي والمنظمة الدولية لصناع السيارات في باريس.

حقائق وأرقام

وفي عام 2013 سجلت المملكة أكثر من سبعة آلاف حالة وفاة جراء الحوادث، أي بمعدل 20 حالة وفاة يوميا، وبلغت نسبة الوفيات من فئة الشباب بين 18-22 سنة 73 %، كما سجلت 40 ألف إصابة سنويا من الحوادث المرورية، 30 % منها إعاقات دائمة، وبنسبة 35 معاقا يوميا. وتقدر خسائر الحوادث على الاقتصاد الوطني السعودي سنويا بنحو 21 مليار ريال بين رعاية صحية وفقدان عناصر منتجة وإضرار بالممتلكات . ومع توالي هذه الأرقام المخيفة تبرز الحاجة الى مزيد من البرامج التوعوية والحملات الإعلامية على أن تنتهج أساليب جديدة حتى تجذب أكبر شريحة من قائدي السيارات ..

جدة: "رزان" تعود إلى منزلها... وتحقيقات لفك لغز "أفريقية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة - أروى خشيفاتي
عادت الطفلة المفقودة «رزان الغامدي» (13 عاماً) إلى منزل ذويها في جدة أمس، بعد أن استنفرت الأجهزة الأمنية والفرق التطوعية للبحث عنها منذ إختفائها بظروف غامضة الأحد الماضي، إذ فوجىء ذووها باتصال هاتفي أمس (الأربعاء)، من شخص «غريب» يبلغهم بأن أبنتهم في حالة صحية جيدة وستعود إليهم خلال ساعات.
ويروي عاطف الغامدي (شقيق رزان) لـ «الحياة» قصة اختفائها إلى حين عودتها إلى منزلها، إذ قال : «إن شقيقته تبلغ من العمر 13 عاماً، وتدرس في الصف الثاني المتوسط، وأن أسرتها فقدتها الأحد الماضي، وذلك أثناء تنزه الأسرة في ممشى يقع خلف منزلهم بحي الواحة في محافظة جدة.
وأضاف إن رزان غابت عن الأنظار بشكل مفاجئ، إذ كان الممشى عصر الأحد الماضي مزدحماً بالناس، ولا يـوجد مؤشر للقلق، لكنها اختفت فجأة، وكانت الأسرة تتوقع عودتها سريعاً بعد انتهائها من اللـعب في المتنزه، إلا أنه في واقع الأمر اختفت في ظروف غامضة.
وأوضح عاطف أنه في اليوم الذي فقدت فيه شقيقته، أفاد عدد من المواطنين الذين كانوا في ممشى الحي أنهم شاهدوا الطفلة برفقة سيدة من الجنسية الأفريقية، وهي تسير ممسكة بيدها، كما أن الطفلة كانت تصدر أصواتاً غريبة وغير مفهومة، ليخطر في أذهان المارة أنها تسير مع خادمتها، وأن رزان تعاني مشكلات في النطق.
ولفت عاطف إلى أن والدته تعيش حالاً نفسية سيئة جداً، إذ يتم إعطاؤها عقاقير «منومة» بشكل مستمر حتى لا تفيق وتزداد حالها النفسية سوءاً، خصوصاً أن «رزان» طفلتها قبل الأخيرة والمدللة.
وأشار عاطف إلى أنه أبلغ شرطة المحافظة والجهات الأمنية بالحادثة، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة، منوهاً إلى أنه تلقى اتصالات من عدد من الفرق التطوعية والمواطنين الذين بادروا في البحث عن الطفلة في طرقات وأزقة المدينة.
وقال : «فوجأنا أمس الأربعاء بوقوف سيارتين أحدهما أجرة عامة، أمام باب المنزل، لتنزل رزان من سيارة الأجرة، وعلى الفور تمكن عدد من أفراد الأسرة محاصرة السيارتان، إلى حين حضور الدوريات الأمنية، التي باشرت التحقيق مع السائقين، لمعرفة تفاصيل حادثة الخطف الغريبة هذه».
وكانت مواقع التواصل الاجتماعي تناقلت منذ الأحد الماضي نبأ اختفاء «رزان»، إذ ظهرت العديد من الهاشتاغات في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، من بينها ما حمل عنوان «مفقودة جدة»، «رزان ناصر الغامدي»، «البحث عن الطفلة المـفقودة رزان الغـامدي»، وغيرها من رسائل «واتـساب» تدعو إلى تشكيل فرق تطوعية للبحث عن الطفلة.
وحاولت «الحياة» التواصل مع المتحدث الرسمي لشرطة منطقة مكة المكرمة المقدم عاطي القرشي، إلا أنه لم يستجيب لاتصالات الصحيفة المتكررة.

«استشاري»: الطفلة بحاجة إلى عرضها على اختصاصي نفسي

< أكد استشاري في الطب النفسي أن نسب هرب الأطفال من منازل آبائهم ضعيفة جداً، إلا في حال عيش الطفل تحت ضغط نفسي شديد جداً، وجو عائلي يشوبه الاضطهاد.
وقال الاستشاري في الطب النفسي الدكتور حاتم الغامدي لـ «الحياة» إن تخويف وتهديد الأطفال يمكن أن يتسبب في صدمة عاطفية قوية جداً تتسبب في تشتت مشاعر الطفل، ما يجعله يفقد سيطرته على سلوكه الطبيعي، وقدرته على الدفاع عن نفسه، ليصل إلى مرحلة الاستسلام الكامل، موضحاً أن سبب ذلك يكمن في توقعات الطفل بحدوث ما هو أسوأ مثل الموت وفقدان الأهل.
وأشار إلى أن تهديد الطفل بصوت عالٍ، أو بأداة حادة، أو غيرهما، قد يجعل يصدر تصرفات غير طبيعية.
وعن التصرف السليم في حال عودة الطفلة رزان إلى أسرتها، أجاب بأن الطفلة ستكون بحاجة ماسة لعرضها على استشاري نفسي، ليجعل الحادثة التي حصلت لها أمراً طبيعياً، لكي لا تلوم نفسها على ما حدث.

وعن إمكان هرب الطفلة «رزان» من منزل أهلها، أجاب الغامدي بأنه يستبعد بشكل كامل هربها من ذويها، لاسيما وأنها لا تزال طفلة لم تتجاوز الـ13 من عمرها، إذ إن الهرب مستبعد في حياة الأطفال، إلا في حال كان الطفل يعيش في ضغط نفسي سيئ جداً، وجو يشوبه الاضطهاد والعنف من الوالدين، مشدداً على أن أسباب ونسب هرب الأطـفال من منازل آبائهم ضعيفة جداً.

"التحديات" الحاضر الأبرز في احتفال السعوديات بـ "اليوم العالمي للمرأة"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
فعلت نساء المنطقة الشرقية أول من أمس، «اليوم العالمي للمرأة»، من خلال ندوة عقدت في صندوق «الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة»، استعرضت التحديات التي تواجه المرأة العربية عموماً، والسعودية على وجه الخصوص، وكيفية تخطي العقبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وقالت نائب الأمين العام للصندوق هناء الزهير خلال مشاركتها في الندوة: «إن المرأة السعودية تمكنت من تخطي العقبات، سواءً أكانت الثقافية أم الاجتماعية أم حتى الاقتصادية. فيما أكدت مؤشرات النمو الاقتصادي على نجاحها في تجاوز العقبات، كما وصلت إلى مراكز صنع القرار».
واعتبرت الزهير يوم المرأة العالمي «رمزاً لنضال المرأة التاريخي، ورصداً لإنجازاتها في مجالات عدة»، لافتة إلى أن المرأة العربية تواجه في هذا اليوم «تحديات كبيرة، لأجل تطوير ذاتها ومهارتها وموازنة مسؤوليتها لأداء دورها التنموي». وقالت: «إن تميز المرأة العربية عموماً، والسعودية على وجه الخصوص في مواصلة البناء تأكيد لدورها في بناء المجتمع وتربية أجيال تؤمن بأوطانها بالتكامل والتعاون والتسامح والوفاق والسلام».
وأثنت على تميز المرأة السعودية في «مواجهة التحديات والعوائق»، وذكرت أن «التجارب المذهلة والإنجازات التي حققتها مؤشراً ودليلاً على تمكينها، فمن خلال تجربتنا في صندوق مهتم بتنمية المرأة، عزمنا على تسليط الضوء على أبرز النماذج النسائية في هذا اليوم، من خلال الكشف عن تجارب ناجحة تمكنت من تخطي العقبات، ومن خلال تجربتنا أيضاً كشفنا عن حاجة المرأة إلى المزيد من التدريب والتأهيل، لزيادة القدرات وتمكينها في عملها». واستفاد من البرامج التنموية التدريبية أكثر من ستة آلاف فتاة. فيما حققت نسبة التوظيف في المشاريع أعلى المستويات. كما استطاعت صاحبات المشاريع الحصول على 19 جائزة محلية وإقليمية. واستعرضت الندوة حجم تمويل المشاريع خلال الأعوام السبعة الماضية، والتي بلغت 14 مليون ريال لـ 80 مشروعاً. فيما بلغ عدد المستفيدات من إجمالي برامج الصندوق 6601 مستفيدة.
بدورها، أكدت المديرة التنفيذية للصندوق أفنان البابطين، أن جملة برامج حديثة تتضمنها الخطة التدريبية. وقالت: «في يوم المرأة العالمي نتطلع للمزيد من الجهود بتقديم برامج إضافية تنموية تساعد المرأة في تخطي الحواجز. وقدمنا ورشة عمل بعنوان: «رؤيتكم» تهدف إلى تعزيز الرؤى المستقبلية عند الفتيات، وفتح قنوات فرص العمل من خلال تنمية الأفكار، كما نسعى إلى تقديم المزيد من المشاركات في المدارس والجامعات للتعريف بالدور الذي قامت به المرأة والمكانة التي وصلت إليها»
وأضافت البابطين: «من أبرز تطلعاتنا في الصندوق الانتقال إلى حاضنات الأعمال خلال حزيران (يونيو) المقبل، ويتم حالياً تسجيل المشاريع التي ستكون لها موقع هناك، وتم تخصيص معملين لمشروعين صناعيين، كما نتطلع إلى تقديم جملة برامج في تطوير الأعمال القائمة». وفي نهاية اللقاء تم عرض أبرز المشاريع التي حصلت على جوائز محلية وإقليمية. كما قدمت المستفيدة لمياء التويجري تجربتها في تطوير مشروعها الذي بدأ من المنزل، وكيفية تنمية المشروع عبر مراحل تطويرية حتى الوصول إلى إرضاء المستفيدين وتحقيق القدرة التنافسية. كما سردت رئيسة مجلس شابات أعمال المملكة العنود الرماح، المعوقات التي تواجه شابات الأعمال، وكيفية إيجاد حلول مع المسؤولين بشكل مباشر

وتطوير مشاريعهن. واستعرضت مستفيدات من المشروع قصص نجاحهن والعقبات التي وقفت في طريقهن، حتى تمكن من الوصول إلى أكبر شريحة من المستفيدين من منتجاتهن، والآليات التي يعملن بها من أجل توسعة المشاريع. وقالت مديرة مؤسسة للتعقيب نورة مطاري: «استفدت من خدمات الصندوق من التمويل والتدريب. وأسعى حالياً لإنشاء مكتب في الرياض».

دشن البرنامج الإلكتروني بمركز التأهيل الشامل في الرياض.. د. ابن معيقل:

إلحاق جميع المعاقين ببرنامج الإعانات خلال اليومين المقبلين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029160

تغطية - متعب أبوظهير تصوير - نايف الحربي

نوه وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن سعود بن معيقل بدعم ومتابعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- للمعاقين والحرص المستمر على تقديم أرقى الخدمات لهم، كاشفاً أنه لم يتبقى على قوائم المعاقين الذين ينتظرون صرف الإعانات المالية سوى 1200 معاق فقط، وموضحاً أنه تم إضافة 46 ألف معاق لبرنامج الإعانات خلال الأسبوعين الماضيين.

ووعد بن معيقل في تصريح صحفي عقب تدشينه أمس برنامج شامل الإلكتروني بمركز التأهيل الشامل للذكور بالرياض بأن يتم إلحاق المتأخرين (1200) معاق خلال اليومين القادمين بحيث لايبقى أي معاق خارج برنامج الإعانات، لينظموا جميعاً إلى برنامج الإعانات الذي يخدم أكثر من 480 ألف معاق، ولافتاً في الوقت ذاته إلى أن الوزارة قدمت لهم أكثر من 4.5 مليارات ريال.

وأشاد وكيل وزارة الشؤون الإجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة ببرنامج شامل الإلكتروني، مؤكداً أن هناك نية لدراسة هذه الخطوة وتطبيقها على مراكز الرعاية الاجتماعية البالغ عددها 29 مركز رعاية، مضيفاً أن البرنامج يغطي جوانب عمل المركز، حيث يمكن المدير ومنسوبي المركز من تقديم أفضل الخدمات وتجهيز تقارير سريعة ومعرفة حالة المقيم بالدار بشكل أسرع وأضمن الأمر الذي يساعد على أن تكون الخدمات أشمل خلال المرحلة المقبلة.

وتطرق ابن معيقل إلى البرامج والخدمات التي تقدمها الوزارة للمعاقين كالخدمات الصحية والترفيهية والخدمة المنزلية للمعاقين وبرامج تقديم الأجهزة والمعدات الطبية التي تتجاوز 70 جهازاً للمرضى، وأيضاً برنامج السيارات وغيرها من البرامج التي تخدم المعاقين، لافتا إلى أنهم بدأو في عمل فرق لتطوير الخدمات والبرامج وتجويدها لتكون شاملة ومميزة.

وكان مدير المركز بالرياض طارق بن محمد الزهراني قد ألقى كلمة أكد فيها حرص المركز على تطوير وتجويد الخدمات المقدمة للمقيمين بالدار، مؤكداً أن برنامج شامل الإلكتروني يسهم في تحسين بيئة العمل ويحدث نقلة نوعية على مستوى الأداء وينعكس إيجابا على برامج رعاية وتأهيل النزلاء. ولفت إلى أن البرنامج يحد من الاجتهاد الخاطئ ويضمن سير العمل بشكل دقيق ومنظم. عقب ذلك دشن وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة البرنامج الإلكتروني ثم شاهد الحضور عرضاً مرئياً عن الخدمات التي يقدمها، تلاه تكريم المشاركين والرعاة والكوادر المتميزة.

في قراءة لمضامين كلمة خادم الحرمين.. أعضاء الشورى لـ"الرياض": الدولة عازمة على الحلول العاجلة للإسكان والصحة وضبط رقابة المال العام

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029189

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

قالها سلمان الوفاء ملك العطاء الذي بايعه الجميع بكل فخر وعزة وجدارة قالها الحكيم سديد الرأي والإدارة: "السنوات المقبلة ستكون -بإذن الله- زاخرة بإنجازات مهمة". وبشر أول أمس شعبه بعزم الدولة بقيادته على وضع الحلول العملية العاجلة التي تكفل توفير السكن الملائم للمواطن، وتطوير أداء الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية والاجتماعية لكل المواطنين، مشدداً برسالته لحاملي أمانة المسؤولية من أمراء ووزراء وأعضاء شورى ومسؤولين على مضاعفة الجهود للتيسير على المواطنين، والعمل على توفير سبل الحياة الكريمة لهم، وتوجيهه -حفظه الله- بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها وأدائها لمهامها ومسؤولياتها والقضاء على الفساد وحفظ المال العام وضمان محاسبة المقصرين.

د. العتيبي: هموم المواطن وتلبية حاجاته روح الخطاب الملكي.. والمرحلة عامرة بالعطاء

أعضاء مجلس الشورى الذراع التشريعي للدولة كانوا حاضرين يوم أمس بمجلس سلمان الوفاء والعطاء وفي حديثهم مع "الرياض" أبدوا تفاؤلهم الكبير بمرحلة مليئة بالمنجزات على مستوى الوطن وقالوا بأن كلمة المليك لامست ما يشغل المواطنين والمواطنات وسعد الجميع حينما طمأنهم -حفظه الله- على حاضر الدولة ومستقبلها، واستمرار الدعم لبناء المواطن وحفظ الأمن وتحقيق العدالة.

آل ناجي: الخطاب برنامج عمل وخارطة عنوانها الفعالية والكفاءة في تنمية المواطن

أول المتحدثين كان نائب اللجنة الصحية عبدالله العتيبي الذي قال بأن قلب الخطاب وروحه كان المواطن وهمومه وطموحاته أهم القضايا التي تمس حياته واستهل -أيَّده الله- خطابه معلناً وضع نصب عينيه مواصلة العمل على الأسس الثابتة التي قامت عليها هذه البلاد المباركة منذ توحيدها تمسّكاً بالشريعة الإسلامية الغراء، وحفاظاً على وحدة البلاد وتثبيت أمنها واستقرارها، وعملاً على مواصلة البناء وإكمال ما أسسه من سبقه من ملوك هذه البلاد -رحمهم الله-، وأكد المليك المفدى مواصلة السعي نحو التنمية الشاملة المتكاملة والمتوازنة في المناطق والعدالة لجميع المواطنين، ولم يفوت الملك سلمان التنبيه برسالة مباشرة للوزراء والمسؤولين بخدمة المواطن، حينما قال: "في هذا الصدد أخاطب الوزراءَ والمسؤولين -في مواقعهم كافة- أننا جميعاً في خدمة المواطن الذي هو محور اهتمامنا".

اللواء الشيباني: خادم الحرمين يؤكد تساوي الجميع في الحقوق والواجبات والتصدي للفرقة

وأضاف العتيبي بأن المرحلة المقبلة ستكون عامرة بالعطاء والإنجاز على يد خادم الحرمين الملك سلمان في كل شؤون التنمية وفيما يخص الصحة فقد أكد -رعاه الله- ضرورة الارتقاء بالخدمات الصحية لتكون المراكز الصحية والمستشفيات المرجعية والمتخصصة في متناول الجميع أينما كانوا.

كلمة خادم الحرمين جاءت شاملة لمختلف القضايا الداخلية والخارجية حيث قال عضو لجنة الإدارة والموارد البشرية محمد آل ناجي: بعدما شهدنا وشاهدنا ذلك الحراك الكبير لقادة دول العالم يتوافدون على الرياض لمقابلة خادم الحرمين الشريفين ومناقشة مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية، نشهد اليوم ونرى جانبا آخر لهذه الفعالية والكفاءة في القيادة والحنكة في ذلك الاجتماع المبارك الذي ضم مختلف مسؤولي وشرائح المجتمع ليستمعون مع كافة المواطنين والمواطنات خطاب خادم الحرمين الشريفين التاريخي ورؤيته حول مجمل القضايا، وأضاف آل ناجي لقد شمل الخطاب رؤية واضحة موجهة لكل مواطن حيث أثنى -

د. نصيف: نمو الوطن على يد «سلمان الوفاء» مستمر وفق ثوابت الدين والقيم الاجتماعية

حفظه الله- على المواطنين وذكر أن المواطن أظهر استشعارا كبيرا للمسؤولية وشكل مع قيادته وحكومته سدا منيعا أمام الحاقدين وأفشل الكثير من المخططات وأكد -حفظه الله- أن المواطن هو محور التنمية وذكر أن كل موطن هو محل اهتمامه أينما كان وأنه لا فرق بين مواطن وآخر، كما دعا -حفظه الله- الشباب إلى استغلال أوقات فراغهم الاستغلال الأمثل وأكد أنهم استثمار المستقبل للوطن.
وأضاف آل ناجي بأن خادم الحرمين الشريفين لخص الهدف الأساسي لمؤسسات الدولة والمسؤولين بأنه خدمة المواطن الذي أكد أنه محور التنمية وأن المواطن هو محل الاهتمام أينما كان هذا الموطن في القرية أو في المدينة ولا فرق بين مواطن وآخر وأنه يتطلع للجميع للإسهام في خدمة وطنهم كما أنه -أيَّده الله- استشعر ما يعاني منه المواطن في الحصول على السكن الملائم ومن الواضح أنها ستوجد حلول علمية لمعالجة قضية السكن وهذا يدل على معرفته الدقيقة بجوانب قضية الإسكان وأنه ستتخذ أساليب علمية من شأنها معالجة هذا الملف بالكامل.

الرياض
www.Alriyadh.com

معلومات المشتركين يتداولها 5 آلاف وافد

العاطلون في "حافز" يوفرون آلاف الوظائف للمقيمين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029341

إضاءة - راكان الدوسري

على الرغم من أن برنامج حافز قد صمم ليقدم إعانة لمن لا وظائف لديهم، إلا أنه أفرز وظائف في الظل لغير السعوديين، فقد أدت أنظمة وزارة العمل الخاصة بتحديث نظام حافز وكذلك الدورات الالكترونية التي يتعين على العاطل التفاعل معها إلى توفر أعمال للمقيمين لتولي القيام بذلك بدلاً عن السعوديين العاطلين خاصة من غير القادرين على التعامل مع التقنية، فطاولة صغيرة عليها حاسوب محمول أمام مقيم في مكان منزو في مكتبة أو مركز خدمات طالب هي الملاذ لمن لا يستطيع أن يحدث بياناته بنفسه من العاطلين عن العمل في المملكة. ويشير عاملون في هذا المجال إلى أن المقيم يخدم في المتوسط أكثر من 50 عاطلاً عن العمل في الشهر الواحد بمقابل 60 ريالاً عن كل عاطل، مما يعني تقاضيه 3000 آلاف ريال شهرياً.
وعلى الرغم من وجود عاطلين عن العمل من الشبان الذين يجيدون العمل على أجهزة الكمبيوتر ويستطيعون تحدث البيانات بسهولة، إلا أنهم يدخلون في منافسة مع المقيمين لتقديم هذه الخدمة، ما جعل المقيمين هم المقصد الرئيسي لطالبي تحديث البيات في مختلف مدن البلاد، وكان عدد العاطلين عن العمل المستفيدين من حافز قد وصل إلى ارتفاع عدد المستفيدين في حافز إلى 1.440 مليون، مما يعني أن آلافاً من العاطلين عن العمل يحدثون بياناتهم بشكل أسبوعي أو شهري عن طريق أولئك المقيمين.
وكان صندوق تنمية الموارد البشرية كان قد حذر مما أسماه خطورة توجه لعاطلين عن العمل المستفيدين من برنامج حافز لأصحاب المكتبات، وبعض الحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي وإطلاعهم على معلومات تعتبر سرية، ويمكن استغلال معلومات المستفيدين من قِبل مقدمي تلك الخدمة بطرق غير مشروعة، بحجة تحديث معلومات وبيانات برنامج «حافز».

انخفاض قضايا حقوق الإنسان في المملكة بنسبة15٪.

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
انخفضت القضايا الوارد لجمعية حقوق الانسان بنسبة 15% في العام المنصرم مقارنة بالعام الذي سبقة، حيث بلغ مجموع الحالات الوادرة الى الجمعية في العام المنصرم الى 2838 قضية منها 640 قضية ادارية، و573 تخص سجناء، و193 قضية عمالية، و 312عنف اسري، و205 أحوال شخصية و383 أحوال مدنية، و 173 عنف أسر - ضد الأطفال، و359 قضايا مختلفة، فيما كانت الحالات في عام 1434 نحو 3303 حالات. ومن حيث التصنيف تصدرت الرياض القضايا الإدارية بـ 283 قضية تليها جازان بـ117 قضية، في حين شهدت قضايا الأحوال الشخصية ريادة ملحوظة بلغت في الرياض 260 قضية فيما خلت منطقة الجوف تماما من هذه القضايا. أما قضايا العنف الأسري فقد تصدرتها الرياض بـ 117 قضية في حين خلت الجوف أيضا من هذه القضايا. وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال فقد تصدرت الرياض بـ 88 قضية، تليها المدينة المنورة بـ 33 قضية. أما من حيث النوع فقد تقدم 806 من الرجال في الرياض بالقضايا مقابل 524 إمرأة، تليها جدة بـ 161 قضية للذكور مقابل 129 امرأة.

قانونيون لـ المدينة : قرار المليك بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية قرار مفصلي

الارتقاء بمنظومة الأجهزة الرقابية من خلال جهاز مستقل

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
اضغط هنا

حامد الرفاعي – جدة
أكد قانونيون بأن توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، حفظه الله، التي تضمنتها كلمته التاريخية لأبنائه المواطنين قد وضعت النقاط على الحروف، حيال أنظمة الأجهزة الرقابية، مؤكدين في حديثهم لـ»المدينة» بأن توجيهات الملك بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية سوف ينهي جمود 35 عاما من عمر الرقابة على الأجهزة الحكومية والموظفين ويمثل بمثابة حدثا مفصليا في مسيرة الحرب على الفساد والقضاء عليه.
الأسباب الرقابية
المحامي الدكتور شاكر بن نايف سرحان قال: إن توجيهات خادم الحرمين الشريفين سوف تساهم في تطوير الأجهزة الرقابية وتفعيلها بشكل ينهي حالة الركود والجمود التي صاحبتها خلال السنوات الماضية. فيما اعتبر المحامي خالد المحمادي بأن توجيهات خادم الحرمين ستكون مفصلية لقطع الطريق على جميع الأسباب الرقابية المؤدية للفساد الإداري، خاصة وأن تحديث أعمال الأجهزة الرقابية سوف يسهم في مساواة مساءلة كبار الموظفين بالدوائر الحكومية بكل شفافية، بدلا من الأسلوب التقليدي السابق والذي كان يتمثل في انشغال الجهات الرقابية بصغائر الملفات مع صغار الموظفين.
التغيير والتحديث

المحامي محمد بن مناع المؤنس قال: إن كلمة خادم الحرمين الشريفين بينت ما تتطلبه المرحلة من مراجعات وتحديثات للأنظمة الرقابية وإعادة هيكلة أجهزتها وتحديث أساليبها بما يتوافق والغايات المنشودة منها ما يجعل القيادة والمسؤولين والمختصين يضعون أيديهم على مكامن الخلل ومعالجته إما بالتغيير أو التحديث، مشيرا إلى أن ما صدر من قرارات تنظيمية منذ تولي خادم الحرمين الشريفين ما يُنبئ عن السير في الاتجاه الصحيح وبشكل متزن يجمع ما بين المحافظة على انتظام العمل واستمراره وإجراء ما يتطلب من تعزيز وتحديث أو تغير، والقادم أفضل بإذن الله.

كلمة ضافية

المحامي هشام حنبولي أكد بأن الكلمة الضافية التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود يحفظه الله، وضعت الكثير من النقاط على الحروف وأخص بالذكر ما تضمنته كلمته أيده الله بشأن مراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية واستحداث مايلزم من مواد نظامية تكفل الرقابة بشكل دقيق ووضع معايير دقيقة تكون مرجعا للجهة الرقابية في الاضطلاع بأعمالها على أكمل وجه، مؤكدا بأن الوزارات والجهات الحكومية الأخرى عليها مسؤولية كبيرة في تحقيق الأهداف التي رسمها ولي الأمر - حفظه الله.

مراجعة الأنظمة

عبدالكريم القاضي أكد بأن مراجعة أنظمة الأجهزة تفعيل مستجد تتطلبه أعمال الإدارة الرقابية المتطورة المنشود حسب ارتفاع نسبة الوعي والانتشار المعلوماتي والتقني، بما يكافح الفساد والفساد الممنهج والمبطن بالتقنية التي استدعى خلوها من التنصيص عليها لحدوث أساليبها متأخرة للأنظمة السابقة، فنتج عنه المتابعة الدقيقة من القيادة إلى التطوير بما يتناسب معها لسد فجوات الثغرات القانونية والنظامية المشتعلة بما يحقق التنفيذ المكافحة بمستوى أعلى من الوسائل المتبعة من قبلهم كمباشرين للفساد، مما يسبب الحذر والخوف ليلغي نية الأقدام على ذلك وهذا عمل كبير مبارك ليتم محاسبة المقصرين بعد وقوعهم في الجرم.

الأداء الحكومي

المحامي نايف حسن الزهراني قال إن ما أشار إليه خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، في كلمته التاريخية والتي تضمنت على الارتقاء بمنظومة الأجهزة الرقابية ينبغي أن يكون هذا الارتقاء ببناء جهاز رقابي مستقل من أهم وظائفه الرقابة على الأموال العامة وحسن إدارتها والمساهمة في الارتقاء بالأداء الحكومي.

وتوقع المحامي الزهراني أن أهم جزء في عملية المساءلة هو التزام الجهة الحكومية بتقديم حساباتها على أسس زمنية متناسبة ويعتبر وجود هيكل فعال ومناسب للرقابة الداخلية أمرا حيويا وهاما، لكي تضمن الجهة الحكومية تحقيق أهدافها.

تغيير جذري

المحامي فواز الثعلي قال: إن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - قد بدأ بتغيير جذري لجميع أجهزة الدولة يكفل التطور ويبدأ الدخول في مرحلة الدولة السعودية الرابعة الحديثة حتى تنافس الأمم المتقدمة في التطور والرقي والتقدم وهو مؤشر فعلي لبداية دولة المؤسسات التي تكفل وتضمن الحقوق لأربابها.

المحاكم تنظر 320 قضية أخطاء طبية وتصدر 167 حكما بالإدانة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150312/Con20150312758364.htm

محمد العبد الله (الدمام)

كشف مسؤول سابق في وزارة الصحة أن الأخطاء الطبية تسببت في وفاة 320 شخصا على مستوى المملكة، مبينا أن المحاكم الشرعية تنظر 320 قضية لهذه الوفيات، وأصدرت أحكاما بالإدانة في 167 قضية منها حتى الآن.

وعزا مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية السابق الدكتور أحمد العلي خلال ندوة بعنوان (القطاع الصحي والأخطاء الطبية) في منتدى الثلاثاء الثقافي بالقطيف أسباب الأخطاء الطبية إلى فشل بعض الأجهزة الطبية وتشابه

الأسماء بين المرضى، بالإضافة إلى أخطاء في نتائج التحاليل، مبينا أن اختيار الطاقم الطبي وتوفير البيئة الآمنة للمرضى وتوظيف التقنيات الحديثة عوامل أساسية في تفادي أو تقليل هذه الأخطاء.
وطالب الدكتور العلي بضرورة نشر ثقافة الإفصاح عن الأخطاء الطبية، مؤكدا أن الشفافية تسهم في إظهار الحقائق دون زيادة أو نقصان، كما تسهم ثقافة الإفصاح في التعرف على أسباب الإخفاق، ومشددا على الدور الفاعل للإعلام في نشر تفاصيل هذه القضايا باعتباره رقيبا في حال توظيفه بالشكل الإيجابي، داعيا إلى حسن التصرف في حال وجود شك بارتكاب خطأ طبي في العلاج، وانتهاج الآليات السليمة للتبليغ عن الخطأ، بالإضافة للمتابعة المستمرة. بدوره شدد الدكتور محمد حجاب المدير الطبي بأحد المستشفيات الأهلية على ضرورة الاهتمام بالجودة في المجال الطبي، بصفة خاصة، بينما طالب الدكتور عبدالرحمن الحماد بضرورة تصنيف القضايا المتعلقة بالأخطاء الطبية قبل تقديمها للمحاكم، خصوصا أن البعض منها قد تكون كيدية أحيانا، وبالتالي مضيعة للوقت والجهد.

عرفة: 70٪ من المنومين بـ"الأمل" يتعاطون الكبتاجون

رقم مجاني "955" للإبلاغ عن الأبناء المدمنين في سرية تامة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150312/Con20150312758365.htm

محمد النغيص (الرياض)
أطلقت وزارتا الداخلية (المديرية العامة لمكافحة المخدرات) والصحة (مجمعات الأمل في المناطق) أمس خدمة الاتصال المجاني (955) للأسر الراغبة في التبليغ عن أبنائها المدمنين بشكل سري، حيث سيكون التواصل بين الجهتين والأسر المبلغة عند ملاحظتها تغيرا في حالة أبنائهم السلوكية وغيرها من الأساليب. وقد وضعت الوزارتان استشاريين متخصصين في مركز متخصص للرد على الاستفسارات على الهاتف المجاني من الساعة الثامنة صباحا وحتى العاشرة مساء لمساعدة الأسر في كيفية التعامل مع أبنائهم وتوجيههم للطريق الصحيح في التعامل مع مثل هذه الحالات.
وأوضحت وزارة الصحة للأسر الراغبة في نقل المدمن للعلاج بمستشفيات الأمل في جميع مختلف مناطق ومحافظات ومدن المملكة، أن هناك تعاونا بين الصحة والمديرية العامة لمكافحة المخدرات في توفير طبيب معالج وضابط أمن من مكافحة المخدرات وسيارة مدنية لنقل المدمن بشكل حضاري وسري، مع ضمان عدم معاقبته أو مراقبته أمنيا.من جانبه كشف مدير مجمع الأمل بجدة الدكتور أسامة عرفة أن 70% من المنومين في مستشفيات الأمل في المملكة من المتعاطين لمادة الكبتاجون، إذ تأتي في المركز الأول من بين مواد الإدمان في المملكة، تليها مادة الحشيش التي تؤدي لمضاعفات شاملة في الجسم، نفسية وعقلية وقد تنتهي بالقتل. وأشار إلى أن الأعمار السنية التي تتعاطى هذه المواد (الكبتاجون والحشيش) تتراوح بين 16 - 18 سنة، وهي فئة الشباب الأكثر عرضة لمضاعفات الإدمان، كما أن الجهاز العصبي يستمر في طور النمو حتى سن متأخرة تصل إلى 30 سنة.

توصية بنشر الحكم النهائي في جرائم المعلوماتية على نفقة المحكوم عليه

الشورى يناقش تصنيف التفحيط كمخالفة جنائية والتشهير بالاسم والصورة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150312/Con20150312758369.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى في جلسته يوم الثلاثاء المقبل تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن توصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط.

وعلمت (عكاظ) أن التشريع الجديد يتضمن الدعوة إلى تحويل التفحيط من مخالفة مرورية إلى جنائية ومصادرة السيارة فوراً والسجن بلا تخفيف ولا عفو، إضافة إلى الغرامة المالية على المفحط مع وجود مطالبات بأن تشمل العقوبة التشهير باسم المفحط وصورته.

ويتضمن كذلك عقوبات رادعة وحازمة بحق المفحطين ومعاونيهم والمتجمهرين لمشاهدتهم، وتعديل بعض الأنظمة الواردة في نظام المرور الحالي المتعلقة بهذا موجبة لعقوبة السجن وحجز السيارة والغرامة المالية بعد إحالة مرتكبها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام ومن ثم إلى المحكمة المختصة حتى ولو قام بهذه الجريمة للمرة الأولى.

كما يناقش المجلس في ذات الجلسة تقرير لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات لإضافة عقوبة التشهير لجرائم المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية التي نصت على عقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال أو بالعقوبتين معاً لكل شخص ارتكب جريمة إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها، أو أنشأ موقعاً على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار في الجنس البشري أو تسهيل التعامل به، أو للاتجار بالمخدرات أو المثيرات العقلية أو ترويجها أو طرق تعاطيها وتسهيل التعامل بها، أو إنتاج ما يمس النظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب.

وستشمل المناقشة التوصية بتعديل المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وإضافة نص يجيز الحكم بنشر الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية أو بالطريقة التي تراها المحكمة مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة وحجمها وتأثيرها، إضافة إلى تقرير اللجنة الصحية وتوصيتها بملاءمة دراسة مقترح عضو المجلس الدكتورة منى آل مشيط فيما يخص تعديل النظام الصحي في المملكة وإضافة فقرات تعنى ببرامج صحة المرأة ووضع السياسة الوطنية لذلك. ووجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1435/1345هـ. وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للعام المالي 1435/1434هـ.

وستشهد جلسة المجلس يوم الاثنين مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تعديل المادة (الرابعة) من نظام تعرفة الطيران المدني، وكذلك الاستماع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ملحوظات

الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء والمشاريع التابعة لها للعام المالي 1435/1434هـ.
ومناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع (نظام البحث العلمي الصحي الوطني) المقدم من الدكتورة لبنى الأنصاري، استنادا للمادة (23) من نظام المجلس، وأخيرا تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن اقتراح تعديل نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 وتاريخ 1438/9/19 المقدم من الدكتور حسام العنقري.

رفع سن الطفل إلى 14 سنة في المنشآت الصحية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150312/Con20150312758373.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
وافق المجلس الصحي السعودي على رفع السقف الأعلى لسن الأطفال إلى 14 سنة في ما يخص الممارسة الإكلينيكية (السريرية) بدلا عن 12 سنة سابقا.
وجاءت الموافقة بعدما تمت مناقشة موضوع تحديد السقف الأعلى للفئة العمرية للأطفال، حيث طالب وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون المستشفيات الدكتور عقيل بن جمعان الغامدي، في خطاب (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) تم تعميمه على جميع مديريات الشؤون الصحية بمناطق ومحافظات المملكة، بتوجيه المستشفيات بما جاء فيه. وتضمنت الموافقة اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الإدارات المعنية بالمستشفيات عند تطبيق ذلك في أقسام التنويم، وتطوير الخدمات الصحية المتخصصة لليافعين بما في ذلك تخصيص كل أو جزء من أوقات الممارسة للاستشاريين لهذه الفئة وكذلك العمل على التدريب أو الحصول على الشهادات العلمية في هذا المجال.

المملكة تطالب بالاهتمام بقضية العنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150312/Con20150312758539.htm

واس (جنيف)
شددت المملكة على ضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام لقضية العنف ضد الأطفال، خاصة بعد مرور 25 عاما على اتفاقية حقوق الطفل، التي تفتخر بأنها وقعت وصادقت عليها وتلتزم بتطبيقها في ظل التزامها بتعهداتها الدولية.
وقال عضو وفد المملكة المشارك في أعمال مجلس حقوق الإنسان الدكتور خالد العبيد في كلمة أمام المجلس المنعقد في جنيف إن حكومة المملكة أقرت نظام حماية الطفل من الإيذاء والإهمال والتحرش والاستغلال والتمييز، مشيرا إلى أن هذا النظام يضمن حقوق الطفل المقررة في الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية. ويعنى بحماية كل فرد لم يتجاوز بعد الثامنة عشرة من العمر ويهدف إلى مواجهة الإيذاء بكافة صوره، والإهمال الذي قد يتعرض له الطفل في البيئة المحيطة به، والتأكيد على حقوق الطفل بكل معاييرها. كما ينص على اعتبار عدد من الأفعال بمثابة إيذاء أو إهمال بحق الطفل ومن بينها التسبب في انقطاعه عن التعليم وحرمانه منه، وكذلك التحرش به أو تعريضه للاستغلال أو سوء معاملته، أو استخدام الكلمات المسيئة في حقه التي تحط من كرامته، أو ممارسة التمييز ضده لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي، كما يلزم كل من يطلع على حالة إيذاء أو إهمال بإبلاغ الجهات المختصة فورا..

العمل تحاصر غلاء الاستقدام بـ306 مكاتب جديدة

عنزان: الوزارة عملت على تطوير مساند باستمرار.. والتأشيرات من البرنامج العام المقبل

المصدر: جريدة الوطن الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=217175&CategoryID=2

جدة: سامية العيسى

في خطوة تستهدف الحد من مغالاة بعض مكاتب الاستقدام في إصدار تأشيرات العمالة المنزلية كشفت وزارة العمل في لقاء تعريفي بالغرفة التجارية الصناعية بجدة أمس عن اعتماد 306 شركات ومكاتب للاستقدام، استجابة مع شكوى المواطنين من مغالاة بعض مكاتب الاستقدام وبهدف إتاحة خيارات سعرية متنوعة.

وشدد مدير إدارة تطوير الأعمال والمبيعات بشركة علم ماجد عنزان خلال اللقاء الذي حضره مازن كتبي مدير قطاع الأعمال بغرفة جدة ويحيى آل مقبول رئيس لجنة الاستقدام وعدد من شركات الاستقدام الأهلية وأصحاب مكاتب الاستقدام بجدة، على أن التطورات الجديدة التي أحدثتها وزارة العمل تستهدف في المقام الأول القضاء على المغالاة وتحقيق مبدأ الشفافية الكاملة من خلال الإعلان عن أسعار الخدمة التي باتت تقدم من خلال شركات ومكاتب الاستقدام.

وقال عنزان: عملت وزارة العمل على تطوير الموقع باستمرار ليقدم خدمة إمكانية تقييم مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية وفقا لرأي العملاء المتعاملين مع هذه المكاتب أو الشركات، حيث يتيح الموقع لطالبي الخدمة أيضا، إلى جانب ما يقدمه من معلومات توعوية وتثقيفية للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، والتعرف على مكاتب وشركات الاستقدام المرخص لها في كل مناطق ومدن المملكة وما تقدمه من خدمات وتكاليف استقدام عبر اختيار نوع مقدم الخدمة (مكتب/ شركة) والمنطقة التي يقع فيها لتظهر بعدها قائمة مزودي الخدمة حسب الاسم والموقع الإلكتروني ووسائل التواصل.

ولفت إلى أن وزارة العمل قررت إصدار تأشيرات العمالة المنزلية بشكل حصري عن طريق برنامج مساند اعتبارا من أول محرم المقبل 1437، وفقا لرؤية برنامج العمالة المنزلية وذلك للارتقاء بخدمات العملاء حيث يتم إلزام جميع شركات ومكاتب الاستقدام الأهلية بمعالجة التأشيرات اعتبارا من التاريخ المشار إليه، كما أنه لن يتم استقبال طلبات مكاتب الاستقدام إلا عن طريق النظام في الوقت المحدد، وعدم قبول أي طلبات حضورية في هذا الإطار، ولفت إلى أن برنامج مساند يحتوي على الكثير من الأنظمة والتعليمات التي توضح حقوق جميع الأطراف من العقد والرعاية الصحية والراحة الأسبوعية وساعات العمل والإجازات المرضية ومكافأة نهاية الخدمة وكيفية حل النزاعات، ويقدم نظام "مساند" خدماته من خلال موقع إلكتروني يركز على العمالة المنزلية، ويعد مرجعا رئيسا خدميا متكاملاً للتعريف باللائحة والإجراءات والآليات والمكاتب المصرح لها بتقديم خدمات العمالة المنزلية، إضافة إلى معلومات أخرى تهم المواطن والعامل.

لجنة لبحث تقارير الحالة لاتخاذ اللازم.. وزوجها ينشد المساعدة

خطأ طبي يُدخل يمنية حاملاً في غيبوبة.. ومنع سفر المسؤولين عنه

المصدر: جريدة سبق الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://sabq.org/OQ0gde

قاسم الخبراني - سبق – الرياض:
أصدرت المديرية العامة للشؤون الصحية بمحافظة جدة قراراً، يقضي بمنع فريق طبي يعمل في أحد المستشفيات الخاصة من السفر، بعد أن اتهمه مقيم من الجنسية اليمنية بارتكاب خطأ طبي؛ أدخل زوجته الحامل في غيبوبة بعد توليدها.
وتفصيلاً، قال المقيم اليمني ياسين عزي الشريف لـ"سبق" إنه توجه بزوجته (25 عاماً) الأحد الماضي إلى المستشفى الخاص للولادة، وعند وصولها أكدوا أن ولادتها ستكون طبيعية، موضحاً أنه "بعد وقت قصير تغير الأمر، وأخبروني بأنه يلزم إجراء عملية قيصرية كون ولادتها ستتعسر".
وتابع "الشريف": أدخلت زوجتي بعدها غرفة العمليات، وبعد الانتهاء من العملية بدأت زوجتي تصرخ، وبعد قرابة نصف ساعة دخلت في غيبوبة تامة، وتم نقلها إلى قسم العناية المركزة بالمستشفى.
وأفاد بأنه تقدم بشكوى إلى وزارة الصحة مطالباً بفتح تحقيق في الخطأ الطبي الذي ارتكبه الفريق المعالج، ومحاسبته، وناشد مسؤولي وزارة الصحة وصحة جدة التعاطف مع حالة زوجته، ونقلها إلى إحد المستشفيات الحكومية؛ كونه غير قادر على دفع التكاليف.
من جانبه، قال مدير إدارة الإعلام والعلاقات العامة والتوعية الصحية بصحة جدة عبدالرحمن الصحفي لـ"سبق" إنه تم تشكيل لجنة من قِبل إدارة المتابعة الفنية للشخوص للمستشفى، ومناظرة المريضة، موضحاً أنه تم حظر سفر جميع من له علاقة بالقضية.
وأشار إلى أنه سيتم دراسة كامل ملف القضية والتقارير الطبية الخاصة بالحالة، ومن ثم إعداد تقرير متكامل متضمناً ما إذا كان هناك خطأ طبي أو تقصير أو إهمال من عدمه، لافتاً إلى أنه سيتم بعد ذلك إحالة الملف للهيئة الصحية الشرعية حسب النظام المتبع.

متهم بدفعه على "مدفأة" ما أدى لإصابته بجرح في رأسه

التحقيق مع آسيوي اعتدى على معاق بـ"تأهيل عفيف"

المصدر: جريدة سبق الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://sabq.org/8Q0gde

فهد الغبيوي- سبق- عفيف:

تحقق الجهات المختصة بمحافظة عفيف مع وافد آسيوي بتهمة الاعتداء على نزيل من ذوي الاحتياجات الخاصة، وإصابته بجرح في رأسه صباح أمس.
وعلمت "سبق" أن شرطة المحافظة تحفظت على العامل الآسيوي، بعد بلاغ مركز التأهيل عن حادثة الاعتداء، وتم إحالته بعد استكمال الإجراءات الأولية معه لهيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال التحقيقات اللازمة.
وتشير المعلومات إلى أن العامل الآسيوي متهم بدفع النزيل على مدفأة كهربائية أثناء العمل؛ ما أصابه بجرح في رأسه، وتلقى العلاج اللازم حينها.
يُذكر أن مركز التأهيل الشامل بعفيف مزود بكاميرات مراقبة، تغطي مناطق وجود النزلاء كافة، موصولة بغرفة تحكم، يعمل بها مراقبون على مدار الساعة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في الحوار الاجتماعي الخامس بالرياض

وزير العمل: تطبيق نظام الأجور على مليون منشأة قريبا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/12/article_939207.html

حازم الشرقاوي من الرياض
قال المهندس عادل فقيه وزير العمل إن نظام الأجور في مرحلته الأولى، وسيتم تطبيقه على المنشآت التي فيها 240 عاملا فأكثر، وقال إن هناك نحو مليون منشأة لم يطبق عليها نظام الأجور، مشيرا إلى أن نظام الأجور يحرص على تسلم العامل حقوقه وضمانها.
جاء ذلك خلال فعاليات منتدى الحوار الاجتماعي الخامس أمس في الرياض الذي تنظمه وزارة العمل، ويستمر لمدة يومين، تحت شعار "سياسات وضوابط التفتيش"، بحضور نخبة من المختصين والاستشاريين وممثلي أصحاب الأعمال.
وأوضح وزير العمل في كلمته أن منتديات الحوار الأربعة السابقة تمت فيها مناقشة موضوعات ذات أهمية كبرى في مجال سوق العمل، شملت موضوع تنظيم ساعات العمل، وموضوع سياسات ومستويات الأجور في القطاع الخاص، وموضوع عمل المرأة، والتسويات الودية وهيئات تسوية الخلافات العمالية، مضيفاً: "وها نحن اليوم نناقش موضوعا آخر مهما، وهو التفتيش، الذي يعد أحد المهام الرئيسة لوزارة العمل؛ لأهميته الكبرى في إيجاد بيئة عمل خالية من المخالفات، وفي التحقق من التزام منشآت القطاع الخاص بأنظمة وقوانين العمل".
وأكد فقيه أن وزارة العمل، باعتبارها الجهة الحكومية المشاركة في هذا الحوار الثلاثي، لا تتبنى موقفاً مسبقاً من الموضوع المطروح على مائدة الحوار، بل تسعى عبر هذا الحوار الاجتماعي إلى تلمس الموقف البناء والمستدام، الذي يحقق مصالح جميع الأطراف بشكل متوازن.
وأضاف: "ونحن على ثقة بأنكم جميعاً تشاركون بعقول منفتحة وبحرص على المصالح الوطنية الآنية والبعيدة المدى، وأنكم تشاركون بكل التزام وجدية، ساعين إلى استنباط كل ما هو مفيد للجميع".
ومن جهة أخرى كشف اللواء جمعان الغامدي مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن أنه يتم يومياً ضبط ما بين 3 و 4 آلاف مخالف لنظام الإقامة ويتم ترحيلهم عبر الرياض وجدة وجازان، وقال: إن هناك تناقصا كبيرا في أعداد المتسللين وإن المسؤولية تقع على العامل والمخالف والذي يقوم بتشغيله، وهناك مخاطر من توظيف العمالة المنزلية والهاربة لأن بعضها من مرتكبي الجرائم، والذي يقوم بتشغيلهم في المنازل سوف تطبق عليه العقوبات ما بين السجن والتشهير والغرامة.
جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الدكتور عبد الله أبوثنين وكيل وزارة العمل للتفتيش على هامش الحوار الاجتماعي الخامس لوزارة العمل.

وقال الدكتور عبد الله أبوثنين وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل إن التفتيش ليس حملات بل هو عمل مستمر وهناك فقط تطوير للآليات ونهدف من خلال هذه الحملات إلى تقليل مخالفات في سوق العمل وهي لصالح المقيم النظامي وللحد من مخالفات العمل والإقامة، مضيفاً أن 43 في المائة من المخالفات تنتهي بالنصح والإرشاد،
وأكد أن وزارة العمل تسعى لفتح سوق الاستقدام حتى لا يتم توظيف المخالفين وأن برنامج التقييم الذاتي يغني عن الزيارات الميدانية للمفتشين ولدينا التفتيش الموجه ومن يقدم شكاوى كيدية تطبق عليه الغرامات، مبيناً أن الحوار الاجتماعي يسعى إلى تقريب وجهات النظر بين أصحاب العمل والعمال.
وأضاف وكيل وزارة العمل للتفتيش أن شركاء الوزارة في منظومة أعمال التفتيش ينتهجون مبدأ تقديم النصح والإرشاد قبل إيقاع العقوبة، ولا سيما أن توعية أصحاب الأعمال بالعقوبات المترتبة على المخالفة من أبرز أجندتنا في منظومة التفتيش، مشدداً في الوقت ذاته على المساعي الحثيثة للوزارة مع شركائها في تأسيس بيئة عمل خالية من المخالفات سعياً لتحقيق التكامل التنموي والاقتصادي الذي تشهده المملكة.
وقال إن مفتشي وزارة العمل يركزون كذلك على ضمان تطبيق الأنظمة واللوائح المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، وتحديد نوعيات الحوادث والإصابات الناتجة عن العمل، وآليات تسجيل تلك الأمور، إضافة إلى التنسيق التام مع الجهات الحكومية والغرف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص، بغرض تبادل المعلومات عن إصابات وحوادث العمل.
ومن جهته أكد إبراهيم آل معيقل مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" على أهمية دور تعزيز الرقابة والتقييم الذاتي في منشآت القطاع على عمليات التفتيش، مشيراً إلى أن "هدف" يعمل على إطلاق نموذج للأنظمة الآلية للموارد البشرية، بهدف تقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير القادرة على شراء تلك الأنظمة المتخصصة. ولفت آل معيقل إلى آليات الرقابة ورفع مستوى الالتزام من قبل المنشآت، مؤكداً على أن الدعم الذي يقدم لمنشآت القطاع الخاص سيرتبط بمدى التزامها.
من ناحيته ألقى نضال رضوان ممثل اللجان العمالية كلمة أشاد فيها بفكرة الحوار الاجتماعي، التي أطلقها وزير العمل منذ عامين، مشيراً إلى أن التفتيش حظى باهتمام إقليمي وعالمي تمثل في منظمة العمل الدولية التي أصدرت اتفاقية وقعت عليها المملكة، مبيناً أن اللجان العمالية ستعمل لصالح الوطن أولاً وأخيراً متطلعاً إلى حوار بناء تتفق فيه جميع وجهات النظر بما يخدم السياسة العمالية في المملكة.

اليوم

45 سعوديا موقوفون في السجون الأردنية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4053100

عادل التركي - الدمام
كشف مسؤول الرعايا السعوديين بسفارة خادم الحرمين الشريفين في العاصمة الأردنية عمان جدي الرقاص أن عدد المواطنين السعوديين الموقوفين في السجون الأردنية يقدر بحوالي 45 سعوديا.
مشيرا الى ان أغلب القضايا المسجلة في السجون الأردنية ضمن قضايا المخدرات وقضايا جنائية.
وأكد ان سفارة خادم الحرمين الشريفين في العاصمة الأردنية عمان تتابع قضايا الموقوفين بالتعاون مع السلطات الأردنية كل فيما يخصهم، فضلا عن توفير محام تابع للسفارة يقوم بمتابعة القضايا والإسراع في انهاء كافة الاجراءات المتبعة لها حتى محاكمتهم. وأضاف ان السفارة تقوم بزيارات دورية من قبل إدارة شؤون الرعايا السعوديين لهم للوقوف والاطلاع على أوضاعهم.
وثمن الرقاص الدور الذي تقوم به السلطات الأردنية في مجال التعاون الأمني بين المملكتين.
مبينا ان المواطنين السعوديين محل اهتمام من قبل السلطات الأردنية، وفي الوقت نفسه تشهد العلاقات السعودية الأردنية تطورا ملحوظا في كافة المجالات، مرجعا ذلك الى عمق الروابط المشتركة بين البلدين على مختلف الصعد. وعلى صعيد آخر تعرض مواطن سعودي صباح أول أمس الثلاثاء لسرقة مركبته من أمام أحد الفنادق في منطقة الجبيهة بالعاصمة الأردنية عمان.
وبين الرقاص أن السفارة تلقت بلاغا من المواطن عايد العنزي الذي أفاد بسرقة سيارة والده من أمام أحد الفنادق بالعاصمة الأردنية.

وأشار الى أنه لا يزال البحث جاريا عنها، وهناك تنسيق بين السفارة والأمن الأردني لمتابعة مثل هذه القضايا، وستتم متابعة ذلك مع المواطن، مشيرا الى ان ظاهرة السرقات التي تحدث للسعوديين باتت قليلة خلال الشهور الفائتة.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

قائمة الإسكان

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 16 جماد الاول 1436هـ - 7 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/07/article_937804.html

خالد السهيل

تتحمل وزارة الإسكان عبء ملف كبير، هذا الملف يحمل أحلام مواطنين ينتظرون الحصول على سكن. ولا شك أن هذا الملف يحظى بأولوية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان. الخطوات التي تعكف عليها وزارة الإسكان مشهودة؛ لكنها بطيئة ومحدودة. ولا ننسى أن الدولة -رعاها الله- ضخت مليارات كثيرة، لتسريع معالجة هذا الملف، كما دعمت صناديق الإقراض والتمويل.

وهناك من يرى أن من الضروري مراجعة مسارات الحلول لقضية الإسكان، إذ ينبغي السعي إلى تفتيت المشكلة وتجزئتها، حيث تراعي تفعيل كل الخيارات، بما في ذلك خيار الشراء وإعادة التوزيع على الناس، مع تسريع قضية منح القروض وتفعيل خيارات التمويل من المصارف التجارية بضمان القرض الحكومي.

الوعود الإيجابية التي قدمها وزير الإسكان للمواطنين مرات كثيرة. ويبدو أن القضية تحتاج إلى أن ينظر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية فيها. ولا شك ان رئيس المجلس والوزراء المساندين له، قادرون على بناء تصورات ووضع حلول تنهي هذه المشكلة خلال فترة قصيرة، من خلال تحديد الإشكالات التي تواجه وزارة الإسكان ومعالجتها.

إن قائمة الانتظار الكبيرة لدى وزارة الإسكان، تحتاج إلى حلول إبداعية، يتم وضعها أمام صاحب القرار.

عندما حدثت الطفرة الأولى؛ قال وزير المالية الأسبق محمد أبا الخيل؛ كانت الأسئلة التي طرحتها الوزارة: هل نبني مساكن للمواطنين، أم نعطيهم أراضي وقروضا لتسريع هذا الأمر؟! أخذت الحكومة بهذا الخيار مؤقتا. ولكن الخيار المؤقت استمر طويلا، وتوقفت فكرة الإسكان العاجل في بداياتها. ولم تربط الوزارة وقتها قرار المنح بمنع البيع باعتبار إن المسكن للأسرة ولا يحق لرب الأسرة التصرف فيه كما فعل كثير من الناس، في أراضي المنح. وزارة الإسكان بعد أكثر من 40 عاما، لا تزال تطرح أسئلة الطفرة الأولى نفسها. والحلول التي تتحدث عنها الوزارة جميلة وبراقة؛ لكن مشكلة الإسكان لا تزال قائمة، والتغيير محدود.

الرياض
www.Alriyadh.com

المرأة السعودية في يوم المرأة العالمي..

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1027731

د. هيا عبد العزيز المنيع

بالغد الثامن من هذا الشهر تحتفل نساء العالم بيومهن يوم المرأة العالمي.. ويحق للمرأة السعودية أن تشاركهن الاحتفال بكثير من الفخر وأيضاً كثير من المطالب.
ملف المرأة محلياً ملف يتميز بالكثير من الخصوصيه وربما التناقض..، فهي محاطة بدرجة عالية من الوصاية والعطف في مواقف وحيناً تجد نفسها بدون حقوق.
من خانها ضميرها وانعطفت بأقدامها سيراً وعملاً مع أعداء الوطن من أصحاب الفكر المتطرف ومعتنقي ثقافة الإرهاب وجدت تبريراً من بعض رجال ونساء المجتمع تقديراً لخصوصيتها وتعاطفاً مع انكسارها وانكسار رجال أسرتها..، ومن شاءت الأقدار أن تأخذها أقدامها إلى سلوك غير أخلاقي انحرافاً ضعفت معه وله حينها وبعد انقضاء عقوبتها التي أقرها الشرع تجد نفسها وقد رفضتها أسرتها وشاركها المجتمع بالعقوبة، يرفضها زوجة ويرفضها ابنة وإنسانة تائبة.. وتصبح خارج القبول الاجتماعي.. بكل أصنافه وأنواعه.
مع تصاعد دور المرأة في العمل التنموي بكافة أصنافه بما فيه دورها التربوي حيث باتت عنصراً مؤثراً في تربية الأبناء وليست وسيطاً تربوياً تنفذ تعليمات الرجل أو تهدد أبناءها بسلطة الرجل.. فقد باتت في كثير من الأسر وحسب دراسات علمية هي المعيل والمربي، هي الطبيبة والمعلمة والاختصاصية الاجتماعية والنفسية وسيدة الأعمال والصحفية والكاتبة وهي المستشارة في مكتب الوزير وهي عضو مجلس الشورى ومديرة الجامعة ونائبة أكبر وزارة تعليم في بلادنا.. هي البائعة والمحامية.. هي تكبر وتكبر بدعم القرار السياسي وصناع مستقبل الوطنة.
ولكنها تبقى في كثير من شأنها أسيرة العرف الاجتماعي، أسيرة كثير من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعمقت في موروثنا الاجتماعي والثقافي فالتبس علينا الأمر بين شرعنتها من الدين وبين يقيننا أنها أعراف اجتماعية يمكن تجاوزها بحالة وعي عام ..، ضاعت بعض حقوقها كمواطنة والسبب اعتناق فكر اجتماعي مازال يعتقد أن النساء لا يمكن قطع مسافة طريق بهن.. باتت المرأة تمثل وطنها في مشاركات عالمية وإسلامية وعربية مشاركات علمية وسياسية وبرلمانية.. ومع ذلك فمازالت لا تستطيع استخراج جوازها لأن لائحة التنفيذ لنظام وثائق السفر تعتبرها جزءاً من منظومة القصر.
وهذه القاصر في ساعة زمن أخرى يتم محاكمتها لأنها سرقت أو انحرفت بأي سلوك لايقره الشرع والنظام.. بين تصادم النظام بالعرف تبرز عضلات العرف الاجتماعي أقوى وأكثر حضوراً وفاعلية.. بين إرادة صانع القرار وهي إرادة غالباً لصالح المرأة يأتي العرف متطفلاً في حجب الكثير من حقوقها.. فهي لا تستطيع أن تبلغ عن طفلها الذي أنجبته.. وهي لاتستطيع استخراج جوازها الوطني.. وهي لا تستطيع أن تعمل إلا بموافقة ولي أمرها.. هي لا تبلغ الرشد وإن تجاوزت المئة عام... هي تقيم مع القصّر في الكثير من الأنظمة أو لوائح تنفيذ الأنظمة وتلك اللوائح مر عليها سنوات وسنوات لم تعد تناسب مجتمعاً المرأة فيه وزيرة وعضو شورى.. وباحثه وطالبة علم..
في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- جاء حضور المرأة مع بداية عهده قوياً حيث كانت مبايعته -حفظه الله- تأكيداً سريعاً وصريحاً على تمكينها أكثر وأكثر مع فتح الكثير من ملفات المرأة وتعزيز تمكينها في المجتمع والعمل التنموي بتنوع وشمول حيث كانت بداية مواجهة العرف الاجتماعي بأن شاركت الشوريات بمبايعته -حفظه الله وأعانه- ومبايعة ولي عهده وولي ولي عهده -حفظهما الله-.. لتأتي رياضة البنات غير الإلزامية في مدارسهن مؤشراً لفصل العادات والتقاليد عن ثوابت الدين مع احترامها وتقدير معتنقيها.. في يومها العالمي تأتي المرأة السعودية بحضور مختلف كل عام وإن طالبت بالمزيد فهي لا تنكر أنها تتقدم وتتقدم ولكن يحق لها أن تطلب أكثر وأكثر فهي برعاية أب اسمه سلمان بن عبدالعزيز..
في يوم المرأة العالمي يحق للمرأة السعودية رغم كل ذلك أن تفتخر بنفسها وأن تقف بوفاء لرجل رحل من دنيانا بعد أن فتح ملف المرأة بقوة وأعاد لها الكثير من حقوقها الغائبة في دهاليز العرف الاجتماعي ألا وهو الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله وأسكنه فسيح جناته..

حرية التعبير وفقاً للمعايير الدولية !

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150308/du3.htm

سعد بن عبدالقادر القويعي

تأكيد المملكة في كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان في افتتاح أعمال الدورة 28 في جنيف - قبل أيام -، بأن حرية التعبير لا ينبغي أن تكون ذريعة لانتهاك حقوق أخرى، - باعتبار - أن الحقوق متكاملة، ومترابطة، وأن عدم الأخذ بمبدأ التقييد النظامي المتسق مع المعايير الدولية، التي نصت على أن حرية التعبير غير المقيدة بعدم الاعتداء على حقوق الآخرين، أو النيل من كرامتهم، أو معتقداتهم، أو مخالفة النظام العام، أو الآداب العامة؛ من شأنه تغذية التطرف المؤدي إلى الكراهية، والعنف، هو تأكيد على أن حرية الرأي، لا بد أن تحترم عقائد، وكرامة الشعوب؛ حفاظا على السلم، والأمن - الدوليين -، والعدالة الاجتماعية، وإلا فإن خلاف ذلك سيؤدي إلى إثارة الكراهية بين الشعوب، والأمم.

في كل مرة، يحاول المسؤولون الغربيون التهرب من المسؤولية؛ بحجة أن حرية الرأي، والتعبير المكفولتان دستوريا لوسائل الإعلام، تمنعهما من التدخل للرقابة عليها، أو منعها، مع أن نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي مادته الثامنة عشرة، تنصّ على أن حرية التعبير، لا تعني - أبداً - أنها حرية مطلقة، بل هي حرية مقيدة - حتى في الدول الغربية -، وفق ما تنص عليه مواثيق حقوق الإنسان؛ لأن حرية الشخص تنتهي عن حدود المساس بحرية الغير، - وبالتالي - فإن حرية من يعتدي على حقوق الآخرين، أو النيل من كرامتهم، ستقف عندما يطال تعبيرهم رمزا دينيا مقدسا، يجرحون من خلاله مئات الملايين من البشر. ستقلقنا مظاهر التعصب، والتمييز في أمور الدين، أو المعتقد؛ لأن ممارسات قبيحة كهذه الأفعال المشينة، ستجلب على البشرية بصورة مباشرة، أو غير مباشرة حروبا، وآلاما بالغة، - خصوصا - عندما نستشعر يقينا، أن القوانين المعمول بها في الغرب تجرّم السخرية من اليهود، ولا تجرّم السخرية من الإسلام، بل إن الأمر يتجاوز ذلك، عندما ندرك أن قوانينهم تجرّم السخرية من الإنسان - كونه إنسانا -؛ لكنها لا تجرم السخرية من الأفكار - مهما بلغت من قداستها -.

إن على العالم - أجمع - تعزيز الاحترام العالمي، والفعّال للحريات الأساسية لجميع مواطنيها دون تمييز؛ بسبب العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين. فما يحدث اليوم هو إهانة للكرامة الإنسانية، وهو ما نصّ عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 50 - 183، بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب الديني، وأكدت ديباجة هذا القرار، على أن: «التمييز ضد البشر على أساس الدين، أو المعتقد، يشكل إهانة للكرامة البشرية، وتنكراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة»، كما أكدت على: «ضرورة اتخاذ الدول ما يلزم؛ لمواجهة التعصب، وتدنيس الأماكن الدينية».

كما صدر عن الجمعية العامَّة للأمم المتحدة قرار هام، حمل رقم 65 - 224، يُجرِّم تشويه صورة الأديان. وقد أعربت الجمعية في القرار، عن: «استيائها من استخدام وسائل الإعلام المطبوعة، والسمعية، والبصرية، والإلكترونية - بما فيها الإنترنت -، وأي وسيلة أخرى؛ للتحريض على أعمال العنف، والتعصب، والتمييز ضد أي دين، واستهداف الكتب المقدسة، وأماكن العبادة، والرموز الدينية لجميع الأديان، وانتهاك حرمتها».

ما سبق، يدل على مدى أهمية حضور المعتقد في حياة البشر، باعتباره الهوية الذاتية التي تعكس الأفكار، والقيم التي يؤمن بها الإنسان.

- ولذا - فإن الاعتداء على الحرية، هو نوع آخر من التعصب، الذي يجب رفضه؛ لأنها - في نهاية المطاف - تشكّل قتلا معنويا؛ لكنها بسلاح غير ملموس.

المتاجرون بالبشر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150309/Con20150309757790.htm

أنمار حامد مطاوع

خلال الاجتماع الذي عقد بين وزارة العدل ووفد مكتب مراقبة ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر الأمريكي في الرياض قبل حوالى أسبوعين، صرح وزير العدل بأنه: حسب مؤشرات الإحصاءات القضائية، تعتبر جرائم الاتجار بالأشخاص (قليلة جدا) في المملكة.

وهذا في حد ذاته مؤشر مطمئن، وله دلالة على الجدية التي تنتهجها المملكة في مكافحة هذه الجريمة وملاحقة أوكار سريتها وتخفيها وتقديم المتهمين فيها للعدالة لمواجهة عقوبة تصل إلى (15) سنة سجنا، وغرامات مالية تصل إلى (10) ملايين ريال.

حسب تصريحات الإنتربول، العالم تنقصه الكثير من المعلومات التوعوية فيما يختص بتجارة البشر، بل إن بعض الأفراد يمارسون هذا النوع من المتاجرة دون علم منهم أنهم ضمن قائمة (المتاجرون بالبشر).. وتطال الظاهرة جميع دول العالم، لما تنتهجه الشبكات الإجرامية الدولية من تجارة بشرية في ثلاثة مجالات أساسية: العمل القسري، أو الاستغلال لأغراض جنسية، أو لتجارة الأعضاء.

أكثر ضحايا المتاجرة بالبشر ـ أو ما يطلق عليه مصطلحا (الرق الحديث) ـ هم الأطفال والنساء ثم الرجال. الأطفال يتم استغلالهم للتسول أو الأعمال غير النظامية، والنساء في تجارة الجسد، والرجال في العمل دون صرف حقوقهم أو حتى بدون حقوق أصلا ـ كما هو واقع في تجارة صيد الأسماك على متن بواخر الصيد غير المشروع الذي أعلن عنه في اليوم العالمي لمناهضة الاتجار بالبشر، حيث يجبر الرجال على العيش في ظروف لا تستوفي أدنى معايير السلامة والصحة وبدون أن يحصلوا على أجورهم ـ.

حملة Turn Back Crime التي أطلقها الإنتربول تسعى إلى إشراك عامة الناس في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وذلك بالتوعية بهذه المشكلة وما يترتب عليها من تبعات ـ غالبا ما تكون خفية ـ على حياتهم اليومية. الهدف من التوعية هو فكرة أن جريمة المتاجرة بالبشر لا يمكن محاربتها إلا من قِبل المجتمع بأسره، لا أجهزة إنفاذ القانون فحسب.

يضيف الإنتربول أن بعض الأطفال لا تتجاوز أعمارهم الستة أعوام يعملون ـ خلافا للقانون ـ في مناجم للذهب ومزارع للكاكاو والبن. ومن هنا تهدف الحملة التوعوية للوصل إلى حد حث عامة الناس على طرح أسئلة عن مصدر المنتجات اليومية التي يشترونها.

كما ترتبط قضية تهريب المهاجرين ارتباطا وثيقا بجريمة الاتجار بالبشر حيث يدبر المهربون دخول أشخاص بطريقة غير مشروعة إلى بلدان ليسوا من رعاياها ولا من المقيمين الدائمين فيها، للحصول على مكاسب مالية أو عينية.

ما يحتاجه المجتمع هو حملات توعية مكثفة للتعريف بهذه الجرائم ومناهضتها على المستوى الفردي..

الحياة
AL HAYAT

الأخطاء الطبية والتعويض

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن اللاحم

الأخطاء الطبية عادت إلى الواجهة من جديد بعد وفاة الإعلامي محمد الثبيتي -رحمه الله رحمة واسعة- بسبب خطأ طبي، وعاد الجدل من جديد حول ملف الأخطاء الطبية المتزايدة وغياب العقوبات الرادعة لمن يتساهل في حياة البشر، ويخرق أصول الممارسة الطبية السليمة، أو من أولئك التجار الذين لا تعنيهم سلامة البشر المرتادين إلى مؤسساتهم الصحية، بقدر ما يعنيهم ابتكار الطرق السالكة إلى جيوبهم وتنفيضها بعناوين متعددة، فأصبح المريض مجرد سلعة لا أقل من ذلك ولا أكثر.

من وجهة نظري، أن البداية الحقيقية للتصدي لظاهرة الأخطاء الطبية يجب أن تكون من مراجعة المنظومة القانونية والقضائية، التي تحكم حالات الأخطاء الطبية، من خلال منح الولاية القضائية للفصل في قضايا الأخطاء الطبية إلى المحاكم الشرعية، التي هي صاحبة الاختصاص الولائي الأصيل في الفصل في المنازعات القضائية، وحل اللجنة الصحية الشرعية ونقل اختصاصاتها كافة إلى المحاكم؛ لأنه من غير المفهوم أن يمارس موظف عادي سلطات قضائية، حتى ولو كان يترأس تلك اللجنة قاضٍ مؤهل، وهذا -بطبيعة الحال- ينطبق على هذه اللجنة وغيرها من اللجان القضائية المشابهة، التي أصبحت تتورم يوماً بعد يوم؛ بسبب عجزنا عن مواجهة بعض القضايا ذات الحساسية الخاصة بشجاعة وبمسؤولية.

تولِّي المحاكم الفصل في قضايا الأخطاء الطبية سيسهل عملية التقاضي، ويسرِّع إجراءات الفصل فيها؛ لأنها ستكون أمام قضاة متفرغين وعملهم هو الفصل في الملفات التي أمامهم، من دون أن يكونوا منشغلين بأعمال أخرى خارج قاعة المحكمة؛ لأن ما يحدث من تباطؤ في الفصل في الدعاوى أمام اللجنة أمر مخالف لأبسط قواعد العدالة التي من قواعدها (أن العدالة المتأخرة ظلم مجحف).

كما أنه من المهم إعادة النظر في قيمة التعويضات التي يُحكَم بها للمتضررين من تلك الأخطاء الطبية أو لورثتهم، بعدم الاكتفاء بقيمة الدية أو الأَرْش، وإنما لابد من أن يكون إلى جانب تلك المحددات الشرعية تعويضات مدنية تتماشى مع الضرر الحاصل على الضحية الذي قد يصل إلى العجز التام وعدم قدرته على العمل والإنفاق على أطفاله، أو قد يتسبب له ذلك الطبيب المستهتر بعاهة مستديمة يحتاج معها إلى رعاية صحية تكلفه أو تكلف الدولة مبالغ طائلة طوال حياته، ومن أبسط قواعد العدل أن يتحمل من تسبب بتلك الأضرار بما جناه مشرطه، لذا لا بد من إعادة النظر في فلسفتنا القضائية تجاه التعويض ليس فقط في قضايا الأخطاء الطبية وإنما في مجمل القضايا التي تكون مرتكزة على (الضرر)، سواء أكانت جنائية أم مدنية أم إدارية، وأن نتحرر من فكرة أن التعويض مرتبط فقط في الأضرار المادية المباشرة، ونتوسع إلى مرحلة الاعتراف بالأضرار المعنوية والنفسية؛ لتكون مبادئ قضائية راسخة؛ لأن التوسع في التعويض هو القادر على ردع المتساهلين في حياة البشر، ولك أن تسقطها على المراهقين في شوارعنا والذين يجوبون بسيارتهم الأحياء بكل رعونة، ثم يتسبب في مقتل عائلة كاملة، أو يستبب في إعاقة أحدهم ونهاية الأمر يدفع والده الدية، التي لا يمكن أن تتساوى مع الأضرار الكارثية التي تسبب بها ويطوى بذلك الملف إلى الأبد، وعلى ذلك المثال يمكن أن نقيس على العديد من القضايا المشابهة في المجالات كافة.

لذا، من المهم جداً، ونحن نعيش مرحلة تطويرية للمؤسسات القضائية ومراجعة للأنظمة القانونية، أن نولي ملف التعويض اهتماماً خاصاً؛ بأن يكون موازياً للدية المحددة شرعاً، استجابةً للمتغيرات المتسارعة، التي لابد من أن يتواءم حراكنا الإصلاحي مع وتيرة حركتها المتنامية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التنمية الصحية وإقرار نظام مكافحة التدخين

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/10/article_938517.html

د. فيصل بن منصور الفاضل

تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (196) وتاريخ 1436/4/20 القاضي بالموافقة على التنظيم الخاص بأجهزة مجلس الوزراء، الذي صدر بهدف ترتيب سير الأعمال في أجهزة مجلس الوزراء وتحديد إجراءات سير العمل فيها، بما يؤدي إلى تكامل المهام والمسؤوليات، أن ينشأ لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية مكتب لإدارة المشاريع (BMO) يكون مقره الأمانة العامة، وتكون مهمته التحقق من التزام الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والأوامر والقرارات والأهداف والرؤى ذات الصلة باختصاصات المجلس ومتابعة المشاريع التي تباشر تلك الجهات تنفيذها. وهذا يعد نقلة إدارية نوعية في متابعة مشاريع الدولة وضمان تنفيذها من قبل الجهات التي تباشر تنفيذها حسب جداولها الزمنية المقررة دون تأخير أو تعثر.

ويدخل ضمن هذه المشاريع التي سيقوم مكتب إدارة المشاريع بمتابعتها مشاريع الأنظمة التي تعد ركيزة أساسية للتنمية الوطنية، ولا يمكن لعجلة التنمية أن تتقدم دون وجود البنية النظامية لمختلف جوانب التنمية. ونجد أن هناك عددا من مشاريع الأنظمة التي تأخر صدورها بسبب غياب مثل هذا المكتب، وضعف عنصر المتابعة لدى الجهة الحكومية المعنية. وأود أن أذكر في هذا الصدد أن وزارة الصحة رفعت مشروعا لنظام مكافحة التدخين، يهدف إلى مكافحة التدخين، باتخاذ جميع الإجراءات والخطوات اللازمة على مستوى الدولة والمجتمع والأفراد؛ سعيا إلى الحد من عادة التدخين بجميع أنواعه عند الأفراد وفي مراحل العمر المختلفة قبل أكثر من 30 عاما، وقد درس هذا المشروع وطور في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، بمشاركة الجهات المعنية، كما درس وطور وأقر من قبل مجلس الشورى، وأعيد لمجلس الوزراء لإكمال إجراءات إصداره حسب المتبع مع الأنظمة، ولكنه حتى اليوم لم يصدر وقد طالت فترة انتظار صدوره كثيرا.

ومن المؤمل، إذا ما تولى مكتب إدارة المشاريع بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ملف متابعة مشاريع الأنظمة، أن يخرج مشروع هذا النظام إلى النور، ليسهم في تحقيق خطوة في التنمية الصحية، وتفعيل توجيهات القيادة الرشيدة بشأن قضية مكافحة التدخين المستمدة من الشريعة الإسلامية، التي تحث على الحفاظ على أموال الناس ومصالحهم ورعاية الصحة العامة ودرء المفاسد، ويلبي رغبة المجتمع والمواطنين، خصوصا أولياء الأمور في الحد من انتشار ظاهرة التدخين واستعمال التبغ بين أبناء المجتمع، وحماية الأجيال القادمة من مخاطر هذا الوباء، والحد من تأثيره في غير المدخنين، وينسجم مع بنود الاتفاقية الإطارية الدولية لمكافحة التبغ التي تهدف إلى حماية البشرية من انتشار وباء التدخين، وإرشاد الدول إلى كيفية التصدي لهذا الوباء، وتلزمها بضرورة اتخاذ خطوات جادة ومسؤولة لمكافحة التدخين وفقا لجدول زمني تلتزم فيه هذه الدول بتقديم النجاحات التي حققتها في مجال مكافحة التدخين وعلى مختلف المستويات، وقد انضمت إليها المملكة عام 2005.

ولعل من نافلة القول إن هناك تفاؤلا كبيرا في ملف التنمية الصحية عموماً ومكافحة التدخين خصوصا في المملكة، مصدره اختيار القيادة أحمد بن عقيل الخطيب وزيرا للصحة، وهو المعروف بالدقة والتنظيم والمتابعة الحثيثة المستمرة للمشاريع التي ينفذها، مستعينا بجهازه الحاسبي المحمول معه دائما الذي يلازمه أينما كان. ونأمل منه أن يرد على مطالبنا بمتابعة إجراءات صدور هذا النظام، ويطمئننا على مساره، ويتخذ ما يراه مناسبا لدفع عجلة إجراءات إصداره، ولاسيما بعد ظهور دراسات أخيرا تشير إلى أن المملكة تتصدر كثيرا من الدول في استيراد التبغ، وأعداد ضحايا التدخين من الوفيات، ومستوى انتشاره وتعاظم أضراره، ونسأل الله تعالى أن يعين هذا الوزير العصامي المكافح الذي يبعث على التفاؤل ويوفقه ويسدده في ملف التنمية الصحية والمهم للوطن والمواطنين.

كفاءة الطاقة وحماية البيئة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028695

د. فهد محمد بن جمعة

وصل عدد المركبات المستخدمة على طرقات المملكة إلى 10.3 ملايين مركبة في عام 2012م، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى 25-27 مليون مركبة في عام 2030م، حيث تستهلك المركبات الحالية أكثر من 800 ألف برميل مكافئ يومياً من الوقود، ويمتلك الوافدون 1.2 مليون مركبة غير مفوض لهم استخدامها، مما نتج عنه استعمال المركبات القديمة وعديمة الكفاءة الاقتصادية للوقود لكل كيلومتر/ لتر من الوقود. فإن عدد المركبات التي تجاوز عمرها 20 سنة بلغ 25% تقريباً من المركبات الموجودة على الطرقات، أي أكثر من 2.5 مليون مركبة، مما يتسبب في استهلاك المزيد من الوقود، والمزيد من التلوث البيئي، مع تهرب معظم أصحاب تلك المركبات من تجديد رخص سيرهم، أي أنهم لا يُجْرون الفحص الدوري في وقته، للتأكد من سلامة مركباتهم ومطابقتها للمواصفات، كما أن بعضهم عند إجراء الفحص يقوم بعمل بعض الإصلاحات الموقتة لمركباتهم كي تتجاوز الفحص الدوري ثم تعود بعد ذلك إلى حالاتها السابقة، وهذا يتطلب إجراءات إضافية إلى نظام المرور الحالي لمعرفة تلك المركبات التي انتهت صلاحية فحصها أو رخص سيرها ولم يقم أصحابها بتجديدها، وذلك من خلال وضع ملصق يحمل تاريخ انتهاء رخصة السير ولونه يوضح منطقة إصدارها على اللوحة الخلفية للمركبة.

ففي الولايات المتحدة، تتميز العديد من الولايات بلوحاتها من خلال الألوان المميزة والشعارات، ويتم تغيير اللوحات في الكثير من الولايات الأمريكية وكندا سنوياً، ولكن الممارسة الأكثر شيوعاً في العصر الحديث أن ترسل ملصقات لمالكي المركبات كل سنة أو سنتين كي توضح أن تسجيل المركبات ما زال صالحاً، فإن الملصقات غير المحدثة تلفت نظر رجال المرور بمجرد قراءة اللوحة الخلفية، لأن تجديد رخصة السير لا يتم إلا بواسطة مالك المركبة عندما تكتمل الإجراءات اللازمة لإصدارها، كما أن رسوم التجديد تمثل جزءاً من إيرادات الحكومة. ويلزم القانون الأمريكي صاحب المركبة عندما ينتقل إلى ولاية أخرى للإقامة بأن يقوم بتجديد ملصق التسجيل ليحمل اسم الولاية الجديدة، باستثناء من يعمل في الخدمة العسكرية أو طلاب الجامعة في مرحلة البكالوريوس.

إن مصطلح ملصق (Tag) يعبّر عن ملصق صغير يصدر بصورة دورية، يشير إلى أن تسجيل المركبة ما زال ضمن مدة الصلاحية، حيث يستطيع رجل المرور رؤيته بوضوح بدلاً من إيقاف سائق المركبة وطلب رخصة السير منه، فإذا كان هذا الملصق منتهي الصلاحية أو التسجيل المتأخر في كثير من الأحيان مؤشر على أن السيارة قد سرقت أو أن صاحبها لا يقودها، مما ينتج عنه إخفاق في تطبيق نظام المرور، وعمل الفحص الدوري للمحافظة على السلامة، ومنع الانبعاثات الحرارية التي تؤدي إلى تلوث البيئة، أو عدم التأمين على مركبته، أو أنه لم يقم بتسديد مخالفاته، ويوضع اللاصق عادة في ركن واحد من اللوحة، بينما الشهر والسنة لنهاية الصلاحية يكون في الزاوية المعاكسة لها، وفي بعض الولايات يتم الجمع بين السنة والشهر على ملصق واحد، مما يسمح لرجل المرور بكشف ذلك، كما يمكن التحقق من صحة الملصقات من خلال إجراء الرقم التسلسلي الذي سجلت به المركبة، أو بطابع خاص في وقت التسجيل أو التجديد مع رقم للوحة أو ترخيص المركبة لمنع أي عملية احتيالية، كما أن اللاصق سيكون صالحاً للوحة الحالية فقط، أما اللون اللاصق فيوضح منطقة إصدار رخصة السير التي يسكن فيها وعند انتقال اقامته إلى منطقة أخرى عليه تغيير اللاصق في مدة لا تزيد على شهر.

هذا الملصق يحدد تكرار الفحص الدوري الذي يتناقص عدد السنوات مع عمر المركبة الى ان تصبح المركبة غير صالحة للفحص. إنها خطوة نحو كفاءة الطاقة وتقليص استهلاك الوقود والازدحامات المرورية وضبط حركة السير بالتقيد بأنظمة المرور.

الحل هو التمويل الصحي لا التأمين الصحي!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150310/Con20150310757998.htm

د. عبدالاله الهوساوي

بالأمس القريب ناقش برنامج «الثامنة» أحد أكثر المواضيع أهمية وإثارة للجدل في المجتمع السعودي عموما، وفي القطاع الصحي السعودي على وجه الخصوص، ألا وهو الموضوع «القديم الجديد»: التأمين الصحي.
لن أتطرق في هذا المقال إلى التعليق على ما قيل في الحلقة، ولكنني بصدد الحديث عن الكثير من الأمور المهمة «التي لم تناقش في الحلقة». تحدثنا في المملكة كثيرا عن التأمين الصحي ولكن الموضوع المهم جدا والأكثر فائدة للمواطن السعودي، الذي نحتاج الحديث عنه هو: «التمويل الصحي الاستراتيجي»، الذي يعنى بتطوير الجودة الصحية، وتحسين مخرجات القطاع الصحي ورضا المواطنين عنه. وسأحاول شرح الموضوع بشيء من التوضيح: ينظر خبراء الاقتصاد الصحي لمجال التمويل الصحي على أنه عملية كبيرة ذات ثلاث محاور:
- المحور الأول: استدرار الإيرادات اللازمة للصحة.
- المحور الثاني: تجميع الموارد من مصادرها المختلفة.
- المحور الثالث: شراء الخدمات الصحية.
بالنسبة للمحور الأول في التمويل الصحي وهو استدرار الإيرادات لا يشكل حاليا مشكلة للمملكة، حيث قد من الله عليها بخيرات البترول والغاز الطبيعي، ولكن من المهم علينا التركيز على استراتيجيات لضمان «الاستمرارية» في جمع الإيرادات، ومن بين هذه الاستراتيجيات النظر إلى كيفية جعل القطاع الصحي مساهما في إنتاج بعض موارده المادية بدل أن يكون فقط قطاعا مستهلكا لها. أما بخصوص المحورين الثاني والثالث فيعتبران من مناطق ضعف القطاع الصحي السعودي اللذين من الممكن أن نحدث فيهما الكثير من التحسين إذا وضعت لهما الاستراتيجيات التطويرية المناسبة. تجميع الموارد من المصادر المختلفة (المحور الثاني) يمكن تشبيهه بخزنة البنك الكبيرة السعة والأمينة التي تعطي للدولة قوة استراتيجية تمكنها من شراء الخدمة الصحية (المحور الثالث) بطريقة فعالة مع ضمان تحسين الجودة لمستخدمي القطاع الصحي والتقليل من الهدر. سأتحدث فيما تبقى عن بعض الحلول العملية التي من الضروري وجودها في أي «استراتيجية تمويل صحي»:
- الإسراع بإنشاء «الحسابات الصحية الوطنية» كخطوة أولى نحو التمويل الاستراتيجي.
- فصل ممولي الخدمة عن مشتريي الخدمة عن مقدمي الخدمة.
- إنشاء صندوق للتأمين الصحي التعاوني، تتم إدارته من جهة حكومية مستقلة.
- يقوم الصندوق بدور مفصلي في تحسين الجودة لدى مقدمي الخدمة الصحية وذلك عن طريق تعويض المستشفيات مقابل الخدمة بناء على مستوى الأداء (الكيف لا الكم!).
- تطوير النظم الصحية المعلوماتية في المستشفيات وما يتماشى مع متطلبات التمويل الاستراتيجي.
- تطوير القيادات الطبية في المستشفيات، خصوصا الكوادر المعنية بالأمور المالية كالمحاسبين لتتمكن من تطبيق التمويل الصحي الاستراتيجي بطريقة صحيحة.
- تعديل لائحة الممارسين الطبيين بما يتماشى مع التمويل الصحي الاستراتيجي.
هنالك ركائز أساسية لأي نظام صحي فعال تتلخص في الآتي:
- طريقة تقديم الخدمة الصحية: بمعنى آخر ما نوع المشاكل الصحية (تدعيمية، وقائية، علاجية، تأهيلية) التي يعالجها النظام الصحي وفي أي منشأة صحية (مركز رعاية صحية أولية، مستشفى، رعاية صحية منزلية) يتم العلاج.
- جاهزية القيادات الصحية: سواء كانت في الوزارة أو مديريات الشؤون الصحية أو المستشفيات والمختبرات ومراكز الرعاية الصحية.

- النظم الصحية المعلوماتية.
- التكنولوجيا الطبية: من أدوية وأجهزة ومعدات طبية.
- الموارد البشرية والقوى العاملة الصحية وكفاءتها.
- «التمويل الصحي الاستراتيجي».

فكما يتبين لنا أن التمويل الصحي وليس «التأمين الصحي» هو عبارة عن جزء بسيط من منظومة كبيرة تسمى النظام الصحي وتبسيط الموضوع في سؤال: هل أنت مع التأمين الصحي أو ضده؟ لا يخدم الوطن ولا المواطن.

أتمنى أن يقوم الإعلام (المقروء والمشاهد والمسموع) بدوره الضروري جداً في طرح مشاكل «القطاع الصحي السعودي» التي هي أكبر بكثير من مشاكل «وزارة الصحة السعودية» بطريقة علمية صحيحة لإثراء الحوار والتركيز على الحلول الجذرية النافعة!.

الرياض
www.Alriyadh.com

اعتساف مبادئ حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028925

عبد الله بن إبراهيم الكعيد

لا أتحدث في هذه المقالة عن قضيّةٍ بعينها فالكلام يخص سيادة بلادنا على قراراتها إذ لا تسمح لأحد بأن يتدخل في شؤونها مثلما لا تسمح أي دولة تحترم ذاتها وسيادتها بأن يتدخّل أحد في شؤونها وكيف تعالج قضاياها ضمن حدود قوانينها المحليّة تلك التي تأخذ في الاعتبار المبادئ والبروتوكولات الدولية التي وقّعت عليها.

تصريح المصدر المسؤول في وزارة خارجية بلادنا الذي نُشر في هذه الجريدة يوم الأحد 8 مارس الحالي كان شديد الوضوح إلا أن المحلل يستطيع الوصول مباشرة إلى بيت القصيد في التصريح الهام والواضح كما قلت.

أين؟

في جزء من نص بيان وزارة الخارجية: "بعض الجهات الدولية ووسائل الإعلام قد أفرغت مبادئ حقوق الإنسان من مضامينها السامية وجنحت إلى محاولة تسييسها واستغلالها في التعدي والهجوم على الحقوق السيادية للدول بمعايير لا يمكن وصفها إلا بالانتقائية والازدواجية لخدمة أهداف سياسية".

دعونا نقولها بكل صراحة ان الدول الكبرى تستحضر ملف حقوق الإنسان متى ما أرادت خصوصاً حين يكون لها أهداف ما أو مصالح مشبوهة تقف ضدها دولة معينة. ولكم في ملف حقوق الإنسان في الصين على سبيل المثال لا الحصر أوضح مثال. الرعب من الصين جعلهم يلوّحون بملف حقوق الإنسان في كل وقت يشعرون فيه من التنين الأصفر بالخطر.

بلادنا ليست استثناء عن غيرها لهذا تتعرض للتعدي والهجوم على حقها السيادي بسبب هذا الملف القابل للتطويع والاعتساف.

لا نُنكر حدوث أحكام أو عقوبات متجاوزة في حقوق بعض الأفراد من جهات رسمية سواء أكانت خدمية أو دينية أو أمنية ولهذا السبب أُنشئت لدينا جمعية أهلية تُعنى بحقوق الإنسان وأُخرى رسمية تهتم بتلك الانتهاكات وترفع بها للجهات العليا حتى يمكن إصدار قرارات نافذة تعيد الحقوق لأصحابها وترفع الظلم عن المظلوم أو صاحب الحق.

في الخاتمة أقول:

نحن قادرون بكل ما لدينا من قنوات قانونية ورجال شرفاء على حل قضايانا الحقوقية دون تدخل من أحد يحاول فرض رؤيته علينا ومحاولة ليّ أذرعتنا وتشويه سمعة بلادنا بحجّة حقوق الإنسان.

في يومنا العالمي

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4052796

شعاع الدحيلان

تصاعد دور المرأة في العمل التنموي بكافة أصنافه بما فيه دورها الاستثماري، لقد باتت في كثير من الأسر وحسب دراسات علمية المعيل والمربي «هي الطبيبة والمعلمة والاختصاصية الاجتماعية والنفسية وسيدة الأعمال والصحفية والكاتبة وهي المستشارة في مكتب الوزير وهي عضو مجلس الشورى ومديرة الجامعة ونائبة أكبر وزارة تعليم في بلادنا.. هي البائعة والمحامية.. هي تكبر وتكبر بدعم القرار السياسي وصناع مستقبل الوطن» هكذا وصفها البعض.
الجهود التي من شأنها توفير فرص عمل للمرأة السعودية سيكون لها آثار قوية على المجتمع السعودي، علما بأن الأرقام تؤكد أن نحو ثلث من تخرجن في الجامعات ويحملن درجة الماجستير يتحدثن عن عدم تمكنهن من إيجاد فرصة عمل مناسبة، وأن الكثير من السعوديات المتعلمات لا يقدرن على توظيف المعرفة والمهارات التي اكتسبنها من دراستهن في 0العمل بسبب عدم مناسبة الوظيفة مع الشهادة العلمية.
كما أن الأرقام الرسمية تؤكد أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل تضاعفت نحو 3 مرات منذ عام 1992 من 5.4 بالمائة إلى حوالي 15 بالمائة.
لا يمكن إحلال كل ما هو ايجابي أو عدم تجاوز السلبي، فالمعوقات التي تواجه المرأة أثناء عملها التجاري أو وظيفتها لا تعود إلى الرؤية الاقتصادية، وإنما لعدم الوصول إلى المستوى المطلوب وبالإمكان الوصول إليه عبر النظرة المستقبلية وتحيل الواقع ومدى احتياجاته.
في المملكة شهد الحراك النسوي تطوراً ملحوظاً ساهم في تشكيله الوعي الاجتماعي والثقافي والحقوقي بأهمية دور المرأة في تنمية المجتمع.
فمنذ عهد الملك المؤسس المغفور له - بإذن الله - الملك عبدالعزيز حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - جعل لقضية وضع المرأة في المجتمع أولوية في خطط التنمية بالسعودية، بما يتوافق مع مبادئ الإسلام. فجاء تمكين المرأة السعودية في مجالات عدة، منها: المجال الاقتصادي وأهمية تقديم تسهيلات لها في التوظيف والاستثمار، والمساهمة في تأهيل والتدريب من أجل التمكين.
للمرأة السعودية - منذ البداية - دور فاعل في القطاع الاقتصادي وقطاع الأعمال، حيث يشاركن مشاركة فاعلة في الغرف التجارية، وكذلك ما تمثله أرصدة السعوديات من ثقل اقتصادي من الميزان العام، حيث يشكل حجم أرصدة النساء السعوديات أهمية بالغة في الاقتصاد المحلي. أما على المستوى الدولي في قطاع الأعمال فجاءت مشاركة سيدات أعمال سعوديات في المحافل الدولية وساهمت في صنع القرار وحققت تواجدا ايجابيا. بالإضافة إلى الحراك المهني في تفعيل دور المرأة على مستوى الأعمال في المصانع والمحلات التجارية وغيره لتوفير فرص جديدة تحد من بطالة المرأة وتفعل دورها الإنتاجي خاصة أن نسبة النساء في المملكة حوالي 50٪ من السكان، وهذا يمثل عنصراً إنتاجياً إذا ما مكنت المرأة بفعالية في كافة المجالات العملية والمهنية والتجارية.

حقوق الإنسان.. هل هي حقوق فعلاً أم مجرد هراوة سياسية؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029163

فهد بن محمد السلمان

يظل مفهوم حقوق الإنسان مفهوماً ملتبساً، وزئبقياً لا يُمكن القبض عليه بسهولة، حتى وإن أصبحتْ له وثيقة دولية ترعاها المنظمات الأممية، أولا لأنه أمر لا يمكن أن ينفصل عن الأديان والشرائع والثقافات والعادات والأعراف والتقاليد ومنظومات القيم التي تحكم كل حضارة على حدة، فهو نتاجها ومولودها الطبيعي، وثانيا لأنه يرتبط بفهم كل حضارة لسلّم الحريات وشكل تطبيقاتها لها، وهذا لا ينحصر الخلاف فيه فقط على الدول والمجتمعات التي تستند على مرجعيات دينية، بل حتى على مستوى الدول ذات الطابع العلماني، فما تراه دولة ما حقا من حقوق الإنسان كحقوق المثليين قد ترفضه أخرى حتى وإن كانت علمانية.

بمعنى أنه يستحيل تماما أن يأتي ذلك اليوم الذي تتفق فيه كل دول العالم على مفهوم واحد ودقيق لهذه الحقوق، وإن وقّعتْ على عناوينه كوثيقة دولية، إلا في حال تحقق استدعاء الجنة إلى الحياة الدنيا، حتى أفلاطون عندما أراد أن يُقيم جمهوريته الفاضلة، اضطر أن يتخلص من الضعفاء والمعوقين والعاجزين لأنه يُدرك أن شروط يوتوبيا المجتمع الفاضل تقتضي تماثل مفرداته ثقافيا وفكريا وعلميا بحيث يُصبح في الإمكان رسم محددات واضحة للحريات وسقوفها حتى لا تتحول تلك الحريات إلى سيول متصادمة لا ينجم عنها سوى تمرد الفيضان.

طبعا الجميع يحلم بشريعة حقوق إنسان دولية تقوم على مقاربة تلك المفاهيم المتنافرة بين الدول، سواء في معنى الحريات أو من درجات السلم الاجتماعي، وتصاغ على أيدي حقوقيين بما يوفر أرقى درجات العدالة للإنسان في كل مكان وفق قيم بيئته، لكن أن تتقرر هذه الشريعة بعيون خضراء أو زرقاء فقط، ليتم تعميمها بعدئذ على العالم، فهذه أول بوادر تسييسها، فما يُناسب المجتمع الأمريكي أو السويدي ليس بالضرورة أن يناسب المجتمع في الهند أو الصين، كذلك الحال بالنسبة للدول الإسلامية، هنالك دائما معايير ثقافية ودينية وأخلاقية تفرض الاختلاف، فضلا عن أن المجتمعات الغربية ذاتها كثيرا ما مارستْ النفاق في تطبيقات هذه الوثيقة، فهي من جهة (مثلا) تقرر رفض ارتداء أي زي يرمز لأي معتقد ديني في المدارس والجامعات، فتمنع الطالبات المسلمات كما حدث في فرنسا قبل فترة من ارتداء الحجاب أو النقاب في المدارس، فيما تغض الطرف عن أساتذة رهبان وقساوسة وحتى سيخ من القاء محاضراتهم بأزيائهم الدينية، رغم أن الوثيقة في ظاهرها تتيح لكل إنسان الحق في اختيار ما يلبس، والمسألة لا تتوقف عند الملبس، وإنما تذهب لما هو أبعد، ولكن وبما أن هذه الحقوق التي يعي الغرب قبل غيره أنها لا يُمكن أن تُحسب بمعايير واحدة للفوارق الثقافية والفكرية والدينية، إلا أنهم يُصرون على استخدامها كهراوة سياسية للضغط على الآخرين، وابتزاز بعض الدول بها بدليل أنها تظهر وتطفو على السطح لفترة، لتختفي في أخرى دون أن يتبدل شيء تجاهها، أي أنها تُسحب من الأدراج عندما يكون هنالك موقف سياسي يُراد له أن يمر، وتعاد إلى مكانها متى انتهى الغرض منها، ولعل تلك القوى بمفهوم الوثيقة الأممية هي أول من ينتهك حقوق الإنسان، حينما يمس الأمر سلمها الاجتماعي أو السيادي، وكلنا نعرف ماذا فعلتْ الولايات المتحدة في ارتكابات جيشها في سجن أبو غريب العراقي، وهو جيش نظامي وليس مجرد ميليشيا خارجة على القانون، وقبلها كيف تعاملتْ مع ديفيد كوريش وجماعته عندما أحرقتهم بالنار، وهذه الانتهاكات لا تقتصر على الولايات المتحدة، فقد مارستها وبصيغ شتى كل الدول التي تجلس على كرسي القاضي وكراسي المحلفين في هذه القضية، وتصنف مواقع الدول الأخرى على قائمة حقوق الإنسان.

أريد أن أنتهي قبل أن تنتهي مساحة هذه الزاوية إلى شيء واحد، وهو أنه إذا كانت هذه المنظمات الأممية بدولها النافذة لم تتمكن حتى اللحظة من الوصول إلى تعريف محدد للإرهاب، وهو أمرٌ تُراق فيه الدماء، ويُصادر فيه أهم حق إنساني في الوجود وهو حق الحياة، فتغض الطرف عن إرهاب هذا الفصيل أو ذاك، وتصنف غيره على قوائمها السوداء، وقد تمد يد العون لدولة كإسرائيل تمارس إرهاب الدولة،، فكيف ستصل إذن إلى تحديد مفهوم موضوعي وعادل لحقوق الإنسان الأخرى التي تعلم قبل غيرها أنها جزء من شرائعها وثقافاتها؟

AL-JAZIRAH
الجزيرة

علاقات الأنظمة والقوانين

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150312/ms6.htm

سعد الدوسري

تنص الأنظمة النظرية لوزارة العدل على أنه: «يحق للمرأة أن تقيم دعواها ضد مطلقها في قضايا الحضانة والنفقة والزيارة، وذلك في بلدها الذي تسكن فيه، ويُلزم المطلّق الحضور لمحكمة بلد المطلّقة». لكن الجميع يعرف أن ثمة عراقيلَ على أرض الواقع، تمنع المطلقة من الحصول على هذا الحق؛ ليس حق الحضانة والنفقة، ولكن حقها في حضور خصمها أمام القاضي معها، وذلك لكي يُدلي كل منهما بأقواله، دون تمييز.

إنَّ أول مشكلة تواجهها المطلّقة مع المطلّق، هو لامبالاته بها وبحقوقها، وأحياناً بالأنظمة التي تلزمه بالوقوف معها أمام القاضي. وربما لأن الكثيرين منهم، يدركون أن لا أحد يستطيع أن يجبره على ذلك. وبصراحة، فإن هناك مَن يهدد طليقته بأنه سيحرمها من أولادها، إذا هي أصرت على مقاضاته. والبعض الآخر يستعين بعلاقاته في الأجهزة الحكومية، وربما في المحكمة لكي يعطل القضية، ولم لا يفعل ذلك، والسلطة مطلقة للرجل؟! ولو كان يعرف أنه سيقف في محكمة استشارية أسرية، مكونة من رجال ونساء، يمثلون القضاء والمحاماة والشرطة، فإنه لن يتأخر دقيقة واحدة عن موعده.

ومرة أخرى، لو كان أنه يدرك بأنه لن يستطيع استخدام وثائقه الرسمية، بسبب إيقاف الجهات الرسمية العمل بها، فإنه سيكون في المحكمة قبل الموعد بساعات، وسيدخل للجلسة، نازعاً كل ريشه الطاووسي، ليستمع للحكم ولينفذه في الحال.

"الجامعة العربية" تدعو إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمنع التمييز ضد المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م
اضغط هنا

واس - القاهرة
دعت الجامعة العربية إلى تضافر الجهود على المستويين الإقليمي والدولي من أجل إرساء مفهوم المواطنة الكاملة وترسيخ الحقوق المتساوية ومنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة .
وقالت الجامعة العربية في بيان أصدرته اليوم بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة :" إننا نعمل على المستويين الإقليمي والدولي من أجل إرساء مفهوم المواطنة الكاملة وترسيخ الحقوق المتساوية ومنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وذلك رغم كل التحديات التي تواجهها بأسرها وتعاني منها المرأة العربية وبصورة غير مسبوقة بصفة خاصة في مناطق عدم الاستقرار والنزاعات والحروب المسلحة ".
وحذرت في بيانها من تجاهل المجتمع الدولي لما تتعرض له المرأة في فلسطين المحتلة جراء العدوان الإسرائيلي منتهكا جميع المواثيق والتعهدات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ، وكذلك ما تتعرض له المرأة السورية التي تعيش للعام الرابع على التوالي تحت ظروف التهجير والنزوح وفقدان الأبناء والانتهاكات الممنهجة والإرهاب ضد النساء في العديد من الدول.
وأكدت الجامعة العربية مجددا أنها تعمل مع الدول الأعضاء والشركاء المعنيين كافة لتنفيذ خطة عمل إعلان القاهرة " أجندة التنمية للمرأة العربية لما بعد 2015 " والعمل على توفير الحماية الواجبة للنساء.

أكاديميون وإعلاميون ومحامون عرب ل"الرياض":

• الربيع العربي" كشف زيف وأقنعة منظمات حقوق الإنسان

• اللاإنسانية"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028567

دبي - تحقيق: د. علي القحيص
منظمات حقوق الإنسان، يبدو أنها لا ترى إلا ما تريد أن ترى، ولا تسمع إلا ما ترغب وتطمع، حيث ما فائدة هذه المنظمات التي تعمل وتأتمر بإيحاء من قوى عالمية محددة، لها أجنداتها الخاصة، على الترديد ليل نهار، عما تسميه انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض الدول، وكأنها حقب الشوك في مزارع الورود في العالم، ولا يعلم هؤلاء، او لا يريدون ان يعلموا، ان حقوق الانسان التي يزعمون الدفاع عنها، مجرد يافطة تستخدم لغير الاهداف السامية التي ترفع

لاجلها، وخدمة لمناهج محددة تريد فقط إلحاق الأذى بسمعة الدول العربية والإسلامية، التي قامت في دستورها واعتمدت على قيم الدين الاسلامي الحنيف الذي كرم الإنسان أكثر من غيره.
والحقيقة ان الضجة الاعلامية الاخيرة التي اثارتها ابواق معروفة الهوية والنوايا والأهداف، انما تمثل احد هذه الوجوه المضللة والاقنعة التي ترتديها هذه المنظمات المشبوهة غير العادلة التي تدعي انها معنية بحقوق الانسان بالعالم وهي أصبحت تكيل الكيل بمكيالين وغير محايدة، خصوصا بعد فضح هذه المنظمات المشبوهة بعد ما حصل بما يسمى "الربيع العربي"، ما دفع بالمملكة الى ابداء استغرابها واستهجانها الشديدين لهذه الحملة الإعلامية الكبيرة، التي لم تثرها تلك المنظمات والداعمين لها عندما استبيح أمن اكثر من مليون فلسطيني في غزة واستهدفت بيوتهم بأطنان القنابل الاسرائيلية، وكذلك عند احتلال العراق وتدميره وتقسيمه وتشريد سكانه، وقضية عرب الأحواز المنسية، مثلما لم تثر اهتمام هذه المنظمات الانسانية ولم تحرك ساكنا، تلك الجرائم العنصرية البغيضة المتزايدة ضد العرب والمسلمين في اكثر من مكان في اوروبا تحديدا، وكذلك الولايات المتحدة التي ما برحت تشهد المزيد من جرائم العنصرية، ناهيك عن وسائل التعذيب القاسية التي اعترفت بها السي اي ايه، بحق اناس يعتبرون أسرى رغم نعتهم ببعض الصفات التي يفصلها الغرب على مقاسه، كما انه لا يجوز هنا تجاهل ان تدخل ما تسمى بمنظمات حقوق الانسان بهذا الشأن في الأوضاع الداخلية للدول العربية، يعد انتهاكاً كبيراً وتدخلاً في الشأن الداخلي، وهو امر لا يمكن لأي دولة ذات سيادة القبول به.
معايير مزدوجة لتقارير مدسوسة لخدمة أيدلوجيا وأهداف سياسية
والحقيقة التي لا بد من التركيز والاهتمام بها، والتي بات يلاحظها كل متتبع للشؤون العالمية ان هذه المنظمات انما تنشط في ساحات معينة وفي ظروف محددة، تعين اجنداتها مصالح قوى كبرى تريد استخدامها لتمرير سياستها وأطماعها، كمخلب القط في التدخل في شؤون الدول الاخرى والمساس بأمنهم الداخلي، بالإضافة ان شرعية الامم المتحدة تؤكد على ضرورة عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، لكي يساعد ذلك على حفظ الامن والاستقرار والسلم العالمي.
أكذوبة حقوق الإنسان أصبحت منحة وصك غفران لمن يحظى برضاها
وقد استطلعت "الرياض" آراء أكاديميين وإعلاميين ومحامين وخبراء ومتابعين لشأن حقوق الإنسان العربي والدولي، وأدانوا ممارسات منظمات حقوق الإنسان المشبوهة ونددوا بدورها السلبي غير النزيه وغير المنصف.
د. محمد الدوري
يقول الدكتور محمد الدوري سفير العراق في الامم المتحدة السابق وهو قانوني دولي متخصص ل"الرياض": ان حقوق الانسان أصبحت غصة في حلق الانسان العربي بالرغم من كونها حقوقاً أزلية منذ ان كرم الله تعالى آدم عليه السلام ومن بعده بني البشر نعم انها أصبحت نقمة بدلا من ان تكون نعمة بل أصبحت منحة وصك غفران تمنحها بعض القوى المتنفذة لدول وحكام وشعوب لمن يحظى برضاها أو يخضع لهواها او يعمل معها لتحقيق ما تريد من أهداف شريرة تحت يافطات وشعارات ممجوجة وبائسة نراها ونسمعها على مدار الساعة من اعلام قاتل لا يرحم، يطيع أوامر وقرارات منفردة من قوى عظمى وعلى مسؤوليتها او باسم منظمات دولية، المفروض انها أسست لحماية الشعوب والإنسان على حد سواء، اكثر من ذلك كله عمليات التزييف والخداع وفرض الامر الواقع التي تقوم بها منظمات عميقة مجرمة سوداء خلف الستار تحت مسميات إنسانية مختلفة او بدون مسميات تعمل وفق مخططات لتحقيق أهداف مختلفة بوسائل مختلفة أساسها تزييف الحقائق وخداع البسطاء وخلق حالة من الهلع والإرباك باسم حقوق الانسان.
من جانبه قال الدكتور خالد القاسمي الباحث والمتخصص في الشؤون الدولية وحقوق الإنسان ل"الرياض" إن زيف منظمات حقوق الإنسان كشفته الأزمة الحالية، حيث إن الربيع العربي كشف كذبة ما يطلق عليه منظمات حقوق الإنسان وزيفها. وأصبح لا يوجد لها أي مصداقية أو شرعية أو سمعة إقليمية أو دولية. واتضحت معالم وجهها الأسود الذي يخدم دولاً بعينها لتمزيق الوطن العربي إلى أقاليم ودويلات. لا سيما أن ما يسمى "منظمات حقوق الإنسان" يديرها لوبي صهيوني أمريكي تتضح معالمه من خلال الأزمات المتعددة التي حلّت في الوطن العربي نتج عنها احتلالٌ لدول وانتهاك للشعوب والمجتمعات. وقد أغمضت عينها عن كافة هذه المآسي لتلتفت لقضايا فردية تساعد على تأجيج الفتن والصراعات الطائفية. فالويل والثبور لهذه المنظمات التي كشفت عن حقيقتها بتمريرها لرسائل مشبوهة وسموم مغمسة بدماء الشعوب.
وقال الدكتور الشيخ عزيز بن فرحان العنزي، نستغرب هذه الأصوات الناشزة والمغرضة وغير العقلانية، التي تدين مملكة الإنسانية وتطاول على معتقداتنا الدينية التي فضلها الله. تناست هذه المنظمات المشبوهة التي تعودنا منها ألا تنصف المظلوم ولا تغيث الملهوف. وكلما وجدت هذه المنظمات دولنا العربية والاسلامية تتميز وتتقدم تحاول أن تضع العصا في العجلة لإحباط وثني مسيرة التنمية والإزدهار. وكذلك احترام الإنسان الذي كرّمه الله وصان معتقده وحريته بأكثر من نص قرآني واضح، وليس هناك تكريم للإنسان بافضل مما وصف القرآن الإنسان، ونحن كعلماء وأكاديميين ندين هذا

حقوق الإنسان في الصحافة

التصرف ونستهجنه بشدة، لأنه يمثل منظمات مشبوهة ذات أجندات خفية لا تريد الخير للعرب والمسلمين، بل تريد زراعة الفتن والبغضاء وتشييع الفاحشة وسوء الخلق بين الأوطان المحترمة والملتزمة بدينها الحنيف العادل السوي والملتزمة بالأخلاق السامية في تهذيب سلوك الإنسان وخلقه ليكون معصوما وسويا في العيش الآمن الرغيد.
كما تحدث للرياض الدكتور ظافر العاني عضو البرلمان العراقي: "مدعاة للسخرية أن تنادي دولة كأمريكا بحقوق الإنسان وهي الدولة التي اشترطت في بنود اتفاقية الإنسحاب من العراق. أن يمتنع الشعب والدولة العراقية من مقاضات السلطات والجنود الأمريكيين عن جرائمهم وانتهاكاتهم لحقوق الإنسان إبان فترة الإحتلال لأراضي العراق وذلك في المحاكم العراقية والدولية على حد سواء".
ويرى الاعلامي نبيل مصطفى الخبير والمتخصص في حقوق الإنسان، ان المنظمات الخاصة بحقوق الانسان كان يمكن ان تلعب دورا ايجابياً لو انها كانت عادلة ونزيهة ومستقلة فعلاً، لكنها في الواقع اصبحت في الاونة الاخيرة، مجرد ادوات تستخدمها الدول الكبرى، للتدخل في الدول الأخرى، او الاعتداء عليها، تحت يافطة حقوق الانسان، ويذكر مصطفى بالجرائم الصهيونية المتكررة، التي يتجاهلها الراي العام العالمي، حتى لو تجرأت بعض المنظمات المعنية بحقوق الانسان التكتم عليها.
وقال الدكتور ممدوح الشمري المختص في شؤون منظمات حقوق الإنسان: "تحرص المملكة على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا للمعايير الدولية في جميع المجالات، وكذلك نشر الوعي بها والاسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وقد أنشأت من أجل ذلك جمعية حقوق الإنسان الوطنية وهيئة حقوق الإنسان، ونحن نستغرب إطلاق هذه الأصوات الناشزة التي تثير البغضاء والفتنة والتنازع بين الأوساط والمجتمعات التي تنظر إلى المملكة بأنها بلد آمن ومستقر.
ادعاءات أصبحت أسطوانة مشروخة لا تعزف إلا ألحاناً نشازاً
وقال الإعلامي الإماراتي عبدالله المطوع: ما عادت منظمات حقوق الإنسان مصدرا للثقة، وذلك لإزدواجية مواقفها المشبوهة وأجنداتها الخفية، وبدا ذلك جليا من خلال إدانتها دولا على حساب الدول الأخرى. وقد لاحظت كيف أدانت منظمة هيومن رايتس ووتش دولة الإمارات بذريعة أن العمال لا يحصلون على حقوقهم، مع أن العمال في دولة الإمارات أدانوا هذا التصرف المشين ضد دولة الإمارات. وهذا ما يجعلنا نشكك بمصداقية هذه التقارير التي أضحت اسطوانة مشروخة لا تنطلي أكاذيبها على أحد وفقدت مصداقيتها.
وقال الدكتور أحمد الدوسري من البحرين، إن ما يسمى بمنظمات حقوق الإنسان هي بحاجة لإعادة النظر لتقييمها وتحديد المعايير المهنية والعلمية والإنسانية التي يعملون من أجلها. فأصبحت هذه المنظمات تنساق وراء أجندات مشبوهة لخدمة أغراض سياسية بعينها ضد دول محددة. بينما تتناسى الواجب الإنساني المناط من أجله وجودها وهو حماية الشعوب والافراد الذين تسلب إرادتهم وتحتل بلدانهم خاصة في الدول العربية والإسلامية. فأين منظمات حقوق الإنسان من حرق آلاف المسلمين في بورما بصورة بشعة دون أن تتحرك هذه المنظمات قيد أنملة. بينما تجيش أنظمتها ووسائلها لقضية فردية في بلد بحجة حقوق الإنسان.
كما قال الأكاديمي محمد الأسلمي: إن منظمات حقوق الإنسان أصبحت شماعة لتمرير سياسات مغرضة ضمن أجندات دول بعينها، متجاهلة خصوصية الإسلام واستقلال الدول التي تحترم قوانينها وأنظمتها الشرعية. فلماذا يستنكرون اعتداءً خارجياً على رموزهم الدينية ومعتقداتهم بينما تثور ثائرتهم ضد قانون يريد أن يحمي المجتمع من تصرفات فردية تسيء إلى المعتقد والديانة. كما في المملكة العربية السعودية التي تعتبر القرآن والشريعة الإسلامية هي دستورها المعترف به دوليا.
وقال الأستاذ محمود الكعبي، من عرب الأحواز، لقد ضقنا ذرعا مما يطلق عليه منظمات حقوق الإنسان وهي هدر لحقوق الإنسان العربي ولم يعد أحد يصدق الآن هذه المنظمات التي انكشف عنها الغطاء الشرعي وانفضح زيف أجندتها. فهي تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان في بلد لم نسمع عنه، أو تتبنى قضية الاعتداء على حيوان بينما تتجاهل قضايا عربية وإسلامية واضحة وصارخة مثل احتلال فلسطين وإقليم الأحواز. وقد خاطبناهم مرارا وأصدرنا المؤلفات والكتب حول انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم الأحواز المحتل، الذي تعلقت فيه رقاب شبابنا على الملأ دون أن يحرك أحد أي ساكن تجاه هذه القضايا.
وقال المحامي عبدالكريم الكعبي، أنا أستغرب مثل هذه التصريحات المشبوهة والمغرضة ضد المملكة العربية السعودية، وقبلها كانت تصريحات مشبوهة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، فيبدو أن هذه المنظمات لا تريد الخير للإنسان العربي المسلم. أصبحت هذه المنظمات ذات سمعة مشوهة وغير صادقة وغير محايدة تنطبق عليها مقولة كلمة حق يراد بها باطل، حيث تروج أفكارا مسمومة تزرع الضغائن والفتن بين الدول والمجتمعات.
ويقول الإعلامي الدكتور محمد مصطفى، "بداية هنا حزمة من الأسئلة حول دور ومكانة ومهمات وجوهر منظمات حقوق الإنسان، وما هي المعايير وكيف ومتى ولماذا تطبق، وهل هناك ازدواجية وتناقضات في ذلك؟ من البديهي القول

إن هناك معايير مزدوجة ومتنوعة في حقوق الإنسان، وهذه المعايير ومن يقف خلفها أصبحت كالسيف المسلط على رقاب بعض المجتمعات دون غيرها، يتم إشهاره بشكل تعسفي أو في أحسن الأحوال بشكل غير دقيق ولا يشمل كل المجتمعات والبلدان.
كما قال الأستاذ علي الكمالي إن منظمات حقوق الإنسان العالمية ما هي إلا كذبة كبيرة، وكلام حق يراد به باطل، من خلال الممارسات المشبوهة لتبرير أجنداتها الخاصة في خدمة دول بعينها. والسؤال هنا لماذا تهتم هذه الجمعيات بقضية تعني فرد واحد، وتتغافل عن جرائم بحق دول تم احتلالها وانتهاكها، وشعوب سلبت كرامتها. وبعد هذه التجارب المريرة أصبحنا لا نصدق هذه الأكاذيب التي يروجونها.
من جانبه قال رياض رافع: "إن الهدف الأساسي من هذه المنظمات هو التشويش على ما تحققه المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من نجاحات على كل الأصعدة، ومحاولة للنيل من الإنجازات المستمرّة. وقد تحوّلت هذه المنظمات من منظمات لحقوق الإنسان إلى منظمات للابتزاز السياسي، واستخدام شرعيتها الحقوقية لمصلحة خدمة أغراض سياسية لابتزاز الدول.
وقالت الصحفية الجزائرية حبيبة طالب: "من المؤسف حقا أن ندع لأمريكا ومواليها حرية تحريك خيوط لعبة حقوق الانسان واقحام نفسها بالقوة في كل بلدان العالم بدعوى حماية حقوق الشعوب المضطهدة من طرف حكامها أو بسبب نزاعات طائفية أو عرقية أو ايديولوجية، مع أن تاريخها الملطخ بدماء آلاف بل ملايين الضحايا بدءا من إبادة الهنود الحمر لأسباب استعمارية إلى حربها في فيتنام إلى إبادة أشد اجراما ووحشية في اليابان بعد تجاربها النووية في هيروشيما. والمجال لا يتسع لذكر كل أعمالها اللاإنسانية وانتهاكاتها الصارخة لكافة المواثيق الدولية سواء في أيام الحرب أو السلم. ولعل من سياساتها الخارجية التي تدعو للضحك والاشمئزاز في آن معا، احتلالها لبلدان مبررة ذلك بامتلاك هذه الدول للأسلحة النووية حينا والتجربة العراقية خير دليل، وفي أحايين أخرى ادعاؤها بأن هناك دولا ترعى تنظيمات ارهابية تشكل تهديدا على أمن المجتمع الدولي على شاكلة افغانستان وسوريا وليبيا، ولابد من حرب استباقية تعيد الأمور إلى نصابها.
وأضاف محمد ظافر: حرية التعبير مفهوم فضفاض يستخدمه الغرب احيانا لتبرير تجاوزاته الدائمه على المسلمين والدين الاسلامي ويتم توفيقه بالصورة التي تلائم الاجندات السياسيه لهذه الدول. فالافلام والكاريكاتيرات المسيئة لشخص الرسول الكريم هي حرية تعبير مكفولة في حين انتقاد اسرائيل بشكل علني هو جريمة كبرى. ولعل اقرب مثال هو تقرير الامم المتحدة الذي ادان اسرائيل وتجاوزاتها في حربها الاخيره على غزة والذي تم التراجع عنه والاعتذار رسميا لاسرائيل على ما اسمته اسرائيل بالافتراء الكاذب عليها واصبح الجاني ضحية بين ليلة وضحاها. والحقيقه ان لا وجود في أي قوانين او اعراف دولية حرية تعبير مطلقة، بل كل الحريات مؤطرة وفق قوانين وأعراف الدول واي تجاوز لمثل هذه القوانين يتم المعاقبة عليه بما يتناسب والجرم المرتكب. ربما يعد الحديث عن ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع حقوق الانسان فيه نوع من الاجترار والاعادة التي ليس فيها افادة. فاحتلال العراق والذي تم على يد قوة دولية مكونة من جل المداعين بحقوق الانسان والذي اتى على مئات الآلاف من القتلى واليتامى والمهجرين والذي مازالت تداعيات هذه النكبة قائمة واثرها المحلي والاقليمي مشهود ومستمر لهو اكبر شاهد على الخروقات الغربية لحقوق الانسان.
وقال الإعلامي التونسي ساسي جبيل ل"الرياض".. في ظل الصراعات العربية والدماء التي تسبح في الشوارع مشرقا ومغربا، والتجاذبات التي باتت الخبز اليومي لكثير من الشعوب المنكوبة، تزداد القناعة رسوخا ان كثير من المنظمات الدولية الحقوقية وبالخصوص منظمة حقوق الانسان العالمية تعتمد على معايير مزدوجة في حكمها على ما يحصل، وهي مواقف تابعة في الغالب من القرارات الاحادية الجانب، والآراء الشخصية المبنية على خلفيات وقناعات لم تزحزح، وهو ما يشير الى ان هذه المنظمات العالمية لا تنزل الى ارض الواقع كما انها تملك نموذجاً ثابتاً تريد تطبيقه كما تريد، ولا يعنيها إلا شروطها المعتمدة كمقياس لا حياد عنه وهي شروط مبنية على خلفية مختلفة ونموذج ثابت لا يمكن تعميمه، ولكنها للأسف هذه المنظمات تتمسك بتطبيقه وتسعى جاهدة الى تجريم كل من لا يتبع ادق تفاصيله، وقد اثبتت المواقف والتجارب المختلفة ان عدد من المنظمات اصبحت تزج بنفسها في صراعات محلية وإقليمية تحت عنوان حقوق الانسان، في حين انها لا تعرف المجرم من البريء ولا الجلاد من الضحية، لذلك تختلط عليه الاوراق وتنعدم الرؤية فتعلى راية ما يسمي (بحقوق الانسان) وتحت يافطتها تتخذ احكامها ومواقفها والحال ان السؤال المطروح اليوم هو كيف الارهابي مثلا يحمل السلاح ويقتل الاطفال ان يتمتع بحصانة حقوقية وكيف لميليشيات مسلحة ان تحمى من قبل منظمات لا تميز بين الشرعي وغير الشرعي، وهذا حقيقة ما يحصل في عالم اليوم وخصوصا في المنطقة العربية التي تتقاذفها امواج متلاطمة اتت على كثير من المقومات، ولم تقف هذه المنظمات عند هذا الحد بل اصبحت تتدخل في شؤون البلدان الآمنة والمستقرة وتزرع الفتن بين ابنائها.

الريشة تفضح المعايير المزدوجة لهذه المنظمات

رسامو الكاريكاتير العرب والأجانب يسخرون من "نفاق" منظمات حقوق الإنسان الدولية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029207

تقرير - علي القحيص

مضحكة بمواقفها المثيرة للاشمئزاز والاستغراب والجدل، على الرغم من الثوب الأبيض الذي تتلفح به، والشعارات التي ترفعها، إنها منظمات حقوق الإنسان التي تولد في الغرب، أو بمعنى آخر التي تشبه طفل الأنابيب، الذي يجد بدايات حياته في المختبرات الغربية، ليطبع بعد ذلك حسب ما يريد الذين أشرفوا على ولادته، فهذه المنظمات التي تقول بأنها تسعى للحفاظ على حقوق الإنسان في العالم، تنقسم في واقع الحال إلى قسمين، قسم يدرك أنه يعمل في إطار المنظومة الفكرية الغربية، ويقوم بكل ما يطلب منه عن قناعة وبدون أي تردد، وقسم آخر استطاع الغرب خداعه وإقناعه باستقلاليته أو موضوعيته لكنه وقع في مهاية المطاف في الفخ واكتشف أنه ليس سوى ألعوبة في يد هذه الدولة الغربية أو تلك، وحبيس آيديولوجيا مسيّسة ذات مغزى، لتمرير رسائل وخدمة أهداف معينة ومريبة.

هذه المقدمة لا تعني أننا ضد حقوق الإنسان، الذي كرمه الله أولاً وضرورة احترامها، أو أننا نعتقد أن كل من ينادي بحقوق الإنسان من أفراد أو منظمات هو خادم للغرب وأفكاره أو كاذب، لكن كل ما في الأمر، أن الكثير من الممارسات والتناقضات الغريبة في بعض أو معظم المنظمات التي تدعي أنها منظمات حقوق الإنسان، أمر يثير الدهشة والاستغراب أحياناً، قبل أن يثير القرف، فهذه المنظمات التي تتزايد يوماً بعد يوم تحت مسميات وعناوين كثيرة، نراها تركز أحياناً نحو منطقة بعينها، تماماً مثلما يركز قناص بعينه لاغتيال ضحية بريئة، إذ يكثر نشاط هذه المنظمات في الدول والمناطق التي تصبح لسبب أو آخر هدفاً للقوى الغربية، إن كان لأسباب اقتصادية أو جيو سياسية، أو ثقافية أو غيرها، فتنتشر هذه المنظمات انتشار النار في الهشيم، وتضخم الصغير، وتفتش في ثنايا المجتمع، عن كل ما من شأنه أن يشكل مادة دسمة لأنشطتها، وذلك من أجل استثماره فيما بعد وتهويل الأمور بشكل كبير والاتجاه بغير مساره الصحيح، يجعل من الأمور الاجتماعية التي قد يكون المجتمع قد ألفها أو تآلف معها أزمة حقيقية، وتشكل أرضية لشقاق مجتمعي.

صحيح أن الشعارات التي ترفعها هذه المنظمات قد تبدو للبعض رائعة وبراقة وبريئة، لكن عندما نمعن في الأهداف المرجوة من وراء هذه الشعارات، ندرك مدى الخطورة التي تشكلها هذه المنظمات أو تلك التي تسمي نفسها منظمات المجتمع المدني، عندما تصبح أداة بيد الآخرين، تنفذ عن قصد أو غير قصد برامج ومخططات وأجندات تختلف تماماً عما تدعو إليه وتنادي به، والأهداف السامية.

إذ إنه من المستغرب على سبيل المثال، أن هذه المنظمات التي جعلتنا نصاب بالصداع والصدمة وهي تتحدث ليل نهار، عن انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان في هذا البلد العربي أو ذاك، تتجاهل بأوامر أسيادها، جرائم كبيرة وبشعة تزكم الأنوف يرتبكها الكيان الصهيوني، ضد شعب أعزل، أو تلك الجرائم العنصرية الواضحة التي تجري في أكثر من مكان في الغرب وخاصة ضد العرب والمسلمين، كما جرى عند تجاهل محرقة تعرض لها مسلمو بورما، ومرت مرور الكرام على مسمع ومرأى العالم.

هذه المواقف المتناقضة، والتي تنتهج سياسة الكيل بمكيالين، كانت مثار انتقادات كثيرة، لدى الكثير من المهتمين ورجال الفكر والفن، ومن هؤلاء رسامو الكاريكاتير الذين أثارتهم وتثيرهم تلك الألاعيب التي تمارسها هذه المنظمات العاملة ضمن إطار مؤسسات غربية كبيرة، لا تهدف إلا للسيطرة على العالم واستباحة كل ما هو مقدس وخاص لدى الشعوب، تحت "يافطات" إنسانية.

ولأن فن الكاريكاتير كان وسيبقى العين الثاقبة التي تلمح الخطأ بعين نافذة وبصيرة متبصرة، كان ذلك الكم الكبير من رسوم الكاريكاتير الساخرة والمعبرة التي تحاول فضح هذه المنظمات وتعريتها، وكشف دورها الحقيقي.

وعندما نرى رسوم الكاريكاتير الكثيرة التي تنتقد سلوكيات هذه المنظمات وانحرافها عن الطريق القويم، حتى من قبل رسامين غربيين وفي نفس البلدان التي تستخدم تلك المنظمات لغاياتها الدنيئة، ندرك أيضاً مدى أسبقية الفنان على رؤية الخطر وتشخيصه، والتنبيه إليه، والتحذير منه، لا سيما وأن الكاريكاتير الفن البصري الساخر الخطير الذي لا يعرف المهادنة ولا الاستسلام، كان وسيبقى العين الفاحصة والريشة الرافضة، التي يرى بها المجتمع، والفكرة القوية التي يعبر بها عن همومه، خاصة وأنه قوي التأثير، وسريع الانتشار وبارع في التقاط الفكرة وتفجيرها ورصد الحدث وانتشاره.
وإجماع عدد كبير من رسامي الكاريكاتير العرب والأجانب على فضح الأدوار الحقيقية لهذه المنظمات، أمر يدعو إلى الاهتمام، إذا علمنا مدى الأهمية التي يحملها فن الكاريكاتير ودوره وتأثيره في صناعة الرأي العام وكشف المستور، والدور الذي يضطلع به في القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من العيوب الشائعة.
وندرك من خلال هذه الكاريكاتيرات التي ننشرها بعضها هنا، ندرك أن هذه المنظمات إنما تحاول دس السم في الدسم، لأهداف بعيدة كل البعد عن الشعارات التي تطرحها، أو "اليافطات" التي تحملها.
وبالتأكيد لا يجوز فهم هذا الكلام على أنه معاد لكل ما تقوم به منظمات حقوق الإنسان ودورها الإنساني والحقيقي، ولا يمكن وضع كل هذه المنظمات في سلة واحدة، وإنما هو فقط مجرد تذكير بأن بعض أو معظم هذه المنظمات تمارس أحياناً سياسات مشبوهة وأهدافاً ذات مغزى ترسم لها لتأدية أدوار محددة بعيدة كل البعد في نتائجها عن حقوق الإنسان التي تزعم الدفاع عنها.
ولكن كانت ريشة الكاريكاتير لها بالمرصاد لتفضح إدعاءاتها المغرضة والافتراءات من خلال هذه الرسومات الجريئة التي رصدناها وأرفقناها بهذا التقرير ليطلع القارئ والرأي العام على بعض سياسات منظمات حقوق الإنسان العالمية غير الحيادية وغير المنصفة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015 م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150308/Cartoon201503086324.htm

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 17 جماد الاول 1436هـ - 8 مارس 2015م

http://www.al-jazirah.com/2015/20150308/cr5.htm

	المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150309/Cartoon201503096326.htm
	المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 جماد الاول 1436هـ - 9 مارس 2015م اضغط هنا

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 جماد الاول 1436هـ - 10 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150310/Cartoon201503106328.htm

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6110

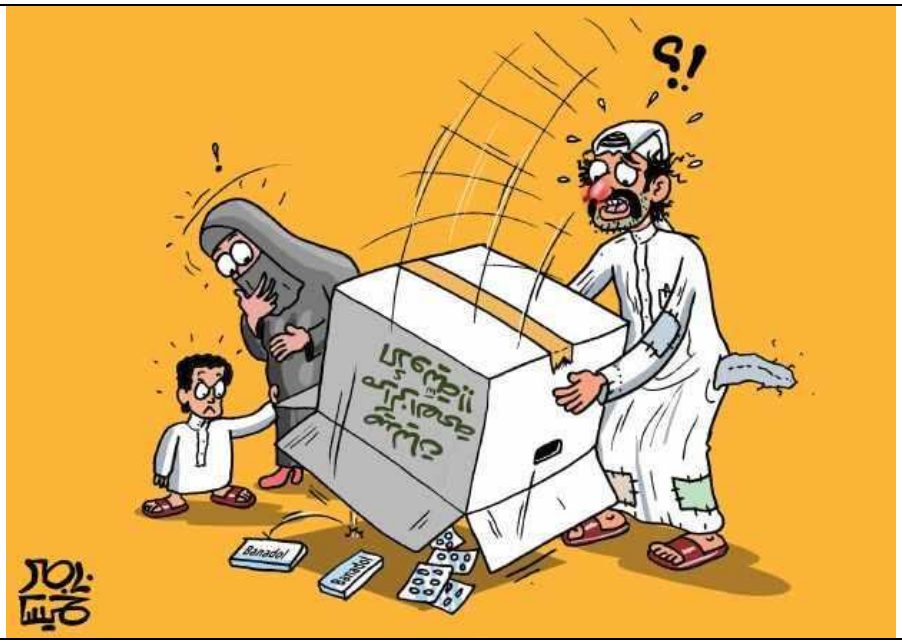

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م

اضغط هنا

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م

http://www.alyaum.com/article/4052968

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 21 جماد الاول 1436هـ - 12 مارس 2015م

http://www.aleqt.com/2015/03/12/article_939197.html